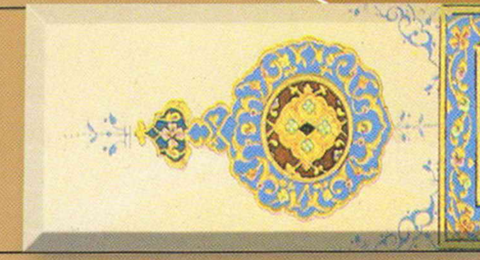
عادل عبد المهدي



قضايا إسلامية معاصرة

اشكالية الاسلام والحداثة

دار الهادي

اشكالية

الاسلام والحداثة



الطبعة الأولى

١٤٢١هـ - ٢٠٠١م



هاتف: ٥٥٠٤٨٧/٠١ - ٨٩٦٣٢٩/٠٣ - فاكس: ٥٤١١٩٩ - ص.ب: ٢٥/٢٨٦ غبيري - بيروت - لبنان
Tel.:03/896329 - 01/550487 - Fax: 541199- P. O. Box: 286/25 Ghobeiry - Beirut - Lebanon
E-Mail: daralhadi@daralhadi.com - URL: http: //www. daralhadi.com

قضايا اسلامية معاصرة

عادل عبدالمهدي

اشكالية الاسلام والحداثة



مقدمة المحرر

ظهر مصطلح الحداثة للمرة الاولى في مجال الفن والشعر لدى الشاعرين الفرنسيين جيرار دونرفال وشارل بودلير سنة ١٨٥٠. وهي تعني انفتاح الشاعر والفنان على عصره، وتجاوزه للاطر التقليدية التي تعيق تجليات الابداع. أما مصطلح الحديث كمفهوم مقابل للقديم فقد ظهر لأول مرة في أوروبا في القرن الرابع عشر كما يقول جان ماري دوميناك. غير أن هذا المفهوم أخذ يتبلور بفعل حركة الاصلاح الديني التي أطلقها مارتن لوثر في بداية القرن السادس عشر، وانبثاق عصر التنوير، واشتعال الثورة الفرنسية[١] فاتسع مفهوم الحداثة ـ حسب دوميناك ـ واكتسب ديناميكية هائلة تستند الى مبدأ «لا شيء مقدس بالنسبة لها. لا شيء محرم. انها لا تتوقف عند عتبة الجسم بل تقتحمه لكي تكتشف آلية الجسد وبنيته. كما أنها لا تتوقف عند عتبة الطبيعة مثلما لا تتوقف أمام عتبة القصور أو الكنائس. كل شيء مباح لها. لا شيء ينجو من دراسة العلم وتحليل العلم والفن والتقنية. انها تريد أن تخترق سر الطبيعة، وسر الكواكب البعيدة، وتفجّر الذرة، وتصعد الى القمر، وتخلق الكائنات الحية لأول مرة في المختبر. كل الحاضرات البشرية السابقة كانت لها محرماتها (التابو) ما عدا حداثة الغرب. انها لا تعترف بأية محرمات»[٢].

---

(١) هاشم صالح، «مقالة في الحداثة»، الوحدة ع ٥١ (١٢/١٩٨٨) ص ٢٩٠.

(٢) م.ن. ص ٢٩١ ـ ٢٩٢.

وراحت الحداثة تكتسح البنى الموروثة ليس في حقلي العلم والفلسفة فحسب، وانما في حقول الادب والشعر والفنون والطقوس والتقاليد أيضاً، فحطمت الكثير من الحصون التي تكونت عبر المسار التاريخي الخاص لاوروبا، ونقلت أفكار الناس وحياتهم الى عوالم جديدة، لا تمت بصلة الى الماضي، واستحالت الحياة الى سلسلة متوالية من الصدمات المدهشة.

وعبرت المجتمعات الاوروبية أطواراً متعددة من الحداثة، أوجزها دوميناك بثلاثة أطوار، يبدأ الاول منها من نهاية القرن الثامن عشر وينتهي بنهاية القرن التاسع عشر (١٧٨٠ ـ ١٨٨٠)، ثم يليه الطور الثاني الذي يبدأ من نهاية القرن التاسع عشر الى النصف الثاني من القرن العشرين (١٨٨٠ ـ ١٩٦٠)، ومنذ ذلك الحين وبموازاة الثورة الصناعية الثالثة، تنبثق حداثة ثالثة، تنسلخ فيها الحداثة من مضمونها المعروف، ويعود المفكرون الى مفهومات الحداثة وشعاراتها، فيعملون على تفكيكها ويحاكمون ما تشي به من تصورات وآراء، ويدعون صراحة الى التخلي عنها وتحرير الانسان من أنساقها التي أفضت الى اختلالات وانهيارات متنوعة في الاحكام والقيم.

ولما كانت الحداثة تعني البحث عن الجديد، واكتشاف بدائل باستمرار للواقع القائم، بغية تصحيحه والتحرر مما يعيق عملية تطويره وبنائه، أضحى مفهوم الحداثة يستوعب تيارات متنوعة وينبسط على مساحة زمنية أوسع، لا تقتصر على الاطوار الثلاثة المارة الذكر، ولا تبدأ بنهاية القرن الثامن عشر، وانما يتوغل تاريخها الى ما هو أبعد من ذلك، اذ يحدد بعض الباحثين لحظة بدايتها بالقرن السادس عشر، هذا القرن الذي ساد فيه مفهوم التنوير، بعد تقدم العلم وتراجع سلطة الكنيسة، وطغيان العقل والعلم كمرتكزات لتقدم الانسانية.

وقد استبدت بالفكر العربي نزعة تسعى للاقلاع من الماضي الى خارج أوروبا منذ القرن التاسع عشر، وراح جماعة من النخبة في بلادنا يدعون بصراحة الى تبني نمط الحداثة الاوروبية والانعتاق من ربقة الماضي، بغية تطوير مجتمعاتنا

والخلاص من عوامل التخلف والانحطاط، التي رزح عالمنا في أسرها عدة قرون. وتحالفت قطاعات من النخبة مع حكومات الاستبداد من أجل استنساخ نموذج الحداثة الاوروبية، والعمل على تجسيدها في بلداننا، غير أن ذلك لم يسفر سوى عن تنمية للتخلف، وتكريس عناصر التبعية للغرب والدوران في فلكه. فكانت أية خطوة تبدو الى الامام تسبقها وتواكبها وتليها بضع خطوات للوراء، حتى أغرقنا نمط التحديث الغربي الذي اصرت عليه النخبة وحكومات الاستبداد فيما نحن فيه اليوم، من قمع وارهاب ومعتقلات، ومنافي، وفرار من الاوطان، وهدر للثروات، وتجهيل للمواطن، واستخفاف بحقوقه، وتنمية صورية تهمشت فيها المقومات الذاتية، وانخرطت فيها مجتمعاتنا في متاهات من الوعود الكاذبة، والشعارات الصاخبة.

ومن المؤسف أن الكثير من المثقفين والباحثين الخبراء بالحداثة الغربية في بلادنا تكتموا على الوجه الآخر لهذه الحداثة، فقد ظهرت محاولات نقد جذرية لعقلانية الغرب ونمط حداثته منذ فترة طويلة، وشدد طائفة من المفكرين الغربيين على أن الحداثة ليست بريئة، وكشفوا أقنعتها المزورة، بدءاً بالفلاسفة الالمان مثل نيتشة، ومروراً بهيدغر، وهابرماز، وهوركهايمر، وادورنو، وكل جماعة مدرسة فرانكفورت، الى فوكو ودريدا، وغيرهم من فلاسفة فرنسا، الذين أوضحوا أن دعوات الموضوعية والعلمية والابستمولوجية في المعرفة الغربية لا يمكن قبولها، ما لم نكتشف الاطار الاجتماعي والسياسي الذي نشأت فيه هذه المعرفة، ومجمل الظروف والمكونات التي اكتنفت المحيط الغربي الذي تشكلت فيه، لان المعرفة الغربية ترعرعت في مناخ المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لاوروبا منذ عصر النهضة. من هنا أضحت مشبعة بالمركزية الغربية، وتحولت الى أدوات فاعلة لبسط الهيمنة والتسلط خارج حدود أوروبا فيما بعد.

ويجيء كتاب الأخ الاستاذ عادل عبدالمهدي، الذي نقدمه للقراء في سلسلة كتاب قضايا اسلامية معاصرة، ليهتك أستار الحداثة الغربية، ويكشف عن

الالتباس وسوء الفهم الذي شاع في الكثير من الكتابات التي ظلت تلح على استعارة هذه الحداثة كما هي، وتعميم مفهوماتها في عالمنا، لو أردنا لهذا العالم تجاوز عوائق النهوض والالتحاق بركب العالم الراهن.

غير أن المؤلف يعالج هذه الاشكالية من منظور مختلف، يستند الى خبرة أكاديمية معمقة بالحداثة الغربية، مضافاً الى معايشة تمتد الى أكثر من ربع قرن لنمط الحياة الاوروبية، معايشة تغور في ثنايا هذه الحياة، وتتوغل في نسيجها الداخلي، ولا تقف عند سطحها.

وهذا ما أتاح للمؤلف أن يكشف لنا عن الوجه الآخر للحداثة، ففي الوقت الذي تعمل فيه هذه الحداثة على ترسيخ دولة القانون، وحماية الحريات في الغرب، تتبدى لدينا بأنماط وحشية من الاستبداد ومصادرة حريات الافراد واشاعة القمع والارهاب، وبحسب تعبير المؤلف تصنع الحداثة في عالمنا دولة الاستبداد الشرقي التي هي دولة الغرب في الشرق.

وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه أنيب.

عبدالجبار الرفاعي

الفصل الاول

النهضة بين عوامل الفعل والتعطيل

موضوعات النهضة.. شروطها.. محاورها.. الواجبات الفردية والجماعية التي تتطلبها، كلها موضوعات واجهها العلماء والمفكرون من رعيل الصدمة الاولى كالطهطاوي والافغاني ورشيد رضا وعبده والنائيني والكواكبي وغيرهم رحمهم الله اجمعين.. كما عالجها رواد الحركة الاسلامية المعاصرة وقادتها البارزون كالبنا والامام الخميني والمودودي والشهيد سيد قطب والشهيد الصدر وشريعتي وابن باديس ومالك ابن نبي وارسلان وغيرهم رحمهم الله اجمعين. وتطرق للموضوع المئات، بل الالاف من حملة الراية وتكلموا وكتبوا.. كتابات ودعوات ذهب بعضها ادراج الريح ليس بالضرورة لعدم جدواها، بل لانها قد لا تكون قد وجدت عوامل الاستجابة والاخصاب اللازمة.. ورسخ منها في الارض ما رسخ، بغض النظر عن غثها وسمينها، محددة بالتالي الصورة العامة للحركة الاسلامية، دولاً ومؤسسات وحركات وهياكل واخلاقيات وطموحات.. اي محددة الجسم والعقل والمخاطب بكل تشعباته وتعقيداته، والمطلوب منه مواجهة ظروف العصر وتحدياته.

وفي معالجتنا السريعة لهذا الموضوع المتداخل المعقد لا ندعي القدرة على تقديم معالجات فقهية أو نظرية تطرق لها بإسهاب الاخرون، بل سنركز على جانب لم يلق نفس الاهتمام وهو الجانب الذي يتعلق بالشروط اللازمة لاخصاب الفكرة.. اي الاشارة الى التربة الصالحة وعوامل اللقاح التي تجعل من الفكرة بذرة، ومن البذرة شجرة وثمرة نافعة. وسنفترض ـ ولو ببعض التعسف ـ اتفاق المسلمين العام حول الشروط العقيدية والفكرية اللازمة لتحقيق النهضة، وفي

مقدمتها التوكل على الله سبحانه وتعالى والايمان بما جاء في كتابه الكريم وما ورد عن السنة الطاهرة المطهرة. وكذلك سنفترض ان المسلمين يتفقون ولو بشكل نظري على موضوعات الامامة والقيادة واهميتها، وما يشترطه النجاح من لزوم توفير عوامل الاتحاد والوحدة وتحقيق مقومات المكنة والعلم والقوة وتجهيز الوسيلة والاعداد النفسي والمادي والتخلق بالروح الجهادية والصبر والمرابطة والمثابرة ونصرة الله وانتظار وعده ونصرته.

ونرى ـ نظرياً على الاقل ـ انه لا يصعب على المسلمين بشتى مذاهبهم وفرقهم ـ لاسيما اصحاب الرأي والعلم منهم ـ الاتفاق حول هذه الشروط.. اذ يتفق المسلون على ان القرآن هو الذي يوجه الحياة وليس العكس.. فالخلاف لا يبدأ من التفسير.. بل بدأ، ويبدأ من الارض التي يقف عليها المسلم، ومن الموقع الذي ينطلق منه، ومن نظام القيم والغايات التي يحافظ عليها او يسعى لها.. هذا الخلاف عندما حصل، او عندما يحصل فإنه يتجه الى التأويل والتفسير، ليجعل النص مطاوعاً للهوى وليس العكس.. فتعطل احكام القرآن جزئياً وبخجل واستحياء في البداية، وتمزق وحدة آياته وكلية بياناته.. وهو ما يقود لاحقاً الى تمزق المسلمين وضياعهم في المتاهات، مرشدهم وهاديهم الحقيقي ليس كتاب الله واحكامه، بل أهواءهم ومصالحهم الضيقة. وهو ما يجمد او يعرقل الدور الفاعل والايجابي للاسلام الذي يحول الى عادات ومواريث اجتماعية، او الى هوية قومية او الى تراث ليس إلا.

الشروط في العقل الاسلامي الملتزم واضحة، وما افرزه الاسلام من افكار وممارسات قد جُرب عبر العصور، واوجد ـ رغم كل عوامل التعطيل والعرقلة ـ زخماً جمعياً، ودفقات تاريخية سمحت بانتاج حضارات توحيدية خلاقة راقية ليس بمعايير امور الدين فقط، بل بمعايير امور الدنيا ايضاً.. حضارات ليست هي الاسلام لكن دفقها الاول ومصدر طاقتها الرئيس هو الاسلام.. فالاسلام في اطلالته عليها واحتوائه لها صار هو الحكم والمعيار والقانون. الظلم والعدل يجدان

حكمها بمنطق يدعي الاسلام.. والشرعية تُطلب عن حق او باطل باسم الاسلام.

السؤال اذن، هو ليس عن وضوح الشروط اللازمة للنهضة، ولا عن قدرة الاسلام ونجاعة معالجاته، وما ينتجه من دوافع وضوابط وخلقيات وهيكليات تجعل منه منظومة افكار كاملة متكاملة قادرة على انتاج نهضة حضارية تضعها في مقدمة الامم خصوصاً وانها قدمت برهانها على ذلك، وهو امر لم تبرهنه الافكار الاخرى في بلادنا على الاقل.

السؤال: لماذا تعطل هذا الدور؟

والأهم: كيف يمكن إعادة الفعل والحيوية لهذا الدور؟

باختصار، ولاسباب خارج اطار هذا البحث، تصاعدت قيم حضارة اخرى، هي الحضارة الغربية بمقوماتها الاستعمار والرأسمالية وتسللت لعوامل داخلية وخارجية لا مجال لبحثها الان، لتحتل ليس فقط المركز الاول بين الحضارات، بل لتصبح الحضارة الوحيدة السائدة.. صارت قيمها هي القيم العليا والمرجع النهائي لنا وللاخرين.. وامسكت بزمام المبادرة في الشؤون الاساسية.. صارت هي المنتج الرئيسي للمفاهيم السائدة، والمؤسسات الاقليمية والدولية والاخلاقيات والعادات وانماط العيش الرائدة.. الموروثات الاتية من الحضارات الاخرى، الايجابي والسلبي منها، لا تنشط وتصبح امراً مقبولا الا اذا دخلت في دورة الحضارة السائدة.. والا فمصيرها النبذ والتلاشي او اتخاذ موقف التبرير والدفاع.. صارت التجربة في بلدانهم المتقدمة قدوة يراد الاحتذاء بها في بلداننا ـ وغير بلداننا ـ التي تحولت الى متخلفة، صار انسانهم العصري المتعلم، المكفول، المضمون في بلده وخارجها إنموذجاً لانساننا المتأخر والجاهل والمحارب في بلادنا والمنبوذ المهدد في بلادهم.. المتعلم في مدارسهم مثقف حتى وان كان جاهلا يحمل الالقاب الانيقة التي نتبارى لاطلاقها على انفسنا كدليل منافق على تعلمنا.. والمتعلم في مدارسنا وحوزاتنا جاهل، حتى وان كان عالماً.. اصحبوا سادة التاريخ واصبحنا وغيرنا عبيده.. «المتحررون» و «المتخلفون» في صفوفنا

يعملون في حلف غير مقدس معلن وغير معلن على تكريس عبوديتنا وتخلفنا.. وتعطل الى حدود كبيرة الفعل المنتج للفكر الاسلامي، على الاقل في انتاج تجربة حضارية، بل تراجع دوره في انتاج الفرد المسلم والجماعة الاسلامية، الا في اضيق الحدود والدوائر، مما شكل تشوهات عديدة نعاني منها وبمستويات مختلفة.. ولولا قدسية الاسلام وخلوده وقوة دفقاته وقيام الحجة واستمرار قطاعات عديدة في التمسك بالاسلام وبتلابيبه لانتهى الاسلام حتى عن دور المقاومة.. تماما كما انتهت حضارات ومنظومات لم تمتلك من الحصانات والدفاعات ما يمتلكه الاسلام.

هذه الحقيقة ـ اي صعود الحضارة الغربية ـ وتطورها وسيادتها عبر العقود والقرون، جعل مفهوم النهضة يعني صراحة او ضمناً ـ بالنسبة للكثيرين ـ اللحاق بركبهم والاخذ باسباب حضارتهم وهياكلها وقيمها.. فصدر عن الكثير من الاسماء المرموقة مواقف وكتابات تجد مرجعيتها في نهاية التحليل لا في الاسلام ومبادئه بل في الحضارة الغربية ومنجزاتها وانماطها.. لا تخفي ذلك مسحة اسلامية تعطى او استعارة من آية قرآنية تسعى لاهثة، وبشكل مضحك مخجل احياناً للتدليل على تمسكنا بالاسلام ومبادئة الخالدة. فالحرية والليبراية يقابلها التسامح الاسلامي.. والاشتراكية هي العدل الاجتماعي وحرية التجارة هي الرأسمالية اي صار الاسلام قاموسا نستقي منه المفردات التي تعيننا على ان نتكلم لغة غير لغتنا، وان نفكر تفكيرا غير تفكيرنا.. فالامر الذي لا يريد البعض ان يدركه هو ان الاسلام يفرز منظومة افكار تماماً كما ان الحضارة الغربية هي نتاج منظومة افكار. وفي كل منظومة افكار هناك ركائز او اسس نقوم عليها.. فاذا جاء النقل او الاقتباس معززاً لهذه الاسس ـ او على الاقل غير ناسف لها ـ فان عملية النقل تصبح ليس ممكنة فقط، بل قد تكون واجبة ايضا. وعليه فان من يريد ان ينقل من الفكر الغربي مفهوماً او تجربة عليه ان يدلل ان ذلك لن يدخل التشويش والاضطراب ولن يقود الى هدم ركيزة من ركائز الفكر الاسلامي. هذا التمحيص لم

يجر للاسف الشديد في عدد كبير من الحالات. اذ كانت القياسات سطحية، ولم تراع فيها مصالح الامة مما اضاف لعوامل التعطيل عوامل جديدة ومشتقة تنخر في جسدنا وتثير الفتنة في صفوفنا. صار التعلم ـ في حالات غير قليلة ـ يقضي ان ننزع من نفوسنا ومداركنا مفاهيم غربية غُرست فيها تعطل النظر وتشوش الرؤية وتعرقل عمل الفكر الاسلامي، دون ان تضعنا فعلا ـ حتى لو اردنا ـ على عتبة عمل الافكار الغربية. ان اي طرح لموضوع النهضة دون وضع الظروف والشروط والهيكليات التي رتبتها السيطرة الاستعمارية والهيمنة الامبريالية والصهيونية من احتلال الارض وغزو النفوس وتمزيق وحدة الامة وبناء هياكل الدول العلمانية القومية بمؤسساتها العسكرية والتعليمية والاقتصادية والاجتماعية وسيادة نظام القيم والمعايير بما يقود الى دفعها نحو الدونية والانحطاط، وبما يخدم منظومتهم الحضارية لتبقى يدهم هي العليا ويدنا هي السفلى. ولنبقى اشداء على بعضنا وليبقوا رحماء فيما بينهم.. ان اي طرح لموضوع النهضة لا يضع في منطلقه الاول تحرير النفوس والارض ما هو سوى حرث في بحر. انه في احسن الحالات كلمات واماني لن تقود الا الى تضييع الوقت وتفتيت الجهود وتخدير النفوس، نتيجتها انتصار المنطق الآخر وكلل وتعب، ثم استسلام منطقنا واطروحتنا. ان البعض منا مازال مصراً ـ رغم كل البراهين القاطعة ـ على عدم رؤية ان الدخول الى نادي النهضة لا يتعلق فقط بالجهود المبذولة، بل اولا وقبل كل شيء بقرار ما يسمى بالدول المتقدمة. لننظر الى «اسرائيل».. ان عامل بقائها الرئيس هو ليس التطور والعلم، بل قرار الدول الغربية بمساعدتها.. لننظر الى موقف الدول الغربية من الفرقاء كل حسب عرقه وتاريخه ودينه في عملية تفكيك الكتلة الشرقية والاتحاد السوفياتي. فالأمر فيه نظر لطرف وهو مستحيل صعب لاطراف اخرى. والأمر عادة لا يتعلق بالامكانيات الفنية والقدرات التقنية، بل الامر بنياني يتعلق بالكتل والانتماءات، ومدى قدرة ورغبة الطرف الاول على الاستيعاب والاحتواء ومدى قابلية الطرف الثاني على التخلق باخلاقيات الحضارة الغربية

والقبول بقوانين لعبتها وتدمير كل البنى والمعايير التي قد تمنع مثل هذا الاندماج عندما يصبح حاجة ورغبة الطرفين.. والا فما علاقة الكوكاكولا او الموسيقى الصاخبة بالتنمية والنهضة؟ لماذا يجب ان ندمر تقويمنا ونطبق تقويمهم القائم على التقويم القيصري الروماني ثم الغريغوري، رغم اننا نجد في تجربتنا التاريخية طرقاً أدق وأكثر علمية وغنى لضط التقويم القمري والشمسي؟ ما معنى ان نلغي من ذاكرتنا ومن معاملاتنا انظمة الاوزان والمسافات والقياسات التي طورناها طوال تاريخ طويل والقائمة على انظمة ذكية ومتطورة سبعية وعشرية واثني عشرية لنطبق انظمة لا تتقدم بأي مزية علمية بكل التغييب والانقطاع الذي تقود اليه في ذاكرتنا وتواصلنا؟ بل ما هي العلمية في القضاء على الحرف العربي وتحويل شعوب اسلامية عنه الى الحرف اللاتيني؟ كيف نرى كل هذه الامور اذا لم نفهم ان هدفها ادخالنا في دائرتهم في قطبها الاسفل، وقطعنا عن دائرتنا التاريخية والحضارية التي بالتواصل معها نستطيع فقط ان نرسي اسسّ نهضتنا الحقيقية؟ ما أهمية معركة الملابس والحجاب التي يثيرونها بالتقدم العلمي؟ لماذا لا يعتبر حكم احزاب مسيحية ديمقراطية او مسيحية اشتراكية لبلدانها عودة الى العصور الوسطى بينما تقوم الدنيا ولا تقعد اذا نجحت حركة اسلامية عن طريق ثورة شعبية او عن طريق الاقتراع في طرق ابواب الحكم؟ لماذا تبذل كل هذه الطاقات والاموال لمحاربة ما يسمى الاصولية الدينية، ويقصد بها الاسلام ليس الا؟ في حين تقدم كل الاموال والمساعدات الى اكثر الحكومات تعصباً دينياً الا وهي دولة اليهود في فلسطين..

دعونا لا نغرق كثيراً في لغة الارقام والنصوص والمراجع فتضيع علينا الحقائق البسيطة الساطعة الدامغة في حجتها.. لننظر ـ على سبيل المثال ـ الى كل الجهود التي بذلت في العالم الثالث لاحداث عملية التنمية.. لماذا انهارت كل هذه الخطط انهارت، لا لان الاموال الطائلة لم تصرف.. او لان الجهود والتضحيات لم تبذل.. انهارت لا لان الناس جبلوا على حب الجهل والفقر والتقاتل والمرض، ولا لان

الحكام لا يحبون سوى الانقلابات والمؤامرات.. انهارت تلك الخطط لانها تقوم على قاعدة فكرية ووعي مزيف خلاصتهما اللحاق بركب الدول المتقدمة، او طلب مساعدتها او اقتباس تجربتها.. تنمية فرضيتها الاول خاطئة، لذلك جاءت كل النتائج اللاحقة مدمرة وبالضد مما رمت اليه.. كتابات الاقتصاد السياسي الكلاسيكية لادم سميث وريكاردو وماركس وغيهرم والتي تربت عليها الاجيال الاول من اقتصاديي بلداننا تقول ان التنمية الاقتصادية ـ وبالتالي التقدم الحضاري ـ ستحصل لان الرأسمالية ستصل في الاسواق الاوروبية والغربية الى حالة إشباع مما سيدفعها للبحث عن اسواق جديدة محطمة الحواجز والقيود، وان قوانين العرض والطلب للاموال والعمالة والسلع لابد ان تحرك عوامل الانتاج في القارات الاخرى.. ومر قرن ويزيد ولم تشبع الاسواق الغربية، بل ازدادت نهماً وانغلاقاً على نفسها، وازداد اخطبوطهم سمناً وشبعاً من دمائنا وازددنا نحولاً وضعفاً. قالوا عن حق انها الامبريالية والاحتكار العالمي.. لكنهم بدل ان يرسموا لنا، او ان نرسم لانفسنا طريقاً يفلت من هذا الاسر، ادخلنا طوعاً وكراهية في تجارب مريرة وبتضحيات عظيمة انهارت كلها.. فانهارت نظريات وتجارب الرأسمالية المحلية، والاشتراكية الوطنية او الاشتراكية الموجهة او الاشتراكية العلمية.. انهار الاقتصاد المختلط والعام والموجه وما الى ذلك من مسميات.. انهارت نظريات بدائل الاستيراد (معامل التجميع) وانهارت النسخة العالم ثالثية للنظرية الكنزية، ونظريات الاسواق الحرة والمناطق الحرة الصناعية الرائدة والخطط الانفجارية والخطط الخمسية والسبعية وخطط صندوق النقد الدولي والمصرف الدولي.. وانتصر الجوع والمرض والخوف والهجرة والتقاتل والتصحر والتلوث والضياع والتخلف.. بل نشهد اليوم تفكك الجغرافيات والكيانات السياسية وجفاف الانهار التي استمرت تجرى لالاف السنين وتفكك الحياة الاجتماعية، بعد ان فككت البنى التي سميت بالتقليدية كالعشائر والاوقاف وروابط الانسان بالارض والجماعة.. واصبح الوقع في العالم الثالث عموماً وفي

القارتين الاسيوية والافريقية مأساوياً ويهدد بانفجارات خطيرة انهار كل ذلك رغم ان هذه الخطط صاغتها ابرع العقول الغربية او التي درست في الغرب.. انهارت كل هذه الجهود لان فرضيتها الاولى تقوم على التناغم والاندماج بالهيكلية العامة للدورة الغربية، بدل ان تقوم على كسر هذه الهيكلية او على الاقل ايجاد نقاط هروب وانفلات منها.. انهارت هذه الخطط، لانها قامت على فرضية تقوم على ادانة الماضي وعدم التواصل معه وعلى تحطيم الثقة بالنفس وتدمير كل المعارف الموروثة والمؤسسات الاجتماعية العظيمة التي بذل انساننا تضحيات هائلة لاشادتها..

ان عملية الانفلات عن دورتهم او تواصل التطور عبر دورتنا امر يسهل قوله.. لكن تنفيذه هو في غاية الصعوبة ويتطلب استعدادات خاصة ليس على صعيد المسؤولين والقيادات، بل على صعيد الشعب والناس.. كما انه يتطلب نضجا ووعيا لم تبذل الجهود الكافية لتوليده، وذلك لتحريك كل العوامل الايجابية الداخلية والخارجية المساعدة، بما في ذلك استثمار الثغرات المساعدة لنا في الهيكلية العامة للحاضرة الغربية. انه موقف يتطلب الصبر والمثابرة، بل وانتظار تداول الايام **﴿وتلك الايام نداولها بين الناس﴾**، وهذه مهمة صعبة، لكثرة تشابك العوامل التي يتطلب توفيرها واللازمة لانجاح هذه العملية. بل هي مستحيلة ما لم يحشد لها الاسلام المسؤول الملتزم الموحد كل ذخيرته في جهد دؤوب لتعبئة طاقات الامة ومدها بالغذاء الروحي والمعنوي اللازم لخوض هذه المعركة الشرسة.

الاسلام محفز ومحرك للنهضة

ان الفارق الرئيس الذي يجب ان لا يغيب عن بالنا في اية لحظة من لحظات هذه المعركة القاسية، ان الفارق الرئيس بين مقومات الفكرة الغربية والفكرة الاسلامية هو ان الانسان لاحق للالة والتطور في الحالة الاولى، بينما الانسان / النفس سابق للالة في المثال الاسلامي.. الانسان عندهم نتاج الارتقاء الطبيعي

(دارون) او الفكرة المطلقة (هيجل) او نظام العقد الاجتماعي (روسو) او المعاناة الفكرية (ديكارت) او نظام العمل (انجلز / ماركس).. الخ. فالانسان نتاج الحضارة والتطور لذلك يتشكل مفهوم الزمن والسرعة والكمية والفائدة والضرر وغيرها من قيم ومعايير بشكل يختلف عن المعايير التي تتشكل عبر الفكرة الاسلامية التي عمودها الاول توحيد الله والتسليم بعبوديته والانطلاق من مفهوم الانسان كخليفة لله على الارض مقدماً على التطور والالة والارتقاء.. فالانسان المثالي لا نجده في قمة النموذج، بل نجد النموذج عبر الرجال القدوة كابراهيم وموسى وعيسى ومحمد عليهم السلام.. لا نقول ان مفهوم الانسان لا مكان له عندهم، او ان الآلة والتطور والارتقاء لا مكان لهما في فكرنا.. بل نشدد على ان لكل منهما اولويته ومكانه، وان تحديد الاولويات هو الذي يميز نظاماً عن آخر وفكرة عن اخرى. هذه الاولويات افرزت عبر التاريخ، وتفرز عبر الحاضر نتائج خطيرة وملامح حضارية ومكونات قيمية تختلف في مقدماتها وسياقاتها واهدافها.. وعلى ما في الامر من غرابة، بل وما قد يناقض الصور والمشاهدات الجارية، لا يصعب البرهان اليوم على ان تقديم الالة والنظام والعلم، وغيرها من مفاهيم على الانسان/ النفس يسير بشكل حثيث نحو تدمير الانسان العنصر الاهم الذي يجب ان توضع في خدمته الالة والعِلم والنظام تدميره بمقوماته كأنسان بدفعه اكثر فاكثر نحو ان يكون انساناً آليا، بل حتى تدميره ككيان ووجود.. وان السياق الذي سارت عليه الحضارة الغربية قد وفر للمرة الاولى في التاريخ القدرة الموضوعية والفعلية لافناء الجنس البشري، بل لافناء الحياة من على وجه الارض.. وهذا عنوان كبير لا يصعب عنده رؤية العناوين الاخرى المتفرعة كتدمير الطبيعة والبيئة والغلاف الجوي ومئات الامور غيرها والتي هي نتيجة طبيعية للخلل في ترتيب الاولويات باعتبار الانسان خليفة الله على الارض بكل ما تطرحه هذه الاطروحة من مقدمات وسياقات ونتائج.

رغم هذه النتائج المدمرة على صعيد العناوين الكبرى والاساسية في الحياة،

مازال البعض عندنا، بما في ذلك جل الحركات، مصرا على ان يطرح موضوع النهضة بنفس مقدمات الفكر الاوروبي وبالتالي سياقاته، فهو بالنسبة لهؤلاء اللحاق بالغرب معتقداً ان افتتاح ذلك بالبسملة كاف لان يجعل النهضة اسلامية. انهم في احسن الحالات سيقدمون ما هو مقلوب التجربة الاشتراكية التي انهارت لا من ضعف امكانيات وهشاشة تنظيمات، بل انهارت لانها النسخة الفاضحة للفكرة الغربية عن تقديم الالة والتطور على الانسان / النفس.. ورحم الله الامام الخميني الذي نصح غورباتشوف بالحل الاسلامي وحذره من المصير الذي سيؤول اليه اتحاده، بل سيؤول اليه هو ان استمر في حل مشاكل الجمهوريات حسب الفكرة الغربية.. ولولا اننا شهود عصرنا لقلنا ان الرسالة كتبت اليوم وليس قبل سنوات حيث الاتحاد السوفياتي قوة عظمى وجبارة.

والحضارة الغربية المنتشية اليوم لا تدرك انها تسير الى المصير ذاته، وانها تحفر قبرها بيدها وتسمح بدولة الايام عليها كلما اوغلت في تدمير المقدس الحقيقي والوحيد، لتقدس الالة والتطور وتطويع الانسان بفطرته وسجاياه وحاجاته وانماط عيشه واستهلاكه وغرائزه ليتناسب ومتطلباتها وسوقها وربحيتها.. مدمرة بذلك منجزات عظيمة يمكنها ان تكون انجازاً بشرياً رائعاً يخضع لملكوت الانسان ـ خليفة الله على الارض ـ بعد خضوعه لملكوت الله سبحانه وتعالى.

لذلك فان الخطأ الاول هو في مفهوم هذه اللغة البراقة «التنمية» والدورة التي ادخلتنا فيها والدورة التي اخرجتنا منها.. فمنذ عقود ونحن نشهد تنمية التخلف والانحطاط والتبعية.. نشهد تدمير مقومات حياتنا وتواصلنا مع تاريخنا واحكام ديننا.. ليس لاننا لا نريد التنمية والنهضة والتطور، بل لان التنمية بالهيكلية والمفهوم الذي وضعنا فيه لا تقود الا الى هذه النتائج الفظيعة. ان تجربة القرنين الماضيين، وكذلك كل الارقام والاحصاءات والشواهد تبرهن ان الطريق مغلق مسدود امام نهضة حقيقية تهدف الى رقي الانسان ما دمنا جزءا من دورتهم.. وما

لم نوقف هذه الدورة على الاقل عندنا.. أو ما لم نفلت من هذه الدورة بشكل او آخر، فان اي بحث في موضوع النهضة هو خروج من اوهام للسقوط في اخرى.. النهضة هي ان نقلب العملية ونعرقل اصول اللعبة لنفسح اكبر فرصة لمنظومة افكارنا ان تستعيد عملها باولوياتها وقواها واهدافها.. هذه العملية قد تبدأ بطيئة وجزئية، بل هي بدأت ويراها كل من له بصيرة تاريخية، اطلقها الامام الخميني لكنها ستزداد سرعة وشمولا بمرور الوقت والايام. والمجال لا يتسع لتطوير الفكرة لكن محاورها الرئيسية يمكن ان تكون ثلاثة:

١ ـ الحفاظ على كل المواقع التي لم تخترق وحمايتها وايقاف اية خطة محلية او اجنبية لاختراقها. واذا تأمل المرء فسيجد ان هناك الكثير الذي قاوم الاختراق كلياً او جزئياً. قرآننا المحفوظ.. سنة نبينا واحاديث ائمتنا وارث عظيم من القواعد والاصول.. حوزاتنا وعلماؤنا.. الاوقاف او الحبوس، المساجد، العشيرة، العائلة، الانسان غير المستلب او غير المتغرب.. وتنظيمات كثيرة يجب ايقاف الهجوم عليها واعطاؤها المكانة القيمية الاجتماعية، بل المادية لتعود الى فعلها وحيويتها.

٢ ـ تطويق المواقع التي اخترقت كمؤسسات الدولة والجيش والمدارس والجامعات وتلك الانماط من المعاملات الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسات السياسية والفكرية والاجتماعية والقيم والنظرات الحضارية، ومحاولة تعطيل جانبها العدواني ان امكن وتحريك ما يمكن تحريكه فيها من جوانب ايجابية.

٣ ـ تفعيل دورات جديدة فكرية واجتماعية وسياسية واقتصادية وعسكرية داخلية وخارجية.

هذه المعركة الشرسة تتطلب ايجاد كل نقاط الالتقاء مع كل القوى التي يمكن ان تساهم بشكل او بآخر في هذه المعركة، اذ يجب ان نتعلم كيف نكون قوة توليفية جامعة لا قوة طاردة نافية. تتطلب إثارة كل الحوافز التي تولد زخماً يستطيع ان يتحمل ويستوعب الهجمات المضادة المحلية والاجنبية.. وهي حملات ستكون على اشد ما تكون الحملات لؤماً وشراسة وقسوة.. وان اشد ما

فيها ان الاقل وعيا في صفوفنا سيقف حجر عثرة امام الاكثر وعياً مما يثير عوامل فتنة واستنزاف داخلي تدخل عوامل الضعف والوهن في صفوفنا وتمكن الاعداء الداخليين والخارجيين منا.. فالمهمة صعبة وشاقة وقد لا يصمد فيها الكثيرون ولن يكتب لها النجاح الا اذا سجلت المراكز القيادية المسؤولة ولكن ايضا وبمسؤولية اعظم الجماعات الشعبية الواعية والملتزمة نجاحات مهمة لتغيير نظام القيم ومعايير العيش والاستهلاك والنظر لامور الحياة.. فالانموذج النهضوي الذي يعد الناس بالغنى واللحاق بالركب الغربي، وهو يعلم انه لا يستطيع تحقيق ذلك، لن يزرع سوى عوامل التمرد والفتنة في داخله.. يجب ايجاد وعي صحيح يقوم على طرح الامور باولويات صحيحة غير تلك التي تزرعها في النفوس موضوعة التنمية.. يجب ان لا نهدم بيسارنا ما نحاول بناءه بيميننا.. ان موضوعات مثل «افضل الامور ادومها وان قل».. او «ان دفع الضرر مقدم على جلب المنفعة» وغيرها من قواعد هادية يمتلئ بها القرآن الكريم والسنة المباركة وطورتها الفكرة الاسلامية هي قواعد هادية يمكن الاطمئنان اليها والى نتائجها.. ويمكن ان تشكل معايير لضبط ما نقبل به وما نرفضه في انموذجنا النهضوي.. ليس المهم ان نماثل او ان ننقل ما جرى في الغرب.. المهم ان نضع الانسان / النفس دائما كبداية وغاية نخدم عبره خالق هذا الانسان وحجته في ارضه.. ليس المهم ان تكون لنا مصانع عظيمة او مدن مليونية يتكدس فيها الملايين تاركين قراهم ومدنهم بكل المشاكل المستعصية المعروفة التي تثيرها هذه العملية.. المهم ان نقيم حياة تليق بالانسان / النفس.. حياة شريفة نزيهة تحترم متطلبات هذا الانسان مادياً ومعنويا وثقافيا.. نهضة تستطيع ان تضع منجزات العلم في خدمة الانسان ليعيش في اجتماع متكافل متعاضد متعاون متآخي، نظيف في بيئته، نظيف في اخلاقه، نظيف في معاملاته، نظيف في طموحاته.. لا ان ندفع الناس بسبب اخضاع كل شيء لقانون السوق ومتطلبات التنمية الكاذبة للعيش في مدن مكتظة ملوثة صاخبة تعيش هم الجريمة والانحطاط، والسرقة والغش والغلاء، حيث الاسراف والتبذير

من جهة والكبت والحرمان من جهة اخرى.. فالركض وراء الانموذج الغربي لن يقود الا الى بناء مثل هذه المدن المتهرئة التي تزيد من غربة الانسان وابتعاده بينما بناء النموذج الثاني الاقل كلفة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والاعلى مردودا من الناحية النهضوية الانسانية هو الحلم الذي تحلم به البشرية، بما في ذلك شعوب البلدان الغربية الذين يهربون اليوم من دخان مدنهم وغربتهم فيها الى اريافهم او الى البلدان الاخرى ليقضوا فيها ولو ايام قليلة من الحياة المريحة البسيطة الهادئة. فاذا ما وضعت مثل هذه الاولويات فان السوق سيحتل مكانه المناسب، كذلك المصنع وغيرها من مقومات الحياة التي يحتاجها اي اجتماع متطور.. متعاون متآخي، نظيف وعفيف في بيئته، نظيف وعفيف في اخلاقه، نظيف وعفيف في معاملاته، نظيف وعفيف في طموحاته.. وستترتب الامور لا وفق القانون الاعمى للربح والمضاربة والاحتكار والتكتلات الاقتصادية، بل وفق الهدف الاول وهو خدمة الانسان كخليفة الله على الارض واحترام هذه النفس الزكية الشريفة، ليصبح الاقتصاد والتنمية في خدمة هذا الانسان اولا، لا ان يصبح الانسان في خدمة الاقتصاد والتنمية.

ان جميع المكونات لنجاح النهضة الاسلامية متوفرة. فالفكرة واضحة وقد برهن الواقع على امكانية تطبيقها.. روادها ليسوا قلة وجمهورها متفاعل الى حد مقبول.. لذلك فالنهضة قد انطلقت وهي لم تتوقف.. كانت محدودة لكنها تتسع وتنتشر.. انها تنتكس أحياناً وتقف أمامها الحواجز الداخلية والخارجية في أحيان اخرى.. لكنها ـ منظوراً اليها بالعين التاريخية ـ تتقدم رغم كل شيء. فالدعوة بين الناس تنتشر والمواقع التي ترفع الرايات تزداد في عموم أرجاء المعمورة.. وان ما سيزيد من سرعة العملية هو بذل جهود مضاعفة للتقريب بين الكفرة واقيادة والجمهور.. أي العناصر الرئيسية التي تسمح بالخصب والعطاء.. ونرى أن عملية التقريب تتطلب من عناصر القيادة خصوصاً، وكذلك من الجمهور أيضاً حسم موقفها من المسائل التالية:

الموقع الصحيح والاتجاه الصحيح

ان اختيار الموقع الصحيح الذي نبني انطلاقاً منه تصوراتنا هو شرط لازم لتتحرك عوامل الاخصاب في شروطها المناسبة وللسطيرة على العملية ومنع انحرافها او انطلاقها خاطئة من غير مواقعها.. والموقع الصحيح هو تقاطع لموقع صحيح في الزمان والمكان والهيكلية.. ضمن اية دورة زمانية نضع انفسنا.. هل نضع انفسنا في اطار دورة مجزأة قصيرة من التاريخ ام نرى التاريخ في وحدته وشموليته كزمن غير منقطع الحلقات والدورات؟ هل هي دورة علو «اسرائيل» مثلا فنحلل استناداً الى مقدمات وسياقات ونتائج هذه الدورة؟ ام نضع انفسنا في دورة التاريخ الكبرى حيث وعد الاخرة فتختلف مقدماتنا ومطامحنا وآمالنا؟ هل نغلق مداركنا في إطار دورة الحضارة الغربية وصعودها؟ ام نضع انفسنا في دورة آدم والنبوة؟ ماذا حصل لأولئك الذين وضعوا انفسهم في الدورة الاشتراكية؟ في الدورة القومية؟وما الى ذلك من دورات تجزيئية محدودة؟ هذا الفكر التجزيئي هو الذي يفسر ما غرسه التبويب الغربي في افكارنا من تصنيفات لتحقيب التاريخ بما يناسب مقدماته واستنتاجاته وآلياته ومواقعه.. ما قبل التاريخ.. القرون الوسطى.. عصور النهضة والكلام الذي يجرى اليوم عما بعد التاريخ (Post history) للكاتب الاميركي فوكوياما، الذي يعلن فيه انتهاء التاريخ وبالتالي انتهاء عصر الانسان / النفس ليحل محله الانسان / الالة. فالموقع الذي نقرر ان نقف فيه في دورة الزمان يحدد ايضا مقدمات فكرنا وحدود وآفاق حركتنا، مثلما يحدد اولوياتنا التي بتحديدها فقط نستطيع التعامل بشكل مناسب مع كل الدوائر الدنيا والصغرى.

ثم في المكان.. ماذا نرى؟ هل نرى اوروبا والتقدم الآلي قبلة العالم ام هي مكة؟ لأي جمهور نتجه ولأي قطاع؟ هل هو قطاع المستكبرين ام قطاع المستضعفين؟ هل المطلوب منا ان نرضي اولا وسائل الاعلام، ام المطلوب اولا

ان نطبق احكام ديننا وشرعنا؟ ما هي الاولويات في كل ذلك. مع اي جيل نتحرك ونتطلع؟ مع جيل القاعدين والمهزومين والمتحجرين والمتعصبين والمشاكسين؟ ام مع العلماء وجيل الشباب والحيوية والامل واصحاب الحكمة والعقل السليم؟ هل نقف مع قوى الفتنة ام مع تيار الوحدة؟ هذه وغيرها مواقع لابد من تحديد موقف واضح منها.

وانطلاقا من اية هيكلية نرى الحلول.. هل هي المساجد؟ هل هي المدارس والحوزات والجامعات ومواقع النهضة والثورة والانتفاض؟ ام هي الحاكم والدولة والسلطان والمؤسسات الدولية؟ اين هي الاولويات؟ وعند التصادم اين هي مواقعنا الحقيقية؟ ومؤسسة خطيرة يجب الوقوف عندها قليلا هي مؤسسة الدولة وضرورة اتخاذ علماءنا وحركاتنا موقفاً محدداً في مواقعهم منها.. فقد اوهمنا في ظل الدولة العلمانية القومية ان هذه وغيرها من مؤسسات يقتضيها عمل الدورة الغربية هي إنجاز ومكسب لنا.. في حين ان الحقيقة شيء آخر.. فهذه المؤسسات لا تملك اي مقوم من مقومات انتصارنا.. بل هي لا تستطيع حمايتنا.. على العكس انها انظمة ودول وضعت لحجزنا وقمعنا وضبطنا ولا تجد من حيوية الا عندما تؤدي هذا الدور.. رغم هذه الحقيقة التي لا يصعب التدليل عليها فان الحفاظ على هذه المكتسبات / الاوهام كانت من اهم ذرائعنا لتقديم التنازلات ولوضع الاثقال في اعناقنا وشد اقدامنا دون طريق الجهاد والكفاح.. حدود هذه الدول مقدسة قبل المقدس الاول وجيوشها التي لم تحرر لنا ارضا، ومؤسساتها التي لم تطعمنا من جوع والتي لم تؤمننا من خوف، هذه المؤسسات نضطر للخضوع لها ولمنطقها المستسلم وهي تلسع ظهورنا بسياطها.. لنفترض للحظة واحدة ان الدولة العلمانية المعاصرة لم تقم على ارضنا.. هل كانت فلسطين ستضيع.. لو لم نجعل من بغداد والقاهرة ودمشق وبيروت وعمان وغيرها عواصم لكبحنا وضبطنا؟ فهل كان هذا سيؤجج جدوة الجهاد والجهادية ام كان سيطفئ شعلته ويضعف روحيته؟ بماذا سيهددنا العدو لو كانت هذه الاوهام رخيصة عندنا رخص الحياة لطالب

الشهادة؟ الم يحن لنا ان ندرك ان سر الانتصار هو ان يطلب الانسان الموت فيكسب الحياة؟ وان سر انتصاراتهم علينا انهم يكبلوننا بتوافه الدنيا ليفرضوا علينا الدنية والموت في الدنيا والآخرة؟ لولا الدول المجزأة والحدود الكابحة لفرض العدو الوحدة علينا ولمزق نفسه في ارض الله الواسعة.. أما عندما شددنا قلوبنا وعقولنا الى تربة وكيان وجعلناهما المقدس النافي للمقدس الحقيقي فان الارض والنفوس بكل مقدساتها قد استلبت منا، وهذا هو حالنا اليوم.. جيوش نابليون وهتلر هُزمت لا في اطرافها، بل في مراكزها عندما تخلى الروس عن اوهام الارض والمكتسبات.. الجيش الروسي مزقه الرجال الذين هجروا مدنهم وقراهم ولم يجعلوا من اموالهم واولادهم فتنة لهم بل هاجروا الى الله. فكسبوا النصر لا في افغانستان فحسب، بل في الكرملين ايضا.. الشباب اللبناني الثائر الذي حرر نفسه من اثقال الدنيا هزم الاسرائيليين لا في لبنان فقط، بل في تل أبيب والقدس ايضا.. اطفال، ابطال الانتفاضة الذين حرروا انفسهم من اوهام التكنولوجيا والقدرات الهائلة للانتصار على العدو يصمدون بالمقلاع والحجارة امام الالة الجبارة ويهزون صورة «اسرائيل» لا في فلسطين فقط، بل في العالم كله.. طريق النهضة لا يستدعي بالضرورة تعلم اشياء جديدة.. بل يتطلب بالضرورة نزع اوهام كثيرة غُرست في عقولنا وصارت تشد مواقعنا الى مواقع نكرر فيها الهزيمة والانحطاط.

ان اختيار الموقع الصحيح يتقدم على ما سواه لطالب النهضة.. فهو لكي يحسن الرمية عليه ان لا يسقط في موقع غير صحيح لا في الزمان ولا في المكان ولا في الهيكلية.. فالموقع غير الصحيح اما ان يكشف الرامي ويسقطه.. او ان يخفي الهدف الصحيح بدون الموقع الصحيح قد يضيع الموقف الصحيح.. لكن الرمية الخاطئة قد تصوب اذا توفر الموقع الصحيح.. هذا ما يفسر تقدم القوى الاسلامية في فلسطين رغم تلكؤها لفترة طويلة عن اتخاذ الموقف الصحيح من موضوع الكفاح المسلح وهذا ما يفسر سقوط قوى فلسطينية اتخذت مواقف صحيحة لكنها لم تصحح مواقعها فتلتزم الاسلام طريقا وهدفا.. وهذا ما يفسر ايضاً خطأ بعض القوى في

موقفها من حرب الخليج الاولى ثم الثانية.. اخطأت تلك القوى ودفعت ثمناً باهضاً ودفعت الامة معها ثمناً باهضاً بسبب الموقع الخاطي في اصطفافها مع العراق ضد الجمهورية الاسلامية.. ثم اخطأت تلك القوى التي اتخذت موقفاً اصطفت فيه مع العدوان الامريكي الغربي.. واخطأت وتخطئ تلك القوى التي تتعامل مع العراق وكأنه صدام حسين وليس قواه الاسلامية الشعبية الوطنية. الموقع الصحيح هو خروج من ضغط اللحظة وتوازنات القوى والوقوف مع الحق ضد الباطل تصديقاً وايماناً بدون اية حسابات اخرى.

ان تجريدالنفس من الهوى والنجاح في احتلال الموقع الصحيح في الزمان والمكان والهيكلية يحمل في طياته الاتجاه والموقف الصحيح. الاول ينظم طرق الوصول الى الثاني والاخر يعطي الموقع حيويته وفاعليته.. فكم من قيادات سقطت لانها لم تدرك ان ما يخصب الموقع الصحيح هو الخط الصحيح والاتجاه الصحيح فصارت تبرر وتتلكأ في مواقعها الى ان سقطت في تحجرها وجمودها اذ تحرك الموقع ولم تتحرك هي.. والاتجاه الصحيح لا يتم بالتعميم.. بل هو تشخيص محدد للاوضاع التي نمر بها.. وفى حالتنا هي سيادة الهيمنة الغربية والعدوان علينا واحتلال اراضينا وغزو نفوسنا وتحكم انظمة الجور والعلمنة والفساد بشؤوننا.

وفي هذا المجال عبثاً وضع الاولويات كأن نقول نقبل الاستبداد والظلم الداخلي بحجة التحرير ومحاربة الاجنبي، او نقبل بالهيمنة الاجنبية بحجة الخلاص من الاستبداد الداخلي.. الاستبداد والهيمنة مكونان متكاملان، قد يختلفان في الوزن والمكانة، لكنهما من آلية وهيكلية واحدة.. نعم في ظرف محدد قد نرى التركيز على هذا الجزء والتقليل من الآخر.. فالاتجاه الصحيح ـ كما اشرنا ـ لا يتم بالتعميم بل هو تعريف محدد للاوضاع بوقائعها وامكانياتها وفرصها، وما تفتحه من مجالات تسمح بتحقيق اهدافنا على هذا الجانب اكثر من الآخر، مقتنعين ان اي نجاح او ضربة لركيزة هو نجاح ومقدمة لنجاح لاحق على الركيزة الاخرى.

هذا هو الذي سيفتح المجالات امام القيادة لوضع الخطط المناسبة والمناورة الصحيحة.. فاذا كان الموقع صحيحا فان الاندفاعات غير الصحيحة والانحرافات غير المناسبة ستواجه ضوابط عديدة تسمح بتصحيحها وتقويمها..

والاتجاه الصحيح في حالتنا الاسلامية والذي يفرضه الموقع الصحيح هو ان نضع فلسطين في قلب قضايانا.. فهي قضية ليست كبقية القضايا.. انها ليست اي ارض سليبة تعود تاريخياً للمسلمين نختلف عليها مع خصم او جار.. انها ليست حقاً في مال او ارض كما يريد بعض القادة الفلسطينيين والعرب.. انها مسألة تخص العقيدة والمبدأ.. انها الارض المباركة، وان الصراع حولها هو نقطة مركزية في دورة الصراع الحضاري الاسلامي. لذلك فلسطين هي كقضية العقيدة لا تقبل التنازل وهي ليست قضية سياسية، وان كان لنا فيها موقف سياسي.. استعادة فلسطين هي رمز انتصارنا واستلابها هو دليل انحطاطنا.

تفاعل الظرف المناسب والقدرة الجهادية

ان معركة النهضة هي عملية جهادية.. والعمل الجهادي ليس امراً مطلقاً.. بل امر تحدده الظروف المناسبة والقدرات المتوفرة.. وان المبالغة بضعف الخصم لا يفوقه سوى خطر الخوف منه.. والى حد الآن خاضت الامة معاركها المعاصرة وهي مجزأة.. لا نقصد مجزأة في قيادتها وطاقاتها فقط.. بل مجزأة ايضاً في استراتيجيتها ومناطق التوتر والخبو فيها.. ورغم ما قد يبدو ذلك غريباً الا اننا نعتقد ان ذلك قد يكون تدبيراً ربانياً.. لان تقدير ان الامة تخوض معاركها موحدة يعني انها قد انتصرت وحققت عامل النهضة المطلوب، اوانها تقف على أعتاب ذلك.. يعني ان التجزأة والاقليمية امر هش وسحي وان الفساد والخراب لم ينخر في مقومات اساسية من الامة، وهي امور تخالف الواقع الذي نراه ونشخصه.. وهو سيادة الهيمنة الغربية وفرضها التجزأة والتمزق على الامة عموديا وافقيا. لذلك نقول انه قد يكون تدبيراً ربانيا ان تخوض الامة معاركها على فترات

وفي مساحات، تحتد هنا، وتخبو هناك.. تتعب لتأخذ نفساً هنا.. وتنشط في غليان عظيم هناك، بدون وحدة وتضامن حقيقيين وعلى المستوى المطلوب للمعارك المخاضة.. اننا لا ننكر ان معارك اليوم هي مرحلة متطورة عن معارك بدايات القرن فالنهضة والصحوة الاسلامية تعم ارجاءالبلاد الاسلامية وغير الاسلامية وهذا امر عظيم لا نقلل من شأنه، بل نرى فيه كل بشائر الخير، وهو ايضاً دليل على ان الامة قد انهت مرحلة الاستسلام والانهيار ودخلت مرحلة المقاومة النشطة الايجابية وهذا من شأنه ان ينقل الامة الى مراحل اكثر تقدماً من حيث توحيد صفوفها كشعوب وقيادات وحركات.

انطلاقا مما تقدم نرى ان شعار الايمان كله ضد الكفر كله، رغم انه هدف يجب الوصول اليه، الا انه ليس الواقع الذي نعيشه.. والواقع ان الكفر متحد وعازم وقوي اما الايمان فمبعثر ومتناثر وضعيف.. من هنا فان دعوات الهجوم الكلي ورغم المثالية وافتراض صدق النية فيها، فانها دعوات يجب ان لا تتعدى حدود رفع الهمم وتحريك ما يمكن تحريكه من طاقات معطلة.. اما اذا اعتمد عليها لوضع الخطط وبناء التصورات عن تطور المعارك وامكانياتها فان ذلك يعني السقوط في اخطاء استراتيجية وتاكتيكية خطيرة تقود بدورها الى هزائم وانتكاسات لاحقة تعمق من اوضاع التجزئة والانكفاء.. اما المقاومة هنا والدفاع او حتى الهجوم هناك، فرغم انها ليست الالة المثالية المطلوب تحقيقها، الا انها الحالة العملية والاكثر مبدأية في الظروف الراهنة لاستمرار المقاومة وتطورها وتصاعدها وصولا الى توحيد الجبهات.. ان الفهم الاول يختلف عن الفهم الثاني.. وان شحن المعنويات وتنظيم مستوى المطلبيات وتوقع نتائج المعارك يختلف في الحالة الاولى عن الثانية.. انه بتعابير الحروب الفارق بين ان يختار المرء اسلوب حرب الغوار واسلوب حرب الجبهات الهجومية.. وان الخيار الخاطئ وتصور الظروف باسقاط اوهام عاطفية او ذاتية، هو طريق دفع الناس نحو التهلكة واعطاء الخصم مبررات تحقيق مكاسب وانتصارات لا يستحقها لو اديرت المعركة بغير هذه

التوجهات والخطط. هذا الفهم للظروف الحقيقية وللقدرات الجهادية هو امر مهم ليس بالنسبة للمسؤولين واصحاب القرار فقط، بل بالنسبة للجمهور الملتزم المتحرك ايضاً.

بالمقابل يجب ان لا ننسى ان انجرار الخصم الى معركة جزئية هو ايضاً مكسب لنا، إن تعلمنا الاستفادة من ذلك. فالخصم بكتلته الضخمة وآلته الثقيلة مرغم ـ عندما ينجر الى معارك جزئية ـ ان يجري تغييرات كبيرة واستراتيجية في مستوى قراراته وهذا ما يدخله في حالة مستمرة من الارباك والتناقض في تحديده للحلفاء والاعداء. قد يرتكب خلالها اخطاء قاتلة بتوجيهه ضربات الى اطراف تنتمي من الناحية الموضوعية الى معسكره.. ان انشداد الخصم الى تركيز هجومه على جبهة قد يرفع الضغط عن جبهات.. ومن واجبنا ان نرى الارتباك في هذه العملية من جانب الخصم لنستثمرها، لا ان نسقط في التشاؤمية والاتهامات والظنيات ونحكم على الامور بنظر قصير فنتكلم عن الانتهازية والضعف في صفوفنا فقط.. او ان لا نقدر اهمية الاستفادة من الظرف المناسب الذي يسمح لاخواننا في تلك الجبهات التي خفت فيها يد الخصم او ضعفت، ليستفيدوا من الظروف الجديدة لتعزيز قواهم والتقاط انفاسهم وتنظيم صفوفهم وهو ما يسمح آجلا او عاجلا في فتح جبهة جديدة، تزيد من ارتباك الخصم وتوحد طاقاتنا وتزيدها وتدفع عملية النهضة الى الامام.

الخطاب الاسلامي

ان الاسلام هو ليس التاريخ الاسلامي.. انه ليس ما اعتاده المسلمون اوما فعلوه، انه ليس الرجال.. رغم ان الاسلام ساهم في صناعة كل هذه الامور وفي معركتنا الحضارية الراهنة يجب ان نتخلص من كل التبعات التاريخية أو الاحكام التي كانت عادة او اجتهادا اسلاميا، لكنها لم تعد كذلك في الظروف الفعلية اليوم.. ما يجب التشبث به هو ما يضمن الروح والنص الاسلاميين. وسواء استفدنا من

تجربة الماضي أم تركناها جانبا فان الحكم يجب ان ينطلق من الحاضر المعاش انطلاقاً من الشريعة من مصادرها المعروفة. بعكس ذلك فاننا سنحرف الاسلام ونصبح عبدة عادة وعبدة رجال. والاجتهاد الذي لم يعد اجتهادا صحيحا بمعايير الاسلام كما يقررها في هذا الزمن، مثل هذا الاجتهاد يجب وضعه جانبا، والعمل بالاجتهاد الجديد.. فاجتهادات الاقدمين واحكامهم لن تكون اجتهادات وأحكاماً اسلامية الا اذا قال بها اسلام اليوم.. اذ لا تكفي حجة ان نبرهن ان اسلام الامس قد قال بها. لقدقام المسلمون في ذلك الوقت بواجبهم وعلينا ان نقوم الآن بواجبنا.. بدون ذلك سنغرق الفكر والممارسة الاسلامية بمتعلقات خاطئة وممارسات لم تعد صحيحة، نحمل الاسلام مسؤوليتها وهي لم تعد من الاسلام في شيء.. وان التصدي لهذه المتعلقات ومظاهرها هي من مهمة كبار علمائنا ومفكرينا ومساجدنا وحوزاتنا ومراكزنا وحركاتنا. فاذا لم تتصدى هذه المواقع لهذه المهمة ولم تقم بواجبها مفضلة التبرير والتسويف، فان بعض السفهاء سيستغلون هذه الثغرة مما سيثير الفتنة في صفوف الامة ويعطل عملية النهضة، التي ستتعثر خطواتها لسببين، انشغالها بالفتن الداخلية وعجزها عن تقديم صور عملية لحياتنا المعاصرة يرضى عنها الاسلام. ان تشجيع عملية الاصلاح والتجديد هي من اهم الواجبات التي تواجهنا واننا يجب ان نقوم بذلك طاعة لتعاليم الاسلام وليس لاي امر اخر.. فالامر يجب ان لا يجري بسبب خوف او تملق للفكر الغربي، او بسبب تعصب او عناد امامه.. فالاسلام له قواعد محددة تضمن ان تقدم، اذا ما خاطب كل الناس، وخرج ليتحمل مسؤوليته مع كل الاوضاع، تضمن تقديم انموذج متقدم على ما عداه.. فما جدوى ان نقول ان الاسلام هو التوحيد بكل معانيه وابعاده ثم نحجز هذه الفكرة بممارسات غير توحيدية بسبب بعض متعلقات الماضي.. ما معنى ان نقول ان العبودية لله تحررنا من كافة العبوديات، ثم نخضع انفسنا لعبودية الممارسة والعادة ما معنى ان نقول ان الانسان هو خليفة الله

على الارض، ثم نحتقر اخانا الانسان ان لم نقل نحتقر اخانا المسلم رجلا كان او امرأة. ما أهمية الكلام عن الصدق والتقوى والاحسان وجهاد النفس ثم تختفي هذه المعاني من حياتنا.. الا ندرك ان هذه المبادئ وغيرها من مبادي اسلامية هي القواعد الرئيسية لبرنامج النهضة.. انها ترقية الانسان على الالة وهي الطريق لحياة افضل معنويا ولرؤية الى متطلبات المادة تضعها في خدمة الانسان لا العكس. انها الطريق لتحقيق السعادة في الدنيا والاخرة.

الفصل الثاني

اشكالية الحرية والحداثة وعلاقتهما بالاسلام في فكر برهان غليون

قرأت دفعة واحدة اربعة اعمال صدرت في عام ١٩٩٧ للأخ الصديق الدكتور برهان غليون وهي:

- كتاب «اسلام وسياسة... الحداثة المغدرة» باللغة الفرنسية Islam et politique, la modernite trahie, Editions la decouverte, paris 1997 والذي يقع في ٢٥٤ صفحة.

- «حوار مع برهان غليون» اداره الدكتور قيس خزعل جواد تناول فيه موضوعات تتعلق بضرورة فصل الدين عن السياسة والديمقراطية وموقف الإسلاميين منها ومن الحداثة.. مجلة التجديد، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا. السنة الأولى، العدد الثاني، يوليه ١٩٩٧م / ربيع الأول ١٤١٨هـ ص ١٣٣ - ١٥٥.

- مقالة: «الإسلاموية ومأرق الحداثة» شؤون الاوسط، لبنان، العدد ٦٦ تشرين الأول /اكتوبر١٩٧٧، ص ٤٣ - ٦٦.

- مقالة: «اشكاليات الإسلام والسياسة» شؤون الاوسط، لبنان، العدد ٦٧، تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٩٧، ص٤٣ - ٦٢.

هذه الأعمال كما تدل عليها عناوينها، والتي هي في الحقيقة عمل واحد حيث تدور كلها حول الكتاب الذي صدر عن الدكتور غليون في عام ١٩٩٧ والمشار إليه اعلاه، ارادت أن تتناول الإسلام وموقفه من السياسة والديمقراطية والحداثة والحرية والشعب وغيرها من أمور مشتقة، اساسية وجزئية.

ورغم احترامنا الشديد وتقديرنا العالي للأخ الدكتور برهان غليون خصوصاً في موقفه الجريء ضد الاستبداد والدول الظالمة المتجبرة في البلدان الإسلامية.. ورغم اتفاقنا معه على بعض التفاصيل كما قد يرد، الا اننا نجد انفسنا مستفسرين حول المنطق الذي ينطلق منه الدكتور غليون وحول الهدف الذي يريدنا ان نسير نحوه.

انه ينتقد الإسلاميين لأنهم لم يطرحوا مشروعهم السياسي بما يطمئن قلوب العلمانيين، ولأنهم ما زالوا يطرحون الحاكمية الإلهية «التي ترفض الاعتراف بالسيادة الشعبية في موضوع السلطة السياسية، وهي سلطة للبشر على البشر، والاختلاط الحاصل أيضاً في الصف الإسلامي نتيجة تعدد المواقف وتعدد التيارات وسيادة الفتاوى والاقاويل التي تركز على الطابع الغربي والاجنبي للديمقراطية، وتجعل من رفضها جزءاً من مفهوم النظام الإسلامي، كل ذلك ابقى الخوف قوياً من أن يكون الإسلاميون انقلابيين جداً، وان تكون النتيجة حلول ديكتاتورية جديدة باسم الإسلام محل ديكتاتورية قديمة ومتهاوية باسم التقدم والاشتراكية او العلمانية» (حوار ١٣٧ – ١٣٨).. وينتقد الديمقراطيين (وهو منهم كما يقول) لأنهم فشلوا «بامكانية الارتفاع إلى مستوى تكوين التحالف الديمقراطي فيما وراء المماحكات الايديولوجية حول العلمانية والتدين، ولا اسميها نقاشات بالفعل والتي لم تهدف إلا لزرع الفتنة الفكرية وتقسيم الصف الوطني لصالح القوى القائمة والمسيطرة على الدولة والثورة» (حوار ١٣٩)

اما في كتابه «إسلام وسياسة» فيؤكد نفس المنهج، ويرى النهضة الإسلامية المعاصرة كنتيجة لفشل الحداثة في ثلاثة موضوعات على الأقل وهي:

- مأزق الهوية
- مأزق السياسة
- مأزق الاقتصاد

محصلة هذا الوضع كما يراه الدكتور غليون هي انه خصوصاً في المجتمعات التي شهدت تطورات فكرية هامة كايران والجزائر وتونس ومصر وسوريا والعراق وفلسطين، حيث شهدت مسائل الحريات ومسائل المواطنة اهتماماً شديداً فان «الحداثة تزيد من التوترات اكثر مما تساهم في اصلاح المجتمعات» (إسلام، ١١١).. بحيث شهدت هذه المجتمعات اكثر من غيرها صعود الإسلاموية.. فالاخيرة لا تصبح شعبية إلا حينما تظهر في انظار الجموع الغفيرة كاداة لمواجهة نظام سياسي جامد عقيم، كما يؤكد في الصفحة ذاتها.

وهكذا يبقى الدكتور غليون يفتش عن مصادر النهضة الإسلامية في فشل العلمانية وفشل الحداثة، بدل ان يفتشها أيضاً في عناصر ذاتية لدى الإسلام والمسلمين. هذا أمر طبيعي لمن يريد ويطالب الإسلاميين بالمساهمة بالنهضة.. حيث لا يمكنه ان يستدعيهم إلى مشروع لا يحملون في ذاتياتهم شيئاً من مطالبه ومقوماته..

على كل حال، نحن من انصار وفاق وطني يجمع بين الإسلاميين وغير الإسلاميين.. لكننا نرى ان المسألة هي ليست في المجاملات وليست في توجيه بعض اعمال النقد الداخلي سواء للفكر العلماني أم للفكر الإسلامي، كما يقوم عديدون ومنهم الأخ غليون.. المسألة هي ليست في مطالبة هذا الطرف لذاك لتقديم التنازلات والتخلي عن القواعد الاساسية التي يقوم عليها فكرهم ومعتقدهم، بل المسألة هي في تحريك المقومات الذاتية الإيجابية لكل فريق لكي يتشكل اولاً الحد الادنى من المصالح المشتركة والخطاب أو اللغة أو القدرة على افهام المضامين للآخر وليس ذكر كلام يفهمه هذا بطريقته ويفهمه الآخر بطريقته المخالفة.. والأهم من ذلك ان يتشكل الحد الادنى من الضوابط والقواعد لعمل دوائر مشتركة تسمح لكل الاطراف ان تجد ان خياراتها ومصالحها الكبرى تجري عبر الحفاظ على هذه الدوائر وليس استهلاك نفسها والآخرين والوطن في

اطار لعبة تدور بين اناس صم بكم عمي.. اذن يجب استنهاض العوامل الخيرة، لا وضع الشروط لتحويل المعتقدات أو طرح برنامج الغايات والنهايات وليس برنامج التأسيسات والبدايات.. هذا هو الاهم وليسمه بعد ذلك ديمقراطية او شوروية أو غير ذلك ما دام الامر هدفه «الوصول إلى نظام سلطة يكون فيه للجميع الحق بالمشاركة، ويكون الصراع جزءاً من اللعبة لا خطراً داهماً يهددها» (حوار ١٣٧).. وفي هذا الاطار وقبل ان نلقي الضوء على بعض مرتكزات الفكر الذي ينادي به الأخ غليون لا بد أن نحدد قاعدتين على الأقل لضمان الشروط اللازمة المشار إليها اعلاه:

١ – ما يجب ان يطالب به الإسلاميون هو ليس تحوير دينهم أو مطالبتهم بفصل الدين عن السياسة كما يطالب الأخ برهان بين سطر وآخر باسلوب مباشر أو ضمني، وذلك في اطار فهمه هو للدين وليس في اطار فهم الدين لنفسه.. ما يجب ان يُطالب به الإسلاميون على صعيد الممارسة السياسية والاجتماعية، هو أنهم لن يأتوا بغير الوسيلة غير المتامرة التي يمارسها غيرهم لاقامة اشكال السلطات المعروفة. وإذا ما اقاموا مثل هذه السلطة عن طريق ثورة أو عبر انتخابات حرة أو شبه حرة، فإن الحد الاقصى المطلوب منهم هو ان يلجأوا سريعاً للوسيلة الشعبية كمعيار اول واساسي لتبرير شرعية السلطة. إذ لا يمكن للقوى الاخرى ان تطالب الإسلاميين بما تبيحه لنفسها. إذا ارتقت تلك الاطراف في ممارساتها فحينذاك يمكن مطالبة الإسلاميين الارتقاء بممارساتهم.. هذا ما يمكن للآخرين ان يطالبوا به الإسلاميين.. أي انه يجب عدم وضع قاعدتين وشرطين.. الأول ينطبق على الإسلاميين والثاني ينطبق على العلمانيين. صحيح ان الاستبداد يشمل الجميع.. لكن المسألة في حالة الإسلام والاسلاميين تحمل بالتأكيد ممارسات مضاعفة مما يجب ان يدفع دعاة الحرية والديمقراطية ان يتصدوا لها ليبرهنوا على مصداقيتهم لا ان يوفروا الاغطية الفكرية والمفاهيمية والدعواتية للتشجيع على المزيد من

هذه الممارسات، التي تتفنن لاخراج الإسلامي من عالم السياسة والاجتماع. ان البعض يُنظِّر ويقاتل لكي يوجد مناعة ثقافية مفادها حرمة تفكير المسلم بمشروع لبلاده يقوم على المبادئ الإسلامية او بحقه في السلطة. مثل هذه التنظيرات والمقدمات الفكرية التي تقتطع من النصوص اعتباطاً وكما تشاء، او التي تورد امثلة مجتزأة وتستند إلى الشاذ والمنحرف من الممارسات لدى الإسلاميين، تدفع كلها لان يجرد المسلم من ادواته الاساسية في تكوين شخصيته الاجتماعية والسياسية، وهو أمر لم تقم به المسيحية ولا اليهودية ولا العلمانية والتي كما نعتقد انها قد ربطت جميعها بين «دينها» وسياستها واجتماعها. إنهم يقولون إنهم فصلوا الدين عن السياسة.. ونحن نقول بان «دينهم» قد استكمل عملية التحامه بسياسته واجتماعه منذ حين.. فصارت الحقيقة الـ (دينية) لديهم تحمل مفاهيم وشروط تجدد واعادة انتاج الحقيقة الاجتماعية والسياسية.. وبالعكس صارت الحقيقة الاجتماعية والسياسية تحمل عملية تجدد وإعادة انتاج الـ (ديني) لديهم، ليس فقط على صعيد الرمز الفردي والممارسة الإيمانية الفردية فحسب، بل سياسياً واجتماعياً وجماعياً وعالمياً ايضاً.

عملية التحول التي استكملت تاريخياً لديهم، يجب أن تُحجز تاريخياً لدينا بفصل الديني كما نفهمه نحن عن السياسي والاجتماعي كما نريده أيضاً، لذلك يجب الطعن في الدين ومنعه من المشاركة في الحياة السياسية باعتباره مسألة اعتقادية لا تقبل النقاش ولا تلجأ للشعب، نقول ان مثل هذه التنظيرات هي التي تشكل خلفية لسلسلة من الاجراءات اتخذت وتتخذ لمنع المسلم من العمل السياسي واقامة التنظيمات السياسية، مرة بحجة التصدي لقوى التأخر، ومرة بحجة اثارة النعرات الطائفية، ومرة باسم اثارة الفتنة، ومرة باسم عدم استغلال الإسلام، ومرة تحت واجهة ان النظام هو نظام علماني، هذه هي الممارسات الكبيرة السائدة التي يجب ان يقف عندها وقبل كل شيء مفكرونا، لا ان يبحثوا

عن الاعذار والاسباب لتوجيه الانظار نحو امور قد تكون مهمة لكنها لا ترقى الى اهمية منع اكبر القوى الشعبية اليوم من ممارسة حقوقها تحت واجهة اثبات حسن النية، وضمان ان لا تتصرف إلا وفق قواعد لعبة لم يتفق اصلاً بعد على قواعدها، إلا إذا اعتبرنا ان الحكم والمعيار هو منطق دولنا التي تؤسس لنا الاستبداد والظلم والتبعية في كل عمل نقوم به، أو منطق ومعايير التجربة الاوروبية، التي يبدو ان الأخ غليون يعممها بطريقة لاهوتية ناسياً انه امام ظواهر اجتماعية قد تكون وسائله التحليلية لم تساعده على فهمها فقام بتغطيتها بتعميمات ايديولوجية يعتقدها اصبحت عامة، بينما هي في نظر غيره ما زالت خاصة، وخاصة جداً... كقوله «الإنسان لم يعد جزءاً من جماعة، ولم تعد الجماعة هي الشيء الرئيسي ومحور تفكير المجتمعات، وانما اصبح الفرد هو الاساس، وهو المسؤول، والفرد هو صاحب المبادرة، والفرد موضع الاستثمار الرئيسي الثقافي والروحي والاخلاقي، كل فرد يجب ان يكون ضميراً قائماً بذاته، ومصدرا للمعرفة، ومصدراً للارادة، وأيضاً مصدراً للمسؤولية. هذه قيم جديدة لا اعتقد اننا بدأنا نستوعبها تماماً، وهي تتعلق بعلاقة الإنسان بالطبيعة وبحياته على الأرض، أي بالسعادة، السعادة الأرضية اصبحت جزءاً اساسياً من قيم جميع المجتمعات، بما فيها مجتمعاتنا، والإنسان اليوم في أي مكان يبحث عن الرفاه اليومي في الدنيا اكثر ربما من ان يكرس وقته لتأمين السعادة في الآخرة (اشكاليات ٥٢).

ان بعض القوى تتصرف وتنظر وتتكلم وكأن الإسلام هو الفكر الغريب عن بلداننا. فإذا كان استغلال المسلم السياسي للإسلام جريمة، فأنه يجب تجريم الوطني المسلم والقومي المسلم إذا ما ارادا تسخير مثل هذه المفاهيم العامة بحجة اشتراك الجميع بهذه الخصيصة.. هذه هي المسائل الخطيرة والاساسية التي تثير الفتنة والتي يجب ان تحارب. وهي التي تشجع التطرف لدى الطرفين وتمنع من قيام حوار حقيقي بينهما.. هذه هي الحداثة المغدورة ان صح التعبير التي لا يفهمها

علمانيونا، الذين قد لا يشاركهم الأخ غليون كامل توجهاتهم، رغم أنه يساهم معهم في بناء المرتكزات والمفاهيمية وبناء مفاهيم خاطئة عن الدين والتي تشكل خلفيات فكرية يسهل بعدها اتخاذ مثل هذه المواقف، وذلك عندما يصور الحاكمية التي يؤمن بها المسلمون بانها لا تقبل النقاش، وبان «الشرعية السياسية قابلة للنقد العقلي والنقض، أما الشرعية الدينية فهي تفترض الارتفاع على النقد العقلي والتسليم بما جاء في الكتاب» (حوار ١٤٦).

٢ - الإسلام ليس مجرد تيار فكري في بلداننا بل هو دين شعوب هذه البلاد وهويتها.. وعندما نقول انه دين شعوب هذه البلاد فمعنى ذلك ان غالبية الناس كما يبدو، ما زالت متمسكة بمرجعية الدين في النظر إلى شؤونها الدينية والاجتماعية والسياسية، عبر ما تعتقده وتراه هي وليس عبر ما ينظر لها من ضرورات ما هي في النهاية سوى انعكاس لتجربة الغرب في مسائل الدين والسياسة.. هذه هي الإرادة الحقيقية الظاهرة والمضمرة لغالبية شعوبنا.. لذلك فان تفتيش الأخ غليون عن أسباب الصعود الإسلامي عبر الرؤية الاقتصادية أو الثقافية أو الاجتماعية هو اغفال لعامل الدين لدى شعوبنا كما تراه هي وليس كما يراه الفكر الغربي أو الوضعي.. نعتقد أن في ذلك تعسفاً وسقوطاً في تصورات ذاتية يفرضها كفرد أو كنخبة من الافراد على المجموع، في حين انه يتخذ من قاعدة احترام ارادة الشعب وحريته في الخيار مبدأ يقول ان يلتزم به.. وفي ذلك تناقض شديد.

ان احترام الإسلام وعدم الاعتداء عليه هو قاعدة اولى لتنظيم ثوابت هذه البلاد ولاحترام الارادة الشعبية، تماماً كهويتها الوطنية والتاريخية أو القومية. هذا هو الحد الادنى الذي اعتقد ان الإسلام السياسي يمكن ان يطالب به القوى الوطنية التي لا ترى في الإسلام مرجعية لافكارها ومفاهيمها. اما إذا ما ارادت قوى معينة اختراق هذه القاعدة ضمناً أو صراحة فاعتقد ان في ذلك اثارة لفتنة كبيرة ودعوة لحرب اهلية لاعادة تعريف هوية هذه البلاد وشعوبها. حينذاك ستنقطع كل خطوط

الاتصال بين القوى التي تعيش في وطن واحد وتدخل البلاد في فتنة لا يحمد عقباها لن تنفع الإسلاميين ولا القوى الاخرى.

اننا نرى ان العديد من القوى والمفكرين ينطلق في رؤية اوضاع البلاد الإسلامية ليس انطلاقاً من واقعها، بل انطلاقاً من برنامجه الفكري والمفاهيمي. دون ان يمنعنا ذلك من ان نرى بالمقابل، ان التحرك الديني الإسلامي لم يصل إلى صياغة كامل رؤاه حول مشروعه السياسي والاجتماعي، بل ما زال يسقط عليه الكثير من قناعاته العقائدية مما يمنع من وضع الخطوط الفاصلة بين الإيمان والاعتقاد من جهة وبين ضرورة تنظيم العقيدة لنظرتها السياسية والاجتماعية بما يتلاءم مع حياة الناس الذين يتفقون أو يختلفون مع هذه العقيدة. الحركة السياسية الإسلامية المعاصرة، ما زالت فتية تتخبط في احيان كثيرة في شعاراتها وممارساتها لتقع في الفخ، مما يزود الطرف الآخر بقناعات وهمية أو حقيقية لتبادل الاتهامات وزرع المزيد من المخاوف وعناصر القلق، ويسمح للدولة الاستبدادية والخارج الاستعماري للانتقال من المستوى الفكري والسياسي في التعامل إلى المستوى العنفي والتآمري. نقول ذلك ونحن نعلم ان الصديق غليون يذكر اموراً مشابهة، بل نشهد انه اتخذ الكثير من المواقف المتقدمة لتحذير الإسلاميين والعلمانيين من هذه الفتنة القاتلة.

الإسلام.. الحداثة، الحرية

لقد تأملت طويلاً في مرتكزات غليون، فهو يكيل الاتهام مرة للإسلاميين، ومرة للعلمانيين. مرة يمدح المخزون الديني لدى شعوبنا ومرة يهاجم الغرب. حاولت ان اقرأ واعزل كل الافكار التي لا تعتبر أساسية. واستطيع القول ان فكره يعتمد على مرتكزين يبني عليهما بقية خطوطه الفكرية، واقصد بذلك مفهومي الحداثة والحرية. عبر هذين المفهومين تعامل غليون مع الإسلام والسياسة وواقعنا. المشكلة هو انه تعامل معها وفق مفهوم محدد للحداثة والحرية وليس وفق أي مفهوم آخر.

لن اكيل الاتهامات للاخ غليون اذا ما قلت بانه تبنى اكثر المواقف تطرفاً في الغرب في النظر إلى الإسلام، كذلك في بناء مرجعية مفاهيمية تقوم بشكل كامل تقريباً على آخر ما يقول به الفكر السياسي للنخب الجامعية الاوروبية في الغرب ذاته. ليس المهم الكلمات الودية والناصحة التي يوجهها للإسلاميين، بل وفي الدفاع عنهم في العديد من المواقف السياسية والفكرية وفي توضيح بعض اشكالات الفهم الغربي لعدد من الظواهر واتهامه «المغالين في العلمانية» ببعض النظرات الخاطئة، كما في انتقاده منع طالبات المدارس في فرنسا من ارتداء الحجاب باعتبار ذلك انتهاكاً لشخصيتها وهويتها وحريتها (إسلام ١٥٩ وفي مواقع اخرى من الكتاب والمقالات) ان المسألة هي مسألة فكرية وليست مسألة موقفه من الإسلام ككل. فالرجل يؤمن بالإسلام كما يصرح بذلك، ويؤمن بوطنه وقد ضحى وعمل له طوال حياته، ولا شك لدينا حول كل ذلك. اقول انه يتبنى مفاهيم اكثر النظرات تطرفاً، بل هو ينتقد كتاباً غربيين في تفسيرهم للظاهرة الإسلامية مثل فرانسوا بورغا حين لا يقر الاخير على رؤيته القائلة «ان الحركات الإسلامية هي استعادة للهوية او استعادة لقيم كان الاستعمار قد دفع المسلمين إلى التخلي عنها» (اشكاليات ٥٠). فالحركات الإسلامية في نظر غليون ليس سببها صراع القيم والمبادئ وخيارات الحياة المعروضة على العالم الإسلامي والعربي، بل سببها الخيانة التي تمت بحق الحداثة، التي لم تنجح لان البنى الوطنية والإسلامية لم تقبلها بعد، بالشكل المعروضة فيها عليها، أو لان قوى التغريب لم تبلغ من القوة لفرضها كما يجب. ففشل مشروع الحداثة الذي من اولى مقوماته الفصل بين الدين والسياسة والذي لم يتمكن من أن يمنح هذه البلاد هوية جديدة، ولا ان يعطيها اقتصاداً لائقاً او ديمقراطية سياسية حقيقية. ما العمل اذن ؟ يطرح علينا الأخ غليون مشروعه في الديمقراطية في تحديث الدين والدخول في الحداثة وغيرها من موضوعات عبر مفهومين رئيسيين كما اعتقد تشكل في النهاية مرجعيته الحقيقية التي بها وعبرها يقيس الامور:

١ - الحداثة:

هنا لا يشكك الصديق غليون في جوهر مشروعه في هذا النوع من الحداثة بل هو يتطرف فيه اكثر فاكثر ويتعبر ان هذا النوع من الحداثة هو قدرنا، فيقول مثلاً «لا مهرب من الحداثة».. «ان الحداثة أمر جوهري وليست فكرة أو نظرية. الحداثة تعيشها المجتمعات وتفرض علينا مثل غيرنا، لانها نوع من زحف الفاعلية».. «اننا نفكر دائماً ان الغرب هكذا ونحن هكذا.. ولكن في الحقيقة اخترقنا واصبحنا حديثين، لكننا لا نفكر في ممارستنا التحديثية وفي حداثتنا. لقد ظلت حداثتنا خارجة عن سيطرتنا وخارجة عن فهمنا. فقد استلبنا لها، واصبحنا عبيداً لحداثة نرفضها ايديولوجيا وهي تتحكم بنا عملياً (اشكاليات٦١).. فما الحل اذن ؟ هل ندمر عقائدنا لنعطي الفاعلية لعملية الحداثة ؟ وهل اذا ما قمنا بذلك، ان كان الأمر قد ترك اصلا لنا، ستحقق لنا الحداثة ما نريد كما يريد الأخ غليون. هناك نوع من الارتباك في كل ذلك.. انه يعتقد اننا اسرى لمدوناتنا وعقدئدنا.. قد يكون في ذلك بعض الصحة.. لكن المشكلة لا تقع هنا فهذه المدونات والاعتقادات سيحصل عليها تغيير اذا استطاعت هي الوصول إلى فاعلية اعلى وأكثر ضماناً لوضعها من الاوضاع الراهنة. ان المشكلة الرئيسية كما نرى اننا اصلا لسنا احراراً ولا نمتلك المقومات الرئيسية للمبادرة ما دمنا في ظل هذه الشروط. فالافكار الخاطئة في المدونات والمعتقدات يمكن اصلاحها، ان كنا فعلاً احراراً لاصلاحها. فالإنسان من حيث المبدأ سليم الحس يستطيع تشخيص مصالحه ان ترك لفطرته او لشروطه الطبيعية. اننا، ايها العزيز، اسرى هيكليات فرضت علينا. هيكليات رتبتها عصور الهيمنة و الاستعمار. والتي دفعت بعضنا للانكفاء لانه يرى ان دفع المفسدة مقدم على طلب المنفعة، وهذه حجة ليس من اليسير القول بضدها، خصوصاً مع التطورات في ذات الحضارة الغربية والتي صار الكثيرون من داخلها يكتبون عن عناصر تفسخها وانهيارها. كما دفعت

آخرين للخضوع بطريقة اعادت صياغة ثقافتنا واقتصادنا وسياستنا ودييننا باشكال تجدد لدينا التخلف والتبعية والاستبداد ليجدد الغرب لديه التقدم والتحديث والحريات.

او ليس هو برهان غليون وليس غيره الذي ترجم إلى العربية، أو اطل على بعض الاعمال الكبيرة، لسمير امين في السبعينات ونقصد بها التطور اللامتكافئ و«التراكم على الصعيد العالمي» و «التبادل اللامتكافئ» والذي يبين فيها بشكل علمي ودقيق عملية تشكل مركز واطراف. مركز من قوانين عمله التي رتبتها هيكلية كاملة من البنى والعلاقات والمفاهيم والقيم تدفع كلها لان يجدد نفسه في كل دورة في مجمل علاقاته ليزداد ثراءً وتطوراً وحداثة وديمقراطية مقابل محيط يدور في محوره من هذا المركز. هذا الاختراق، أو هذا التوحيد للعالم بين الامم والحضارات والشعوب.. الحقيقي جداً من جانب وغير المتكافئ جداً من الجانب الاخر يولد فاعلية واحدة في المحيط هي التبعية والتخلف والاستبداد والنهب والفقر. لقد فقد المحيط العناصر الرئيسية لاستقلاليته التي يستطيع ان يكسر بها هذا الطوق، ولم يبق امامه من طريق للخروج من هذا المأزق بالنسبة للعالم الإسلامي إلا باللجوء إلى اقوى اسلحتنا التي كان من اسباب تحولنا إلى محيط اننا تخلينا عنها ونقصد به الإسلام. لذلك فعلاً لم نعد نحن وهم. فالعالم قد وحده الاستعمار. وان اية نظرة لاي مجتمع معاصر لا تأخذ بهذه الحقيقة اولاً وقبل كل شيء هي السقوط في ايديولوجية الوهم الكاذب.

اما الإسلام الذي تتحرك به شعوبنا اليوم فهو إسلام ناهض وسيدخل في مخاضات كثيرة واخطاء كبيرة قبل ان ينجح في تحويل الحقيقة الدينية إلى حقيقة سياسية واجتماعية، ليس بذات الاتجاهات التي قادت إليها عملية تحول الـ (ديني) الغربي الى حقيقة اجتماعية وسياسية، بل إلى حقائق نعتقدها أرقى وأعلى بما نعتقد ان الإسلام سيعكسه عليها من قيم ومفاهيم لا بد ان تفعل فعلها لقيام مجتمعات فيها عوامل ضغط كبيرة لتوليد العفة والعدالة والفضيلة والانصاف

والعدل والمساواة والحرية، كل في مكانه ودوره.. أي قيام مجتمع يسعى لان يتطهر من الفقر والجهل والاستبداد والظلم ونزعات العدوان.

الأخ غليون يطالب الإسلاميين في موقع ما، ينتقده عليهم في موقع اخر، فهو يطالبهم برفع القداسة عن حقيقتهم السياسية الاجتماعية. لكنه يطالبهم بالمقابل تبني ايديولوجية الإنسان قائلاً ان المسيحية قامت بها عندما «ركزت على فكرة المسيح الإنسان من أجل ان تطور ايديولوجية إنسانية جديدة. الكنيسة تضطلع اليوم بدور له طابع إنساني أكثر، وتتدخل لصالح المحرومين.. الخ، لقد تبنت تماماً القيم الديمقراطية والإنسانية واصبحت جزءاً من التنظيم الراهن الحديث، وبالتالي اصبحت مركزا من مراكز الحداثة في الغرب» (اشكاليات ٥٨). هذه النظرة، فيها خطان: الأول ان المسلمين لا يضفون على حقيقتهم السياسية والاجتماعية القداسة وسيجد الأخ غليون هذا الأمر واضحاً إذا ما دقق جيداً في الأمور لا ان ينطلق من بعض التعميمات التي لا قيمة كبيرة لها كما قد نرى. اما الخطأ الثاني فهو بالضبط الوقوع فيما يخشاه المسلمون، أي ما وقع به الغربيون ونقصد بذلك انزال الربوبية إلى الأرض بشخص المسيح (عليه السلام). مما ابقى وسيبقي عناصر الصنمية لتنقلها اولاً إلى الإنسان (المسيح)، ثم لتنقلها إلى عنصر وشعب واحد وإلى قيم وممارسات واحدة، تؤله إنسان القلة لتجعل إنسان الكثرة عبيداً وخولاً وحيوانات ووحوشاً ليس إلا. ان الإسلام قد جعل الإنسان خليفة الله على الأرض مانعاً عنه الربوبية التي تسمح ببناء مفهوم الصنمية والكهنوتية على الأرض، مانحاً اياه في ذات الوقت كل القدرات والصفات والخصال التي تجعله سيد نفسه متحرراً من كل عبودية أرضية إلا العبودية لله.

٢-الحرية:

يقول غليون ان «المضمون الحقيقي للعقد السياسي المعاصر هو ليس العدالة ولا الاخاء، بل هو الحرية» (إسلام ٥٩) فالحرية هي المبدأ التي تقوم عليها الديمقراطية الحقيقية، لان جميع الافراد في المجتمع باتوا احراراً، «فمن هذا

المبدأ الاساسي يتأتى أيضاً مبدأ السيادة الشعبية.. فعندما يتحرر الفرد من اية وصاية فان شخصيته وقانونه والسلطة التي عليه اطاعتها لا يمكن ان يكون لها أي منشأ أو اساس آخر إلا الفرد نفسه» (إسلام ٥٩).

اذن الحرية هي القاعدة الحقيقية لبناء المجتمع الذي اصبح الفرد محوره متحرراً من كل روابطه الاخرى. ولكن هذه النظرة الوضعية في تشخيص المجتمعات ما هي في الحقيقة سوى النظرية السياسية التي باتت سائدة والتي تدرس اليوم في معاهد العلوم السياسية الغربية، وهي نظرة ما زال الكثير من الغربيين انفسهم يناقشونها، لذلك نقول ان الأخ غليون يعرض علينا اخر البضاعة وكأن الأمور هي فعلاً من الناحية العملية مطابقة لما تدعيه نظرية «العقد السياسي».

لكن هناك ملاحظات اخرى كثيرة سيبين ايراد بعضها ان هذه النظرة هي مجرد غطاء لتمرير ايديولوجية نظام التحكم الوطني والعالمي كما يجري تجديده في الغرب.

– اننا نرى – ويرى معنا الكثيرون في الغرب – ان الفرد تحرر من بعض اشكال الوصايا لكنه سقط في اشكال جديدة من الوصايا، فالفرد عند تفكيك روابطه العائلية والجماعية لا يعيش في مجتمع هو مجموع افراد متساويين. بل اصبح فرداً اعزلاً امام قوى جبارة وهائلة انتظمت قيميا واعلامياً واقتصادياً واجتماعياً لا يستطيع إلا ان يعطيها الولاء، او ان يتمرد عليها، لذلك لم تتطور اللعبة الديمقراطية – على ما تعطيه من حريات – نقول لم تتطور اللعبة الديمقراطية في الغرب لتكون تداولا حقيقياً بين الافراد الاحرار، بل هي منذ اكثر من قرن تداول بين قبيلتين معاصرتين الأولى تأخذ اسم اليمين والثانية اسم اليسار، او اسم الجمهوريين والديمقراطيين.

– ان الكلام عن تحول الافراد الاحرار إلى ارادة شعبية وسلطة شعبية فيه الكثير من التبسيط والتموية، فالمجتمع وسلطته السياسية لا يدار فقط عن طريق

اللعبة الديمقراطية، وقوى المجتمع المدني، بل يدار ايضاً من قبل مراكز غير منتخبة ولا تخضع حقيقة لاية رقابة شعبية، وتمتلك القدرات والوسائل المادية والمعنوية، وتستطيع ان تشكل مراكز قوى حقيقية وطنية وعالمية، تتخذ قراراتها في غرف مغلقة بحيث تبدو حسبما تؤكد الوقائع والارقام بان اللعبة الديمقراطية هي ليست بتلك الحرية التي يصورون، وبان الافراد هم ليسوا احراراً كما يتم تصويره.

- ان النموذج الذي يقدمه لنا الدكتور غليون والذي يدور حول الحداثة والحرية يعزل الحقائق بعضها عن بعض ويبني نموذجه عبر المفاهيم التي عبرها يتشكل نظام الاستحكام المحلي والدولي، فالحرية هنا ليست ذاتية، بل هي ترتكز على انتزاع حرية آخرين تضيفها لنفسها، بمقدار زيادة عملية الانتزاع هذه تتوسع دائرة الحرية تلك، ان كانت في اطار داخلهم او في علاقتهم مع محيطهم والخارج. بخلاف ذلك كيف يمكن ان نفهم تصاعد نزعات العنصرية والاحتقار ضد المهاجرين الذين لم يتشكلوا تاريخياً في الغرب إلا بسبب علاقات الاستغلال والاستعمار والتي كانت عنصراً مهما في تشكيل ثروة وقوة تلك البلدان فيتمتع بها البعض لانتماءاتهم إلى عنصر أو هوية معنية، في حين تبقى جموع المهاجرين تعاني من العزل والاضطهاد واستلاب الهوية والبطالة بكل المشاكل التي ترتبها هذه الاوضاع، والتي تشكل مصدراً اساسياً لبروز شتى النزعات السلبية والمدانة من جهة أو بؤراً للتمرد والاحتجاج والرفض من جهة اخرى، والتي ستقدم بدورها حججاً جديدة للانكفاء لدى هذا الفريق ليدافع عن حرياته التي اكتسبها، ولدى الفريق الآخر ليسعى في اطار رؤى صحيحة أو خاطئة للبحث عن اوضاع ومستقبل آخر.

- ان الحكومات الوطنية الحاكمة في الغرب هي حكومات الاقلية ايضاً. الحكومات الاوروبية حكومات عالمية ليس بالمعنى المجازي بل بالمعاني الحقيقية الاقتصادية والقيمية والسياسية والامنية والاجتماعية. اي ان قراراتها

وسياساتها وقدراتها لا تأتي فقط من داخل حدودها ولا تقف عندها. لن نتكلم عن طبيعة الدول في عالمنا الثالث، ولا عن قدرات التأثير والضغط التي يمتلكها الغرب في مواجهة الامم والدول الاخرى، ولا الامتدادات والهياكل الدولية الاقتصادية والاعلامية والثقافية والاجتماعية التي تجعله يخترق الحدود ويتحكم بشكل مباشر وحقيقي بالكثير من اوضاعنا، دون ان تكون لنا كلمة في كل ذلك. فالحدود مفتوحة في اتجاه مغلقة في الاتجاه الآخر، والحرية لطرف بينما الاستبداد لطرف آخر. هذا الامر ان كان يتعلق بحكامنا وببعض عقلياتنا فلأنا نعيش في موضع فككت فيه كل عوامل تفعيل الدورة الداخلية لمصلحة الفقر والاستبداد والظلم. ان جزءاً رئيسياً من داخلنا يذهب إليه شئنا ام ابينا، فيجعلنا فقراء تابعين لا نستطيع ان نحدد المشتركات بيننا كقوى وطنية لنتقاسمها مع اخواننا في الوطن ولنرتكز إليها لاعادة بناء دورة تستطيع ان توقف اولاً هذا النزف، لتستطيع لاحقاً استعادة فاعليتها وحيويتها، لتدخل من جديد عصر الحداثة والتقدم كما تفهمه هي وليس كما يفهمه نظام الاستحكام والاستعمار الدولي. لذلك فان تقويم نظام الحرية الذي يولده نظامه لا يمكن ان يحاكم على الأرض الوطنية ايضاً، بل يجب محاكمته عالمياً. وان الأمر يتعلق هنا بهيكليات وتركيبات لا نعتقد ان مفكراً جدياً يستطيع ان يبحث فيها دون ان يضعها حقيقة في مقدمة حساباته. لذلك إذا ما اردنا الكلام عن الحرية والديمقراطية في بلداننا فنحن بحاجة إلى نقاشات اعمق وادق لا تقف عند حدود اجراء المقارنات وتقديم القياسات الباطلة، بل يجب ان تحدد شروطها ومناخاتها وامتداداتها وما نتحكم به فعلاً وما يخرج فعلاً عن طاقاتنا وقدراتنا لنستطيع ان نعرف بشكل منصف وامين قدرتنا على معرفة طبيعة النظام الذي نستطيع ان ننمو ونتطور ونجدد فيه امكانياتنا ونزيد فيه من مقاوماتنا وصولا إلى التخلص نهائياً من هذا الاسر داخليا وخارجيا.

ان الإسلام يستطيع بقواه المعنوية وتأثيره على الناس ان يشكل مثل هذه

الدورة. لكن هذا يشترط من المسلمين ان يتفهموا اوضاعهم وان يسعوا لوضع الحلول التي تسمح للحقيقة الدينية لان تفعل فعلها الايجابي في المجالين السياسي والاجتماعي، لكي نتمكن من ان نطلق طاقات الشعب، كل الشعب، ونعيد الاحترام للإنسان، كل إنسان، ونوقف نظام الابتزاز والاستبداد الداخلي والخارجي.

في الختام هناك ملاحظات كثيرة حول كتابات الأخ غليون، فهو من النوع الذي يطرح اثارات كثيرة احياناً من باب التفكير بها، واحيانا كاستنتاجات سريعة فيقع احياناً ـ فيما نعتقده ـ نوع من التبسيط والتعميم.

لا نجد معنى اطلاقا من كلامه الذي حاول فيه متكلفاً الغاء سعي الديني لتأسيس دولة يستطيع عبرها توسيع دائرة فاعليته كما سعت وتسعى لذلك المسيحية واليهودية والشيوعية وغيرها من عقائد وافكار. مثل كلامه للبرهان عما يقول.. «لكان محمد (صلى الله عليه وآله) جابيا للضرائب وليس هادياً» (حوار ١٤٠).. هذا الكلام صحيح فمحمد (صلى الله عليه وآله) جاء اولاً هادياً لكنه جمع «الضرائب» ايضاً وقام بكل الاعمال السياسية والحربية والاجتماعية التي يقوم بها أي رجل دولة معاصر او حديث. او عندما يقول «ان إسلام المسلم لا ينقص عندما يعيش في الدول الاجنبية نفسها، فكيف إذا اقام في بلاد إسلامية وبين مسلمين. وليس من المعقول ان نعتبر ان أكثر اسلافنا قد ماتوا نصف مسلمين لانهم خضعوا لسلطات ودول قليلاً ما كانت تطبق الشريعة كما نصت عليها قيم الدين الإسلامي ومبادئه» (حوار ١٤٥).

هذه كلها في الحقيقة اسقاطات واثارات ليس إلا. فمن قال ان دين الدولة يمنح الإنسان دينه، ومن قال ان سقوط الصفة الدينية لدولة ما سيسقط دين الإنسان او الناس، فالأخ غليون يخلط بين تأثير الدين في صياغة شروط وعمل دولة وبين الدين نفسه. بل ان الكثيرين من المسلمين يخلطون في ذلك بسبب الترجمات واختلاط المفاهيم. الدولة ضرورة لنشر الدين لكنها ليست ركنا من

اركانه. لا يقول بذلك السنة، ولا يقول بذلك الشيعة ولا الزيدية الذين يفصلون بين الامامة او الولاية وبين الامرة والدولة. اما الولاية فهي تقوم لديهم - وبالنسبة للمؤمنين منهم - بذلك بدولة او بدون دولة، فالدولة - بالنسبة لعموم المسلمين كما نرى - لا تقوم إلا بارادة الناس ولا يمكن فرضها او الاستمرار عليها كرها أو قسراً، وإلا كانت حكومة استيلاء وجبر وتسلط ليس إلاّ، وفي هذا نقاش طويل من اعطاء الشرعية أو عدم الشرعية لها.

ان من واجب المسلم ان يأمر بالمعروف وأن ينهىٰ عن المنكر. اما إذا لم ينجح في الأمر بالمعروف او ان يوقف المنكر فان ذلك لن ينقص من إسلامه. كذلك من واجب المسلم ان يستثمر كل الوسائل والمؤسسات بما في ذلك مؤسسة الدولة للاقتراب اكثر من المبادئ التي يؤمن بها. فان فشل فليس معنى ذلك انه سيموت نصف مسلم كما تذكر سخرية الأخ غليون وان من واجب المسلم ان يحترم القوانين التي لا تعتدي عليه في البلاد غير الإسلامية وان يحافظ على دينه، وان ذلك لن ينقص إسلامه. هل ينقص شيوعية الشيوعي ان لا يعيش في بلد غير شيوعي ؟ وهل تنقص من ديمقراطية الديمقراطي ان يعيش في بلد استبدادي ؟ فالديني من حقه أن يؤسس دولته، وان الدولة التي تؤسس بموجب هذه الأحكام هي ليست دولة الهية فوق نقاش الناس او فوق نقدهم كما يذكر الأخ غليون: انها حكومة او سلطة تخطأ وتصيب ولا تمتلك أي معنى من معاني العصمة. ذلك إلا ما يحاول الآخرون ان يسقطوه عليها بسبب رؤيتهم للدين كما صنفوه وعبر منظورهم وليس عبر منظور الإسلام والدين نفسه.. المسائل الاهم التي يجب ان يلاحقها الاستاذ غليون هي، هل من حق المسلمين ان يقيموا سلطتهم المدنية والوضعية بمفردهم أو بالاشتراك مع غيرهم ؟ وهل هذه السلطة ستأتي خارج ارادة الناس او ستبقى بالرغم من ارادتهم ام انها ستحترم ارادة الشعب وفق اساليب الانتخابات الحرة ووفق تقرير الارادة الشعبية ؟ هذه هي النقاط التي يجب ان يلاحقها الدكتور غليون وليس ان يجهد نفسه ليحاول متعثراً احياناً في

تقديم براهين تاريخية او فقهية لا يقدمها لنا بشكل متكامل ومقبول.

- يرى غليون ان ينقل آراء بعض المستشرقين التي نقلها عنهم بعض المسلمين من ان الدولة في الإسلام تشكلت في عهد معاوية، ويرى ان علياً قد مثل الدين بينما مثل معاوية السياسة (إسلام ٤٠). هنا ايضاً لا يرى الأخ غليون الأمور إلا عبر ما تقرره العلوم السياسية في مدارس الغرب من معايير، فالدولة لديه لا بد ان تنفصل عن الدين ولا بد للدين ان ينفصل عن السياسة، فالدين هو مجموعة قيم مجردة اخلاقية وفردية لا تحمل أي بعد اجتماعي أو سياسي، والسياسة هي إلا عيب وامور وضعية معزولة عن القيم الخاطئة والباطلة التي تسيرها، فلا علي يستحق السياسة أو الدولة، لان دينه منعه من ان يقسر على الناس دولة لا يرتضونها، بوسائل الدهاء والقسر والحيل والمؤامرات والخديعة، ولا ان معاوية لم يؤسس بداية لقيم باطلة حولت الديني الذي يحتوي السياسي والاجتماعي إلى ملك عضوض ودولة جبارة تحتوي سياساتها ومصالحها الدين وقيمه وتسيره لخدمتها.. هذا التأسيس الذي شكل بدايات الدول المتسلطة الجائرة هو جزء من مشاكل المسلمين قديماً وحديثاً والذي اورثنا تراثاً في الاستبداد والقمع قد تكون بعضها دخلت مدوناتنا وعاداتنا وهي ما نتفق مع الأخ غليون على ضرورة محاربتها وازالتها.

الفصل الثالث

النظام الدولي الجديد وأثره على الوضع العربي والاسلامي

بعد صعود غورباتشوف والاعلان عن سياسة البرويسترويكا، وظهور التحولات في الاتحاد السوفياتي والكتلة الشرقية، وما أعقب ذلك من تفكك حلف وارسو، وانهيار النظام الشوعي، وقيام المانية بفرض وحدتها رغم كل عوامل العرقلة والتعطيل بعد هذه التحولات الكبرى، فان الجزء الاهم من نتائج الحرب العالمية الثانية يكون قد انتقل من عالم السياسة على عالم التاريخ، مما فتح الابواب واسعة للكلام عن النظام الدولي الجديد، أخذت التحولات تطل برأسها في كل أطراف المعمورة نتيجة تخلخل العلاقة بين المعسكرين، أو بسبب اضطراب أدوار المراكز الغربية، أو لتصاعد المطامح التحررية الاستقلالية أو غالباً بسبب هذه العوامل مجتمعة. فتولدت بسرعة مناطق فراغ في اطارات النظام الدولي، وقامت في ساحات معينة طموحات جديدة، أو صراعات من نوع جديد، فتوالت الانقلابات في افريقيا، وهزت اسيا واوروبا واميركا سلسلة من التغييرات العنيفة والهادئة، وسط هذه الظروف ـ أو بسبب الظروف ـ اندلعت أزمة الخليج في أكثر مناطق العالم حساسية وخطورة، فكانت بدورها مناسبة للاطراف المتصارعة للكلام عن النظام الدولي الجديد.

لكن الحديث عن النظام الدولي يتم عموماً بكثير من التبسيط ويتأثر بالموقع الذي يقف فيه المتكلم، فالمحلل في الغرب، يعتبر الاتفاقات الاوربية الجديدة اتفاقات عالمية، ويعتبر المآل الذي آلت اليه الكتلة الشرقية دليلاً على صحة المنهج الغربي، ويعتبر الكثير من المتأثرين بالمدرسة الغربية في بلادنا أن ما حصل

من انتصار الافكار الليبرالية؛ ونظام السوق الرأسمالية؛ والوحدة الاوروبية المتحققة والمرتقبة، وقيام عالم أحادي القيادة، هو الحقيقة الاولى التي يجب البدء بها عند دراسة مستقبل المنطقة. ويتكلم آخرون عن انهيار النظام ذي القطبية الثنائية لمصلحة نظام متعدد الاقطاب، فيقولون إن الاتحاد السوفياتي سيعيد تنظيم نفسه خلال عامين أو ثلاثة، وأن اوروبا الموحدة واليابان القوية اقتصادياً، اضافة لصعود قوى من آسيا، ومنها القوى الاسلامية، ستساهم كلها في اقامة نظام دولي متعدد الاقطاب والمراكز.

ان مثل هذه الآراء وغيرها، وبغض النظر عما يمكن أن تحويه من حقائق قد تنطلق من المشاهدة المجردة فترى النتائج وتنسى الاصول، أو أنها ترى المؤقت ولا تتعامل مع الشامل، أو هي تقف عند الجزئي ولا تتناول الكلي.

بنية ومرتكزات النظام الدولي

قبل تحديد مستقبل النظام الدولي لابد من طرح بعض المرتكزات التي يقوم عليها هذا النظام لان الكثيرين يتغافلون عن حقائق أساسية فتخرج الاستنتاجات شاذة أوغير كاملة. يجب أن نزيل أولاً وهماً كبيراً، وهو أن النظام الدولي ـ منظوراً اليه من العالم العربي والاسلامي ـ هو اسم على غير مسمىً. فلم يحمل صفته الدولية لانه يمثل التقاء الارادات الحرة لدول العالم، بل حمل هذه الصفة لان قلة من الدول الاستكبارية تجد أن مصالحها وكلمتها تمتد الى مساحات العالم والكون كلها، فتتحدث بتعسف واستغلال بمصائر الامم.

وعليه، فان مفردات المجتمع الدولي، والرأي العام الدولي، والضمير الدولي، تشير الى طغيان الجزء وتعميم نفسه. لا تعني المؤسسات الدولية أنها وضعت لصالح عموم الدول، بل هي تعمل ـ أولاً وقبل كل شيء ـ لضمان مصالح دول وأمم معينة في عموم الساحة الدولية وفي العالم والكون. بهذا الفهم يجب أن نرى منظمات كهيئة الأمم ومجلس الامن وصندوق النقد الدولي ومنظمات دولية تهتم

بالتجارة والتعليم والبيئة والغذاء وحقوق الانسان والعفو الدولية. ويجب ثانياً، لحسن فهم النظام الدولي في واقعه وفي مستقبله، وما يهدد به الآخرين، أوما يفتحه من مجالات عمل تفيد حركة الامم والشعوب المستضعفة أو من مجالات اختراق تسمح بتعديله لمصحلة الشعوب عموماً واضعاف عوامل الهيمنة، تجب ـ على الاقل ـ رؤية المستويين الذين يشكلان هذا النظام.هذان المستويان مترابطان في علاقة تبادل؛ أخذ وعطاء؛ سلب وايجاب؛ لكنهما مختلفان من حيث البنية والفاعلية والاستمرارية.

المستوى الاول: البنية التحتية التاريخية للنظام الدولي، أو القاعدة التي يقف عليها

ان النظام الدولي على هذا المستوى ما هو سوى النظام الاستكباري الاستعماري الامبريالي. انه خروج الرجل الابيض والغرب لاستعمار العالم محطماً الحدود والقيود؛ مرة تحت شعار تحرير الاماكن المقدسة وما سماها بالحروب الصليبية وسماها المسلمون عن وعي بحروب الفرنجة. ومرة اخرى تحت شعار «دعه يعمل دعه يمر» محطماً كل الحواجز لتدمير الحضارات الاخرى، مستبيحاً كل القيم لاختراق الشعوب، ليبني في بيته أشد أنواع الحمايات والقيود على دخول العمل والبضائع، بل وحتى الافكار. ومرات عديدة تحت شعار نشر الحضارة؛ أو تحت شعار محاربة الارهاب، والقضاء على بؤر التوتر، ومنع تهديد الامن الدولي.

والنظام الدولي، كما جرى في سياقه التاريخي وبناء القاعدية، لا كما قدم خطابه للآخرين ما هو في النتيجة سوى انتقال أنظمة العبودية والقنانة من مستوياتها المحلية الى مستويات عالمية، ومن أطر الى أطر جماعية بنيانية، أي أن تستعبد أمم اخرى، أو يقهر شعب شعوباً اخرى. فالنظام الدولي على هذا المستوى، ليس هو التوسع التدريجي للحالة المحلية، أي أنه ليس نتيجة لتمدد

الغرب. بل ان النظام الدولي هو الشرط الاول لقيام الغرب بمعناه الاستكباري. فهو القاعدة اللازمة والضرورية لتوفير القدرة والقوة والرفاه الذي يتمتع به الغرب (أو الشمال) على حساب فقر وضعف واستكانت الشرق (أو الجنوب). ليس الغرب هو الفريضة ليكون النظام الدولي نافلته، بل على العكس ان النظام الاستعماري وامتداده الامبريالي هو القاعدة الرئيسية التي يقوم عليها النظام الدولي، فاذا انهار انهارت معه أوروبا والغرب الاستكباريان.

والنظام الدولي هو مجموع الشركات؛ والصناعات؛ والمصارف؛ والبيوتات؛ التي تخدم بالنتيجة ما يسمى بالاقتصاد العالمي، أو نمط الحياة الحديثة. فهو الاعلام والصحافة الدولية، وهو الجامعات؛ ودور التعليم؛ ومراكز البحث؛ ونظام القيم؛ والمعايير والاخلاقيات؛ وطرق العيش والاستهلاك؛ التي تنتج بشكل قسري أو طوعي ما يسمى بالانماط العصرية للحياة؛ أو الرجل العصري والمرأة العصرية.

يمر النظام الدولي أو الاستعماري على هذا المستوي. ورغم قدراته المادية والتكنولوجية الهائلة، بمعادلة قاتلة يصنعها منطقه بنفسه، انه نظام كمي مادي، ليس فقط بما يؤمن به، بل أيضاً بمقومات عيشه واستمراره يلتهم من الماديات أكثر مما تستطيع بناه القاعدية أو قوى الانسان والطبيعة أو تنتجه. فلتلبية الحاجيات المتزايدة من سلع وخدمات هناك وعاء من الاعمال الضرورية والخامات الطبيعية التي يجب أن توضع لخدمة هذه المهمة. وان للآلة أو للتكنولوجيا دوراً مساعداً، انها تسرع العملية، تنظمها وتساعد على اتمام أعمال الترحيل أو التصنيع أو لنقلها أو لغيرها من أعمال، لكن الالة لا تولدها. فما يضيع منها (أي قوى الانسان والطبيعة)، لا يمكن سوى لقوى بشرية جديدة ولامكانات طبيعية متجددة أن تعوضه. لهذا عندما عمل أوغسطين اصلاحاته المشهورة، وطالبه بعض شيوخ مجلسه أن يحرر المرأة؛ سألهم ومن يعوض عملها المنزلي الذي كان أقرب لعمل العبيد؟ فأجابوه «الميتيك» أي الغرباء العبيد. وكما في الماضي فان القانون

هو نفسه، فأي تقدم أو انجاز لتحقيق الرفاه والحرية للمواطنين الغربيين أو لشرائح معينة منهم يستتبع وجود شرائح وقطاعات مقابلة، ومن الشعوب الاخرى تقوم بخدمتهم وعملهم، أي أن تتولى أعمالاً اضافية لسد النقص الحاصل في وعاء أعمال الطرف الاول، الذي أدى انتقاله لاوضاع أرقى تخليه عن أعمال أساسية كان يقوم بها. لهذا قال الامام علي «ما جاع فقر الا بما متع به غني». بل ان الغاء قوانين الاسترقاق في أوروبا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ما كان ممكناً لولا نقل عملية الاستعباد لتفرض على كتل وعوالم كاملة، صارت تسمى اليوم بالعالم المتخلف أو بالعالم الثالث.

واذا كان ما نقوله صحيحاً، فان النظام الدولي هو نظام عدواني بالتعريف الاول، فهو لا يكتفي بالتهام حقوق ومكاسب وأرض الاخرين، بل يلتهم أيضاً وبسرعة هائلة مقومات الحياة والتكاثر كما وضعها الله سبحانه وتعالى في الانسان والاشجار والمياه والهواء والارض وما في باطنها وخارجها. وان كل النظريات التي قبلت منذ قرنين أو ثلاث ولحد الان والقائلة بأن تقدم التكنولوجيا والالة كفيل بسد هذا النقص أو بموازنة هذا الشرخ المدمر والخطير، كل هذه النظريات فندتها الحقائق الدامغة، بل ان كل المدارس الاقتصادية والبيئوية والاجتماعية ـ وبالذات الغربية منها ـ تتفق اليوم على أن نظام الحياة بطموحاته وأنماط استهلاكه، والذي فرضته الحضارة الغربية، قد دخل طريقاً لا عودة فيه ولا شفاء منه، وبات يهدد الانسانية، بل يهدد الحياة على هذه الارض كلها.

تشير هذه الملاحظات ـ ودون الحاجة للتفصيل فيها ـ بوضوح الى أن الالة ومهما تقدمت الا أن دورها يبقى محدوداً وملازماً لما يمكن أن يقدمه الانسان أو تستهلكه الطبيعة، أو لما يسمح بتجديد دورة الانسان ودورة الطبيعة، بالشروط الفطرية اللازمة التي أنشأها الله سبحانه وتعالى لهذه الحياة. نتيجة لذلك، ظهرت مقاومة واعية أو غريزية ـ بما في ذلك في الغرب نفسه ـ للتصدي لهذا النظام ولايقاف دولابه المدمر. فتحققت نتائج منها تراجع الاستعمار بشكله السياسي،

كما أن وعياً متزايداً يتشكل، ومقاومات عديدة تظهر لهزم النظام الدولي في صلب بنيانه وأدوات عمله الاقتصادية والفكرية والحضارية، تماماً كما هزم ـ من قبل ـ النظام العبودي أو الاسترقاقي على أصعدته المحلية.

ونستطيع أن نقول إن الخط العام للنظام الدولي سائر الى تفكك بالمنظور التاريخي، وإن علامات الضعف المختلفة التي أخذت تظهر على تركيبته هي أمر يلمسه كل مراقب. بل هي وقائع تؤكدها الحقاق الاقتصادية والسياسية والعسكرية والاجتماعية والتي لا مجال للتوقف عندها في هذا البحث. بل ان تجديد الاستعمار أو النظام الدولي لنفسه، وان كان يشير في جانب منه الى تطورات تحصل في بنية هذا النظام، الّا أنه يشير في جانب آخر الى شيخوخة هذا النظام، وتداعي المقومات والاركان الاساسية التي يقف عليها. ان تطور مجتمعات الرفاه، وصور التقدم الهائل في الدول المتقدمة الصناعية، بقدر ما يشير الى الامكانات العظيمة التي لابد أن تأتي قدراتها وطاقاتها في مجالات عالمية وليست محلية، يشير في جانب آخر الى حقيقة تاريخية، وهي أن المغالات في الرفاه مؤشر في جملة المؤشرات الكثيرة المؤذنة بحلول الخراب والخط التنازلي وهذه حقيقة أكدها مصير كل الحضارات والتجارب السابقة التي قامت على أسس ومنظومات مشابهة.

نستطيع من خلال هذه الرؤية أن نفهم كيف انهار الاستعمار البرتغالي والاسباني، ثم كيف انهار الاستعمار الفرنسي والانجليزي أيضاً. صحيح أن عملية التجديد كانت تأتي بقوة أشد بأساً وامكاناً من التي كانت قبلها، لكن الاكثر أهمية في هذا السياق هو أن القوة الجديد كانت تركب موجة التغيير، وهي تحمل شعارات وأهدافاً تضرب الجوهر العميق لمنطق الاستعمار أو النظام الدولي، مؤكدة أن هذا النظام أمر غير طبيعي، ولا يمكن أن يدوم، وأن من يركب موجته سائر الى هلاك لا محالة.

وان مراجعة سريعة لسياسات الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، منذ

العشرينات والى ما بعد الحرب الثانية، والتي مهدت لهما لاحتلال دورهما لاحقاً كقوتين عظيمتين، تشير بوضوح الى صحة هذا الكلام. ان هذه الرؤية وما سبقها ـ من أن المجال الدولي هو الاساس، والبيت الاوروبي هو النتيجة ـ هي التي تفسر لنا لماذا انهارت الكتلة الشرقية بهذه السرعة، وبالشكل المثير الذي تم فيه. اذ لا تعود الاسباب الاولى لانهيارها أساساً لعوامل داخلية كما قد يبدو للوهلة الاولى. انه ليس انهيار النظرية؛ ونظام الحزب الواحد؛ والدولة المستبدة فقط؛ بل هو ـ أولاً ـ انهيار نظام الامبريالية الاشتراكية. فهي لو نجحت في تعزيز سيطرتها العالمية، لنجحت بالتالي في نقل ثروات أمم أخرى ـ اضافة الى تلك التي استعمرتها منذ قرون وما بعد الحرب الثانية ـ لتصبها في مصلحة الامة الروسية؛ ولقبلت اذن نفوس المواطنين الروس النظام ولمجدته، كما تمجد الامة الغربية أنظمتها، طالما توفر لها الرفاه والبحبوحة، رغم كل ما في هذه الانظمة من جرائم وفوضى وفساد.

وعندما أطلق خروتشوف تحديه عام ١٩٦٤ بأن الشيوعية ستتجاوز الرأسمالية قريباً، وتحقق مستويات معيشة أرقى تقوم على تلبية الحاجة، فإنه لم يكن يفكر أنه سيحقق ذلك أساساً عبر الالة الداخلية، رغم أن نتائج ذلك ستظهر على الالة الداخلية، بل أخذ يفكر بذلك كمشروع ممكن لان عقدي الخمسينات والستينات شهدا حركات استقلال وتحرر، جعلت الاستعمار يترنح، مما ولد الشعور لدى الامبريالية الاشتراكية الصاعدة، بان فرصة تاريخية جديدة قد فتحت لتوسع من جديد امبراطوريتها العتيدة. كما أن صراعها مع الغرب ورفعها شعارات نصرة الشعوب، سيجعلها البديل لاحتلال مواقع جديدة وقدرات وثروات جديدة، تسمح لها بالتفوق على النظام الاستعماري والامبريالي الغربي. وبالفعل بدت المرحلة منذ الحرب الثانية والى نهاية السبعينات سنوات انتصار للاشتراكية. وتسابقت الدول التي سقطت تحت أسر هذا الاستعمار للتسمي بالاشتراكية وبالشيوعية، وظهرت عشرات الجمهوريات، بما في ذلك في عالمنا العربي والاسلامي، وهي تحمل هذه التسمية.

لكن الامبريالية الاشتراكية جاءت متأخرة كما يبدو، وأن الشعوب التي دافعت عن حريتها واستقلالها ضد الاستعمار الاخر كانت أحرص على مقاومة هذا الاستعمار، وظهر بقوة شعار لا غربية ولا شرقية، وهو الشعار الذي رفعته الحركات التحررية الاستقلالية في المستعمرات وأمم العالم الثالث، ثم أصبح الشعار الذي عرفت به الثورة الاسلامية.

ثم جاءت الضربة القاصمة على يد المجاهدين الافغان في كفاحهم لطرد المستعمر الروسي، وهو ما قبر مشروع الامبريالية الاشتراكية، فصبت شعوبها غضبها على المؤسسات التي قادت هذا المشروع، وهي: الحزب والدولة والشيوعية. وكانت هذه المؤسسات ستتوج بأكاليل النصر، لو نجحت الامبريالية والاشتراكية في تحقيق سيطرتها العالمية. وأن غضباً مماثلاً سيصب على رأس الانظمة الليبرالية، كلما انحسرت امكانية استعباد واستغلال الشعوب الاخرى. بل ان الثورات الطلابية، ثم الشعبية، في صيف عام ١٩٦٨ في أوروبا، ثم حركات المعارضة في الولايات المتحدة في السبعينات، في أعقاب التراجع النسبي للاستعمار والهزيمة الامريكية في الهند الصينية، هي مؤشر لما يمكن أن يحدث، لو انهارت الامبريالية الرأسمالية خصوصاً في عالمنا الاسلامي. انطلاقاً مما تقدم، يهمنا أن نكرر رؤيتنا بأن النظام الدولي ـ على مستوى بناء القاعدية ـ يمثل حركة تراجعية وخطاً نازلاً.

المستوى الثاني: النظام الدولي في بنيته الفوقية

كثيراً ما يشار الى هذا المستوى عند الكلام عن النظام الدولي. انه الترتيبات الظرفية التي يصل اليها «الكبار» سلماً أو حرباً لادارة العالم. وباختصار، نستطيع أن نجرد ثلاث مراحل لتحولات النظام الدولي في مستواه الفوقي هذا خلال القرن الحالي:

نظمت الحرب العالمية الاولى بنتائجها المعروفة سلسلة من السياسات

والاتفاقات والمؤتمرات، منها نقاط الرئيس الامريكي ولسن المشهورة، ثم اتفاقيات فرساي. وفيما يخص العالم العربي والاسلامي اتفاقات سيفر؛ ومؤتمر سان ريمو؛ واتفاقات سايكس بيكو. فظهرت عصبة الامم، والتي نظمت عبرها أوضاع الدول الاخرى استقلالاً أو انتداباً أو ولاية أو الحاقاً أو استعماراً. وبموجب الاتفاقات أعلاه جزأت الدولة العثمانية، وجزأت الامة العربية، وأعطي وعد بلفور.

أما بعد الحرب العالمية الثانية فقد نظمت مؤتمرات القاهرة وطهران ويالطا وبوتسدام العالم تنظيماً جديداً، يقوم على مفهوم الدولتين العظيمتين، وتوازن الرعب النووي وقيام الامم المتحدة، وتقسيم المانيا، وقيام دولة اسرائيل، وسيادة الدولار (عبر اتفاقات بريتون وودز)، وقيام موجه لانهاء الاشكال القديمة للاستعمارين البريطاني والفرنسي، ومنح المناطق المستعمرة دولاً مستقلة بالشكل، مقيدة في حركتها الاقتصادية والسياسية والفكرية.

وفي المرحلة الحالية، قادت الانهيارات التي جرت في الكتلة الشرقية لمصلحة التيار الليبرالي واقتصاد السوق، ثم تصاعد القوة الاقتصادية لاوروبا، ووحدة المانيا، ورغبة السوفيات في الدخول كمساهمين في المشروع الدولي عبر الاتفاق بعد أن فشل اسلوب الصراع، قادت هذه التحولات الى اعطاء نفس جديد للغرب، وبالذات للولايات المتحدة. مما ولد نفسية هجومية تجاوزت الى حد ما نفسية الهزيمة التي منيت بها في الستينات والسبعينات، خصوصاً بعدحرب فيتنام وانتصار الثورة الاسلامية في ايران. فأخذت تتكلم بملء فمها لغة كلها غطرسة وتكبراً وعدواناً. وهو الامر الذي جسدته بسلسلة من الاعمال الهجومية في غرينادا ولبنان والخليج وبنما والفلبين ونيكاراغوا وغيرها، بل هو الامر الذي تريد أن تستثمره الى أقصى الحدود عبر الحرب والحشد الهائل الذي جرى في الخليج، واستحصال القرارات الدولية لتغطية استفرادها بالقرار الدولي.

بعد هذه المرحلة من البحث، لابد من الاشارة الى أن المستويين ـ التحتي

والفوقي ـ تربطهما عوامل تكامل وعوامل انفصال. أما عوامل التكامل فهي ان المستوى الاول هو الركيزة التاريخية للمستوى الثاني. كما أن المستوى الاول هو المصدر الرئيسي والنهائي لقوة وفاعلية المستوى الثاني. وتحرك البنية القاعدية (التحتية) عوامل بنيانية طويلة الامد، قليلة المرونة، بينما تحرك البنية الفوقية (المستوى الثاني) عوامل اجتهادية وعقلية. فالمستويان، أو البنيتان يختلفان في التركيبة والموقع والسرعة والمرونة مما يسبب، بمرور الوقت، انفصاماً نسبياً لاحدهما عن الاخر، ان البنيتين ضروريتان لبعضهما البعض ولعمل النظام ككل. اذ تشكل الاولى جسد النظام ومصدر قوته المادية والكمية، بينما تشكل الثانية عقل النظام ومصدر توجيهه وضبط حركته.

نستطيع بناء على كل ما تقدم، وبعد اختزال الكثير من المسائل التفصيلية، أن نجد خطين رئيسين يمكن أن ينظما رؤيتنا الاستراتيجية لهذه المرحلة. ان النظام الدولي يعش خطاً تراجعياً على صعيد بنيته القاعدية، لكنه ينظم خطاً هجومياً على صعيد بنيته الفوقية. هذه النتيجة تدفعنا لابداء الملاحظات التالية:

ان النظام الدولي على مستوى بنيته الفوقية لم يأخذ كافة أبعاده، أي أنه بعد انهار النظام القديم لم يتشكل كلياً كما يتصور البعض، أنه في دور التشكل، ان الحالة الهجومية التي أشرنا اليها، خصوصاً ما يقوم به وما ينظمه في منطقة الخليج، هي في رأينا احدى الوسائل لتعزيز المكاسب الاولى وصولاً الى اعطاء هذا النظام صيغة نهائية واضحة ومقبولة لكل الاطراف التي أصبحت لها كلمة ـ كلٌ حسب حصته ـ في تقرير مصير الادارة الدولية. ولا يخفى ان الاختراقات التاريخية التي تقوم بها الامم المستضعفة طالما تحصل في مثل هذه الظروف.

يجب أن نتذكر أن الاتحاد السوفياتي الذي كشف عن ضعفه، بل عن انهيار اقتصادي واداري مازال هو الدولة الاولى في العالم على الصعيد العسكري، بالاسلحة التقليدية وأسلحة الدمار الشامل. ونحن نعلم أن مالك القوة العسكرية لن يستكين، ولابد أن يبحث عن قوة سياسية واقتصادية سلماً ان تمكن، أو حرباً ان

تعذر.

كشفت التطورات الجديدة عن صعود لقوة أوروبية واليابان الاقتصادية بشكل خاص، وداخل أوروبا يجب اعطاء أهمية خاصة للتطورات التي جرت في المانيا، فنحن نعلم أن مالك القدرة الاقتصادية لابد أن يبحث عن قوة سياسية عسكرية سلماً ان تمكن، أو حرباً ان تعذر.

لم تلعب الصين دوراً دولياً واسعاً لحد الان، ولكن دورها آخذ بالتزايد، ليس فقط لان ربع البشرية تسكن هناك، بل أيضاً لدورها المتزايد في تويجه الصراعات الاقليمية ولدخولها النادي النووي، ولتقدم دورها في صناعة الاسلحة وتصديرها دولياً، لكن الصين مازالت مترددة، وما زال الاخرون يخافون حجمها وطاقاتها.

هذه العوامل على صعيد الاطراف الرئيسة في ادارة الوضع الدولي، اضافة الى العوامل المزمنة في بنية النظام الدولي، تجعلنا نعتقد أن السمة الرئيسة لهذا النظام ستكون مزيداً من الفوضى والتناحر، بل ان التصالح والاتفاق الذي يبدو على السطح الان لا تدعمه عوامل ثابتة للاستمرار، وهذا التقدير تعززه أيضاً التطورات الكبيرة التي جرت وتجري في معسكر الامم المستضعفة والمظلومة، وفي مقدمتها الامة العربية والاسلامية، ومن هذه التطورات:

١ ـ انتصار الثورة الاسلامية في ايران وقيام الجمهورية الاسلامية.

٢ ـ استمرار الانبعاث الاسلامي في كل أرجاء العالم، وصعود قوى اسلامية الى مركز الصدارة والقرار في بلدانها.

٣ ـ صمود الانتفاضة الفلسطينية، وتحولها الى ثورة ونمط عيش والى مرابطة ومجاهدة، وهذا بحد ذاته من أعظم الاحداث التي تعيشها امتنا.

٤ ـ نجاح الثورة الاسلامية في أفغانستان في طرد أعظم وأقوى جيش في العالم.

٥ ـ تطور الانتفاضات والجماعات الاسلامية وتصاعد أعمال الدفاع عن

الاسلام.

ان انتزاع المسلمين والعرب مكاسب تاريخية وتصحيح الوضع الدولي لصالحهم أمر ممكن تماماً، صحيح أن الخصم مازال مقتدراً وقوياً، ولكن تجربة الاعوام العشرة الماضية تبين أن ما يمنع من انتزاع المكاسب، ليس هو قوة الخصم، وليس عوامل الضعف المادي في صفوفنا، بل هو تعطل الارادة الناتجة عن ضعف التوكل على الله سبحانه وتعالى. اذ حالما توفرت الارادة كما رأينا في فلسطين وايران ولبنان وافغانستان والجزائر وتونس والسودان، وفي غيرها، فان الحجر قد صمد أمام الرصاص، وان الدم قد انتصر على السيف، وان روح الشهادة قد هزمت اسرائيل وجيوش الاطلسي، كما أن صرخات الله أكبر التي تنطلق من قلوب الجماهير المسلمة الهادرة قد قلبت موازين القوى، بل كشفت أزمة الخليج أن تحدي القوى الاستكبارية أمر ممكن حتى لاولئك الذين سبق أن وقفوا مع الاستعمار، فها نحن نشاهد رؤساء وملوكاً يشاكسون الادارة الامريكية و«الدولية» وان هذا التحدي ـ بحد ذاته ـ أمر مهم لرؤية الوهن الكبير الذي يعيشه النظام الدولي، ويبين ما يمكن أن يحصل لو تسلم القيادة قادة مسلمون يعتمدون فعلاً، لا لفظاً، على قوة الاسلام، وعلى قوة المسلمين، لا على المناورة، والشعارات، أو على أوهام قوة عسكرية أو تكنولوجية سبق أن جربنا مثيلاتها مع الانظمة العربية في حروب ١٩٦٧ و ١٩٧٣ وغيرهما.

النظام الدولي والمنطقة العربية والاسلامية

في هذا الاطار الدولي الشامل نقترب أفضل لفهم التطورات الجارية في المنطقة العربية والاسلامية في ضوء أهمية المنطقة واساليب الاحتواء والتطويق تجاهها:

أولاً: أهمية المنطقة العربية والاسلامية

(أ) الموقع المتاخم لاوروبا، والمحاذي للاتحاد السوفياتي، والمرتبط

بأفريقيا، والممتد في عمق آسيا، بكل ما فيها من ممرات مائية وجوية وبرية، ومصالح استراتيجية وسياسية واقتصادية وحضارية.

(ب) فلسطين والارض من حولها، مهبط الديانات ونقطة التقاء الحضارات، والتي لم يخطئ التاريخ مرةً واحدةً في تحديد أهميتها العالمية، اذ يكفي أن نعرف من يمسك بها لنعرف من يمسك العالم.

(ج) الثروات الطبيعية، وخصوصاً النفط كسلعة استراتيجية، لا غنى للعالم الحديث عنها، فخلال سنوات قليلة سيزداد اعتماد العالم أكثر فأكثر على النفط الذي تضم منطقة الخليج أكثر من ٧٠٪ من احتياطه العالمي، ناهيك عن الموجود منه في بقية بلدان العالم الاسلامي.

(د) الاسلام كرسالة عالمية ترفض أن تكون مظلومة أو ظالمة، معتدية أو معتدى عليها، ففي هذا عقبة أولى ورئيسة لاي مشروع يريد استعباد الناس، واذا استطاع الخط العبودي الهيمنة على النصرانية في الغرب، فقيل إن روما رومنت النصرانية ولم تنصر النصرانية روما، وكذلك الامر مع اليهودية، فاننا نجد من مفاخر الاسلام هو أنه استطاع ـ وفي أحلك الظروف، وعندما اخترقت الحداثة والعصرنة المسلمين في عقر دارهم وفي أعراضهم وعزتهم وكرامتهم ـ أن يُبقي على مقاومته ورفضه للانخراط في المشروع الرأسمالي أو الاشتراكي.

وكم انتقد البعض ـ بما فيهم علماء يتكلمون باسم الاسلام ـ هذا الذي سموه جموداً في الاسلام، وعدم قدرته على التكيف مع ما سموه «تطورات العصر» دون أن يعلموا أن هذا الرفض هو ما حفظ للامة البقية، التي استطاعت أن تقاوم وأن تمنع الحصار من أن يستكمل عملية التطويق الكامل، ليقضي على الامة والحضارة الاسلامية، كما قضى على أمم وحضارات اخرى، هذه البقية المؤمنة ومثالها الخميني وحسن البنا وسيد قطب والمودودي والصدر وغيرهم من قادة وعلماء الامة، استطاعت استنهاض الامة، وهو أمر أقرب الى المعجزة منه الى الانجاز البشري، لذلك فالمنطقة وبسبب الطبيعة التي يجسدها الاسلام، مقصودة لاسلامها

وكلنا يتذكر أقوال قادة الغرب أثناء الحرب العراقية الايرانية وتبرير دعمهم للعراق متعللين بأن النصر الاسلامي سيعني وقوف الجيوش الاسلامية على أبواب أوروبا، وفي نفس الاتجاه تردد أصوات عدة، في أوروبا والولايات المتحدة أثناء أزمة وحرب الخليج، تقول بأن فشل الولايات المتحدة في دحر العراق وتوسع الامر ليرتبط بالنفط وبفلسطين، سيعني تهديد كامل المصالح الاستراتيجية للغرب في المنقطة.

ثانياً: أساليب الاحتواء والتطويق

كشفت أزمة الخليج، كما كشفت من قبل ما سميت بمسألة الشرق الاوسط عن طبيعة الدور الذي يمكن أن تلعبه المنطقة في النظام الدولي، منظوراً اليه بالعين الغربية، وما تقترحه فعلاً من مشاريع على ارض الواقع. ولتوضيح هذه المسألة نقول: اذا كان تشكل النظام الدولي غير ممكن ـ بناء على ما تقدم من الاهمية العالمية للمنطقة ـ بدون ربط المنقطة بالنظم الدولي أو ارتباطها بدورته، فان مراكز القرار والقوة الغربية ستكون مخيرة بين أسلوبين لا ثالث لهما لاحتواء المنطقة، وهما: الاسلوب التفاوضي الايجابي والاسلوب القمعي الاخضاعي.

يتضمن الاسلوب التفاوضي أو الايجابي اعطاء حقوق ولو جزئية للمنطقة، لتساعد الفئات المتحكمة في بلداننا على ان تدير المنطقة لمصحلة الخارج، أي أن تحقق على الاقل ثلاثة أمور هي:

(١) أن تضع للمنطقة مشروعاً يشبه المشاريع التي تضعها اليوم لأوروبا الشرقية، بل هي في حالة المنطقة العربية والاسلامية يكفيها أن تقبل بأسعار النفط تقترب من سعره السوقي، الذي يوازي أسعار بقية أنواع الطاقة، فيباع حينذاك بما لا يقل عن ٥٠ دولار للبرميل.

(٢) أن تقدم حلاً ولو جزئياً لقضية فلسطين، خصوصاً وأن جزءاً مهماً من القيادات العربية والفلسطينية قد قبل بحلول ـ بما فيها الاعتراف باسرائيل والغاء

ميثاق منظمة التحرير ـ وهي حلول لا يمكن لاي صاحب مصلحة حقيقية في الغرب الا أن يشجعها ويقبل بها.

(٣) أن تعطي لاحدى الدول الاسلامية وجوداً ولو شكلياً في مجلس الامن، أو على الاقل في اطارات دولية، كقبول تركيا في السوق المشتركة، أو قبول دول المغرب وغيرها من اتحادات كأعضاء مراقبين فيما يقابلها من جماعات أوروبية أو غربية، أو غيرها من حلول تسمح للحكام عندنا بالقول إنهم شركاء في الوضع الدولي، وليسوا عملاء له.

لكنه يبدو أن النظام الدولي أصبح من الضعف الى درجة واضحة أو أصبحت تكاليف استمراريته مرتفعة جداً، أو أن النظام الدولي يخاف الاسلام وصعوده الى حد بعيد، وأنه أصبح في وضع لا يستطيع عنده التعامل مع المنطقة الا بالاسلوب القمعي والاخضاعي، أي أن هناك تراجعاً في وسائل الاخضاع والاحتواء، فعندما كانت البنية الفوقية تستمد من بنية قاعدية قوية ونشطة، واثقة من نفسها، فانها استطاعت أن تحكم المنطقة بأسلوب يميل للاحتواء والارضاء، والى حد ما المشاركة.

لقد حكمت المنطقة منذ انهيار الخلافة والى السبعينات، عن طريق تشجيع الفئات الحاكمة الداخلية، وتشجيع نمو طبقات عليا ووسطى تساعد على اخضاع الاغلبية المسحوقة بعد الحربين الاولى والثانية، أعطى النظام الدولي المنطقة دولاً وأعلاماً واستقلالاً، وأعطاها جامعة للدول العربية، ولوح للمنطقة برغبته في كبح جماح اسرائيل، ومنح الفلسطينيين حقاً في وطنهم، ثم مع صعود النفوذ الامريكي أعاد طريقة حساب النفط حسب الطريقة المعروفة بـ ٥٠٪ لكل طرف، وقبل ولو على مضض بزيادة أسعار النفط، مما شكل دورة مالية، أوجدت دولاً متمكنة وفئات مستعدة للسيطرة بالعنف أو بالاغراء على بقية أطراف المعادلة الاجتماعية المحلية، والتي عبرها تجد المصالح الاجنبية حمايتها واستمراريتها.

أما الان فيبدو أن النظام الدولي في بنيته القاعدية، وانهيار رؤيته فيما يخص

مشروعه العالمي، والخوف من الاسلام، والحرص على ابقاء اسرائيل هي العليا، وعدم السماح لاي دولة اسلامية بالتفوق عليها، أخذت تمنع من اعطاء حتى ذلك القليل الذي يسمح للعملاء بالحفاظ على عمالتهم، دون الكلام عما يؤدي اليه هذا الموقف من تصعيد وتفجر عوامل الغضب والثورة وانفلات قدرات ضبطها الداخلي، وهو ما أخذ يَسِمُ الاوضاع في كل البلاد الاسلامية ومنها العربية، فالتصادم والتوتر الداخلي في كل بلد سائر الى ازدياد، كذلك التوترات الاقليمية بين دول الجوار فانها كلها سائرة نحو التصاعد، كنتيجة لاختلال التوازن الدولي، وضعف قبضة النظام الدولي، وارتباك قدراته في السيطرة، وظهور الاتجاهات المتناقضة التي تحمل في أحشائها عوامل الارتباط والتناقض، فالاطراف المحلية تفقد ولاءها للنظام الدولي، وتضطر أطراف النظام الدولي للتصالح أو للتحارب مع أطراف النظام الاقليمي وفق سياسات قصيرة النظر، طالما تقود محصلتها لا الى حل الازمات الطارئة، بل الى تعميقها بين عموم قوى المنطقة والقوى المسيطرة في النظام الدولي.

ان النظام الدولي وعلى رأسه الولايات المتحدة يتعامل مع المنطقة بأعلى درجات الاستهتار، انه يرفض اعطاءها ولو أبسط المتطلبات، بل هو يأخذ بخناقها ليقطع عنها عوامل الاستمرار والحياة، ومن أمثلة ذلك.

ـ يطالبها أن تعطي كل شيء «لاسرائيل» دون أن يطلب من «اسرائيل» أن تعطي أي شيء حقيقي في المقابل، فراينا كامب ديفيد، ثم رأينا المفاوضات الفلسطينية الاميركية، والاعتراف باسرائيل، بل وصل الرفض على هذا الصعيد الى حد قطع الحوار الاميركي الفلسطيني.

ـ تنظيم هجرة يهودية سوفياتية، وقريباً شرقية جديدة الى فلسطين، سبقها وتخللتها هجرة الفلاشا.

ـ منع شعوب المنطقة من اختيار أنظمتها، والويل لمن يفكر بطرح النظام الاسلامي أو الشريعة الاسلامية، وأمثلة ايران والسودان ولبنان ومصر والجزائر وغيرها، وما تتعرض له من حروب وضغوط شاهدة على ذلك، بل ان أجراس

الخطر والانذار تقرع لاي فوز يحققه الاسلاميون في أبسط تجمع أو نقابة، حتى عندما يتم ذلك، كما هو الامر غالباً، بأسلوب الانتخابات والتصويت، أو كما يقولون بالاسلوب الديمقراطي، ونذكر هنا المقالة الشهيرة التي كتبت في احدى الصحف البريطانية بعد فوز جبهة الانقاذ الاسلامية في الجزائر بانتخابات البلديات في يونية (حزيران) ١٩٩٠، والقائلة بأن «الديمقراطية جميلة، لكن الاصولية قبيحة» "Democracy is beautiful, Fundamentalism is Ugly".

ـ مطالبة المنطقة العربية والاسلامية بالتخلي عن أي مصدر للقوة، كما في حالة العراق اليوم، وهي قوة تمتلك اسرائيل أضعاف أضعافها. انه يطالبها ويضغط عليها، لتخفيض أسعار نفطها، واذا ما أخذنا معدلات التضخم حالياً، فان أسعار النفط تكون قد انخفضت عما كانت عليه قبل أكثر من عقد، وكذلك يدفعها عن طريق أنظمة الاسعار وعمليات الاقتراض والديون الى تدمير زراعتها، وتحويل المنطقة الى أرض قاحلة فقيرة لا تمتلك حق قدرة تسديد فوائد أو «خدمات» ديونها، وهذا الامر لا ينجو منه حتى أولئك الذين قبلوا بلعب أدوار خدمة الاستعمار في مرحلة ما، ومثال العراق بعد انتهاء الحرب مع ايران أوضح من أن نفصل هنا.

ـ انه يشن حرباً اعلامية وفكرية وحضارية سافرة وحاقدة وخالية من أي اسلوب أخلاقي على العقيدة الاسلامية، ويتعامل مع الاسلام بعدم احترام وبمقت شديد، مشوهاً تعاليمه محاصراً أنصاره، وان مثال سلمان رشدي وكتابه، واثارة معارك الحجاب، واحتواء الطوائف الاخرى وتأجيج مشاعرها ضد الاسلام، كما في لبنان والهند وسيلان وغيرها، تبين كلها الموقف الذي يتخذه النظام الدولي من الاسلام والمسلمين.

ـ وأخيراً، فانه توج كل ذلك في العودة الى أساليب الاساطيل والاحتلال، وانزال المئات الالاف من الجنود في أرض الحجاز والجزيرة، معيداً الاوضاع في

المنطقة الى مطلع القرن العشرين عندما تصدى لاحتلالها لاعادة تنظيمها وفق خرائطه الجديدة.

ان قوة النظام الدولي في بنيته القاعدية، كانت واضحة من خلال قوة قراراته السياسية طوال العقود الماضية والى الستينات والسبعينات، اذ كان القرار السياسي الذي يتخذه الغرب يجد تطبيقاته بسرعة ودقة عظيمتين في المنطقة وعالمياً، أما بعد انهيار الامبراطوريتين البريطانية والفرنسية، وبعد أن أنهك الصراع الاميركي السوفياتي، ومعارك الاستقلال الوطني (فلسطين، فيتنام، الجزائر، ايران، افغانستان، أفريقيا، وأمريكا اللاتينية) جزءاً عظيماً من مصادر القوة المادية والنفسية للنظام الدولي، وبعد ان استفحلت الازمة الداخلية والاقتصادية والاجتماعية على صعيد المعسكرين الشرقي والغربي، فان ادارة الوضع الدولية أصبحت عملية بطيئة ومعقدة، تتضارب فيها القرارات، وغالباً ما يعجز أصحاب القرار السياسي عن الوصول الى نتيجة حاسمة لقراراتهم.

خلاصة

تحاول أطراف النظام الدولي اعادة تصحيح الوضع لصالحها عن طريق اعادة هيكلة بناها القاعدية (حرب النجوم، السوق الاوروبية المشتركة، البريسترويكا... الخ). وذلك بوضع امكانات عظيمة، وباستثمار القدرات التكنولوجية والعملية والمادية الهائلة التي تمتلكها الاطراف المتحكمة بالنظام الدولي، ان صناع القرار السياسي في الغرب سيحاولون المستحيل لتجاوز عوامل التراجع المادية والاجتماعية والنفسية بأخذ زمام المبادرة، ومحاولة انتهاج خط هجومي يتخلص من عقدة النكسات السياسية والنفسية بالضرب في حلقات ضعيفة، يسهل تحقيق نتائج حاسمة فيها، ويجب أن لا نحكم مسبقاً على احتمالات فشل أو نجاح سياسات اعادة الهيكلة في البنية القاعدية، أو السياسات الهجومية من قبل القيادات السياسية العليا، فالامر مرهون بشروطه في اطار بنية النظام الدولي نفسه، وفي مدى المقاومة التي ستبديها الاطراف المسحوقة والمهمشة لاكتساب

مواقع أهم في الكلمة الدولية، وفي مقدمة هذه الاطراف القوى الاسلامية بما فيها العربية، التي تقف ظروف موضوعية عديدة لمصلحتها، تسمح لها باستغلال أزمة النظام الدولي في هيكليته، وبالتالي تحويل الخط الهجومي الى عمل مغامر يزيد من تورط قيادات في مآزق وأزمات وطرق مسدودة، تقود بدورها الى تعميق وتعقيد واضعاف بنية النظام الدولي لمصلحة الامم المستضعفة ومنها الامة الاسلامية والعربية.

لكن اذا لم تنجح القوى المهمشة في ادراك أزمتها التاريخية، واستغلال الظرف المناسب للنهوض بقواها الذاتية، وتوحيد صفوفها وخططها، فان الاطراف العليا في النظام الدولي ستتمكن من ادخال العالم في عهد جديد، يكون تجديداً للعهد الاستعماري والامبريالي القديم، حيث تتحكم قلة من الدول والامم في الاغلبية الساحقة من الامم والدول والشعوب، بما فيها شعوبنا الاسلامية والعربية، سنلعب في هذا العهد دور عبيد التاريخ ومسحوقيه، وسنعيش الذل والهوان والهجرة والتشرد. وسنستمر في لعق مرارة التجزئة، كما سنستمر في التباكي على اغتصاب الاوطان والنفوس والعقول، وستبقى فلسطين بيد القوى الصهيونية، وستتحكم بمصائر البلدان البلدان الاسلامية قيادات لا تجد سوى القمع والكذب وتبذير الطاقات والثروات، وسنتصارع فيما بيننا ليأتي الاستعمار الذي هومصدر مشاكلنا ليفصل بيننا، ويحكم في قضايانا، فسنتمر على رؤية الامور مقلوبة، حيث يتحول العدو الى صديق والصديق الى عدو، وهذه هي الطامة الكبرى.

خلاف ذلك، اذ أدرك المسلمون، والمستضعفون عموماً، أزمة النظام الدولي وطبيعة الخط الهجومي الذي تسلكه قيادات الدولى العظمى وامكانيات هزمه، واذا ما توحد المسلمون بما فيهم العرب أنفسهم، وولوا القيادات المخلصة المجربة المؤمنة حق. لا تلك التي لا يهمها سوى الحكم والسلطة، واذا ما انتهج المسلمون خطاً متوازناً لا يقلل من امكانيات الخصم ولا يغالي في قوته، فان من الممكن تصحيح الوضع الدولي، باتجاه احداث تغييرات في هيكليته وبنيته الفوقية،

لمصحلة الشعوب المستضعفة والمسحوقة، بكلمات اخرى، اذا استمر الخط الصاعد للصحوة الاسلامية واستمر الخط النازل للاستعمار والامبريالية، فاننا لا نرى من آثار للنظام الدولي الجديد على المنطقة سوى توقع المزيد من العدوان، كما نتوقع للمزيد من الشرائح التي كانت لاترى الاسلام هادياً ومرشداً، أن تزداد انخراطاً في المشروع الاسلامي، والشرائح التي كانت لاترى الثورة طريقاً، أن تزداد انخراطاً في المشروع الثوري.

ان الخصم بعناده، وعجرفته وغبائه يساعد المسلمين أن ينجحوا في مشروعهم فالخصم بسلبيته معلم من طراز أول يضع الناس على العتبات الاولى للاسلام والثورة، كما أن الاسلام بطبيعته وتعاليمه وعلمائه القدوة وشبابه المجاهد معلم ايجابي من طراز أول، يمتلك كل المقومات لقيادة الناس عبر خطاب مسؤول رزين، يحرص على كل طاقات الامة، واذا كان الوضع الدولي يمثل خطاً تنازلياً على صعيد بنيته التحتية، واذا كانت حالة الهجوم التي يعيشها حالياً حالة ظرفية، بل هي معلم بالسلب يدفع الناس للاسلام والثورة، فان شروطاً تاريخية تكون قد اجتمعت وتنتظر الارادات المؤمنة لاستثمارها وصولاً الى وضع الامة والامم المستضعفة الاخرى على طريق صناعة ميزان قوى عالمي جديد.

الفصل الرابع

النهضة الاقتصادية للعالم الاسلامي بين الممكن والمستحيل

قبل ظهور الفترة الاستعمارية، كانت البلاد الاسلامية، خصوصاً والشرق عموماً في مقدمة بلدان العالم على الاصعدة كافة. ثم بدأت عوامل التمزق والضعف تظهر عليها لتجعل منها اليوم اكثر المناطق تمزقاً وتخلفا وفقراً.

في هذه الورقة القصيرة، لن نستطيع التعامل مع هذا الموضوع المعقد الحساس إلّا عبر التعميمات والاتجاهات الرئيسية.. اضافة إلى ذلك فان كلامنا سيشمل الشرق بمجمله باعتبار ان الحضارة الاسلامية كما عرفناها قد نمت وترعرعت في الشرق الذي اخذت منه سماته واعطته روحها وسماتها. كذلك سنركز على بعض الاتجاهات الجغرافية السياسية (الجيوبوليتيكية) ولن ندرس الحالة الاقتصادية إلّا عبر عدد محدود جدا من الامثلة، فهذه الامور ان اريد تغطيتها ستحتاج إلى دراسة بل دراسات موسعة لا يتسع لها مجال هذه الورقة القصيرة.

١ ـ شهدت الدول الاسلامية، وما زالت تشهد، اكثر الحالات تمزقاً في العالم. ففي الوقت الذي شهدت أو تشهد فيه المناطق الاخرى حالات اندماج ووحدة وتكامل، نجد ان عملية التفكك كانت هي احدى سمات تدهور الاوضاع في البلاد الاسلامية. فقد مزقت الكيانات والجغرافيات الاسلامية منذ مطلع هذا القرن ومازالت عملية التفكيك مستمرة. إذ فقدت الدولة العثمانية جزءاً عظيماً من اراضيها، وانقسم الكيان الواحد إلى كيانات. بل مازالت تركيا تعيش ضياعاً في هويتها. ومازالت بناها ومقومات الافكار التي تسيّر عدداً كبيراً من تياراتها تضغط نحو التفكيك والتنازع لتفرض سلسلة من التصارعات بين وطنيتها واسلامها وجغرافيتها وتاريخها المشرقي من جهة والطموحات الغربية والعلمانية

من جهة اخرى المحركة للكثير من مؤسساتها. وانفك عن ايران الكثير من امتداداتها والمناطق التي كانت تشكل واياها دوائر متكاملة. وزرعت اسرائيل في قلب العالمين الاسلامي والعربي. وتمزق العالم العربي إلى مجموعة من الدول والكيانات والدويلات. بل انتقل قانون التفكك والتمزق إلى داخل البلد الواحد. فالبوليساريو والمغرب.. والبربر والجزائر.. والاقباط ومصر.. والسودان وجنوبه.. والصومال وحربه الاهلية.. وبلاد الشام والحرب اللبنانية.. والعراق وعملية تفككه في ظل السلطة الحالية وشنها الحرب على الجمهورية الاسلامية اولا ثم احتلالها الكويت بكل الاثار والنتائج السلبية التي ترتبت على كل ذلك. والاكراد واوضاعهم وتمزقهم. والخلافات بين اريتيريا واليمن، أو اليمن والسعودية أو الامارات العربية وايران أو قطر والبحرين أو الكويت والسعودية وقس على ذلك.. وكذلك الامر في القارة الهندية. فبعد ان كانت الهند ومناطق وسط وشرق اسيا مراكز عظيمة لمختلف الدوائر الاسلامية المتكاملة عاشت وتعيش حالة التمزق المتزايد. فقد فككت وحدة المسلمين الهنود فاستقلت اعداد كبيرة منهم في باكستان في نهاية الاربعينات. ثم انقسم الجناح الشرقي لباكستان وما رافقه من تأسيس دولة بنغلادش.. وبقيت كشمير تحت النفوذ الهندي لتتأجج فيها نقطة توتر تهدد بانفجار حرب واسعة بين الهند والباكستان، بكل الاثار السلبية التي ستحملها على العلاقات التاريخية بين الهندوس والمسلمين والذين مازال عشرات الملايين منهم يعيشون مع مواطنيهم الهندوس. وتعيش افغانستان الحرب الاهلية المدمرة التي قتلت وهدمت اكثر مما فعلته القوات السوفياتية.. وتشهد اندونيسيا عملية فصل مقاطعة تيمور عن اراضيها ناهيك عن عدم استقرار وانقسام اجتماعي حاد وفساد اداري. والخلافات حادة بين المسلمين في ماليزيا، والامر نفسه في بقية المناطق الاسيوية الاخرى. وقبل ان تصف الجمهوريات الاسلامية الاثار التي خلفتها عهود الشيوعية لتستعيد حيويتها الداخلية وتفاعلها الايجابي مع محيطها سرعان ما غزتها التيارات التي تثير الفتن والانقلابات واعمال

الاغتيال ترافقها رؤوس الاموال الامريكية والغربية والمراكز الاسرائيلية لتغرقها في الخلافات والحروب كما هو الحال في الشيشان والحرب بين اذربيجان وارمينيا والخلافات الداخلية المستمرة داخل الجمهوريات الاخرى. هذه الصورة تكرر نفسها في مناطق المسلمين في افريقيا ايضا حيث تمزق الخلافات والفتن والصراعات البلدان الاسلامية كالصراع الذي حصل قبل فترة بين التشاد وليبيا، وبين السودان واريتريا أو بين الاخيرة وكل من اثيوبيا واليمن، وكذلك الحالة داخل نيجيريا ومالي والسنغال وسيراليون وغيرها والتي اغرق فيها المسلمون بشتى اشكال الخلافات والصراعات فيما بينهم أو مع مواطنيهم وجيرانهم. والسؤال الذي يطرح نفسه هو لماذا استطاعت المناطق الاسلامية تاريخياً ان تؤسس بالاسلام دوائر متكاملة تعتبر الارقى حضارياً رغم تعدد القوميات والاديان، بينما يصور الاسلام وكانه عامل التوتر والعرقلة اليوم؟ ولماذا لا يشمل القانون العالمي الذي يظهر في كل مكان لقيام التكتلات الكبرى واتحاد المتشابهات لتقارب وتكامل المناطق الاسلامية، بينما على العكس نجد بلاد ومناطق المسلمين يسودها الانقسام والتوتر، ليس مع اعدائهم التاريخيين فقط، بل مع جيرانهم واخوانهم في الدين ونظائرهم في الخلق على حد سواء، لماذا تطوق كل المشاكل الاخرى فتجد الفرقاء يتسابقون لحل المسألة الايرلندية، أو ان يكون انقسام الشيك والسلاف سلمياً فيفقدوا دائرة وحدة صغيرة (تشيكوسلوفاكيا) ليدخلوا دائرة وحدة اكبر (اوربا) وقس على ذلك من امثلة، بينما لا ترتبط المساعي لايجاد الحلول في البلاد الاسلامية إلّا عبر زرع عوامل الفتنة وتأجيج الصراعات بدل حلها، كما والحال مثلاً في فلسطين التي يرتبط الحل الذي يقدم لفريق فلسطيني بضرورة تصفيتهم لفرقاء فلسطينيين آخرين، والامر يكرر نفسه في البلدان الاسلامية الاخرى. هل يتعلق الامر بخلل اصاب تفكير المسلمين، ام ان في الامر شيئاً آخر. وللجواب سريعاً عن هذا السؤال لا ننكر ان مجمل الفكر الاسلامي مازال فكراً سلبياً وليس ايجابياً. بمعنى انه مازال

يبني نفسه كردود افعال للواقع لا ان يحيط الواقع بكل ملابساته لمتبنياته الفكرية المستلهمة من القرآن والسنة المطهرة والعقل الفاعل. لا ننكر ذلك، لكننا نربطه بموقف ثابت نراه متكرراً متجدداً في مواقف القوى المستكبرة عالمياً. هذه القوى سعت وتسعى لوضع كل العراقيل والمصاعب امام المسلمين مستثمرة كل النتوءات والتلاوين المختلفة لتحولها إلى حالات من الفتنة والانقسام والصراع.. لنأخذ مثال البلقان ونقس عليه.

ودون ان نلغي عامل المنافسة والمصالح المتضادة المحلية وفي اطار المعسكر الغربي في تفسير هذه الظواهر، ودون ان ننفي عامل ارتكاب الاخطاء والتقديرات القصيرة النظر على حساب التقديرات البعيدة النظر، فان من يعرف دقائق المسائل سيميز بسرعة بين الواقع الميداني والواقع الاعلامي، فعلى الصعيد الميداني وجد الصرب كل تشجيع للقيام باعمالهم العدوانية ضد المسلمين في البوسنة والهرسك اولاً ثم في كوسوفو لاحقاً، وبعد ان تحرك قانون العداء القومي واوجد من ردود الفعل والمجازر حالة من الهلع والخوف لم يعد صعباً ان تدخل قوات الاطلسي وسط ترحيب المسلمين، ولم يعد صعباً تقسيم مناطق المسلمين، ولم يعد صعباً وضع الصرب أو غيرهم كعناصر تخويف وتحريك لضبط المسلمين. والدمار الذي اصاب يوغسلافيا سيرمم بسرعة. وستدخل دائرتها الاوربية عاجلاً ام آجلاً وتجد حالة انسجام مع نفسها ومع محيطها، اما الحالة الاسلامية فهي مخيرة بين الخضوع أو بين تحريك كل عوامل الفتنة الداخلية وكل العداوات الصغيرة والكبيرة ضدها.

٢ ـ كذلك يشهد العالم الاسلامي اكثر حالات التخلف والفقر التي لا تنسجم لا مع التعاليم الاسلامية ولا مع تجربة وتاريخ البلاد الاسلامية ولا مع الطاقات والخبرات والثروات التي تمتلكها شعوب وبلدان العالم الاسلامي والمشرقي عموماً.

فإذا تكلمنا بمعايير اخرى لتعريف التخلف كالامية والتنظيم العلمي والاداري والصحي والاجتماعي ومدى الاستقلال في توفير الحاجيات الاساسية محلياً

وتطور الاسواق ومرونة الانتاج فاننا نستطيع القول بأن العالم الاسلامي يعتبر بمجمله مناطق تخلف وتأخر.

وهذه بعض الارقام عن معدلات الحياة ووفيات الاطفال كما وردت في تقارير الامم المتحدة لعام ١٩٩٨:

	معدل التكاثر	معدل الخصوبة	وفيات الاطفال	معدل الحياة
العالم	١,٤	٢,٧٩	٥٧	٦٧,٧/٦٣,٤
افريقيا	٢,٦	٥,٣١	٨٦	٥٥٣/٥٢٣
آسيا	١,٤	٢,٦٥	٥٦	٦٧,٧/٦٤,٤
اوربا	صفر	١,٤٥	١٢	٧٧/٦٨,٣

اما معدلات الفقر وانخفاض المداخيل، فان البلدان الاسيوية والافريقية هي عموماً الاكثر انخفاضاً في العالم. وباستثناء بعض الحالات فان عينة الارقام ادناه تشير إلى ان فارق الدخول تقل احياناً بثلاثين مرة في حالة بعض الدول الاسلامية مقارنة بالدول الغربية.

نصيب الفرد في الناتج الوطني الاجمالي لبعض الدول بالدولار لعام ١٩٩٦

	دولار للفرد حسب القدرة الشرائية	دولار للفرد سنوياً حسب معدل الصرف
السودان	١١١٠	
العراق	٣١٧٠	
اليمن	٧٩٠	٣٩٠
بنغلادش	١٠١٠	٢٦٠
اذربيجان	١٤٩٠	٤٨٠
باكستان	١٦٠٠	٤٨٠
مصر	٢٨٦٠	١٠٨٠
الهند	٣٨٠	١٥٨٠
الولايات المتحدة	٢٨٠٢٠	٢٨٠٢٠
بريطانيا	١٩٦٠٠	١٩٦٠٠
الارجنتين	٨٣٨٠	٩٥٣٠
روسيا	٤١٩٠	٢٤١٠

بالمقابل ارتفعت مديونية العالم الثالث من ٦٨ مليار دولار عام ١٩٧٠ إلى ٢١٧١ مليار دولار عام ١٩٩٧.

ان نظريات كثيرة قد كتبت لتجاوز هذا الواقع، كما ان محاولات عديدة قد بذلت باءت معظمها ان لم نقل كلها بالفشل، وسبب هذا في اعتقادنا ان اسباب الفشل تعود لان محاولات الاصلاح تمت على صعيد الحالات المحلية دون ربط الامر بشكل جدي بين الحالة الداخلية التي لعب العامل الخارجي دوراً كبيراً في قيامها وبين مجموع الاوضاع العالمية، لذلك فان تطورات هائلة تحصل الآن وستحصل اكثر في المستقبل، مما بدأ يحرك وسيحرك بشكل مضاعف الاوضاع المحلية.

عصر جديد.. ظروف تاريخية جديدة

ان حالة المشروع الغربي رغم مساعيه لتجديد نفسه والقدرات الهائلة التي يمتلكها يقف امام ازمات حقيقية لم يعد بالامكان تجاوزها.. إذ بدات عوامل القوة القديمة لديه بتوليد عوامل ضعف.. وبدأت الشعوب الاخرى خصوصاً الاسلامية وفي الشرق تستعيد تدريجياً ثقتها بنفسها وبعوامل قوتها وطاقاتها. فهناك مخزون حضاري مادي ومعنوي تمتلكه هذه الشعوب عطلته عملية التفكيك التي مارسها الاستعمار طوال الفترة المنصرمة.. لن نتكلم عن كل العوامل.. بل ان العوامل التي سنشير اليها لا تشكل الاهم منها، فنحن نعتقد ان العوامل الايمانية والنفسية والمعنوية ستبقى هي العوامل ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي لنشير إلى تقدير اخذت الكثير من الوقائع تؤكده وهو ان الشرق والعالم الاسلامي، رغم كل المفارقات التي يقود اليها هذا الكلام، يقف اليوم على ابواب تجديد دورته الحضارية والخروج من كبوته. إذ بلغت الازمة ابعد مدياتها وان مظاهر التمزق والتخلف تخفي وراءها عوامل نهضة جديدة مباركة بدأت بالثورة الاسلامية المباركة وبالنهضة الاسلامية التي تشمل ارجاء الامة كلها والتي لا بد ـ ان هي احسنت التصرف ـ من ان تستغل الشروط التاريخية التي بدأت بالظهور لتصحح

من المسارات التي حرفتها عهود الاستعمار والهيمنة.. ونعتقد ان العملية إذا ما بدأت فعلاً.. فانها ستسير بسرعة مضطردة.. فالاوضاع في البلاد الاسلامية وفي الشرق عموماً تشبه على المدى الطويل ـ اي فيما يتعلق بالمخزون الحضاري والقدرات والامكانيات والخبرات ـ الاوضاع التي سادت في اوربا بعد التدمير الذي اصابها بعد الحرب العالمية الثانية.. فلم تبدأ اوربا عملية عمرانها من الصفر بل بدأت باطلاق الطاقات التي عطلتها أو دمرتها الحرب. ونعتقد ان هذه الصورة ان لم تكن متطابقة مع ظروف الشرق على المدى القصير إلّا انها تتطابق معها على مستوى الحقائق الكبرى والمدى الطويل.. اننا نعتقد ان عملية النهضة قد بدأت.. واننا ندخل عصرها.. وان الكثير من الصور السلبية والنواقص والتشوهات ونقاط الضعف والدمار التي نعيشها لا يمكنها ان تخفي هذه الحقيقة.. وهذه بعض الاشارات السريعة التي يسمح بها هذا المقام لبحث هذا الموضوع واسباب دفاعنا عن وجهة النظر علاه.

اولاً: الوحدة والتكامل وليس التجزئة والصراع هو القانون الرئيس في المنطقة

هناك في حركات الشعوب مقاطع تاريخية حيث تفاجئ الامم بعامل خارجي يكون قد تزود بقوى جديدة لم يتم التنبه لها فيستغل نقاط الضعف لدى الآخرين ليحقق مشروعه. ونعتقد ان هذه الصورة تلخص ليس حالة الامة الاسلامية ـ بل عموم الحضارات ـ مع الاستعمار الذي استطاع بعد ان تزود بقوى ومفاهيم وتنظيمات وقدرات جديدة من ان يغزو الامة الاسلامية والشرق والعالم ويعمل في كل ذلك استغلالا وتمزيقا. نعتقد ايضاً ان الامة الاسلامية هي اكثر الامم التي استهدفها المشروع الاستعماري لعوامل تتعلق بالتوازن العالمي.. إذ يدرك الاستعمار ان تغييب الاسلام هو شرط عالمي لسيطرته وتحكمه، بينما الامر هو ليس بهذه الضرورة بالنسبة للثقافات والحضارات الاخرى.

وقد درس عدد كبير من الباحثين الاوربيين انفسهم هذه الحقيقة ووجدوا انه كلما كانت المنطقة الاسلامية صاعدة، كان الغرب واوربا في اوضاع حضارية

نازلة وهابطة.. وقد اشار موريس لومبارد في كتابه الاسلام في عصره الذهبي إلى هذه الحقيقة وشرح ابعادها.. قد يرى البعض ان سبب ذلك هو ان المنطقة الاسلامية قد شكلت تاريخيا الممر الاستراتيجي إلى اسيا وافريقيا فإذا لم تخضع هذه المنطقة وتسود فيها عوامل الضعف فان المشروع الاستعماري سيفقد مرتكزات استمراريته وديمومته..

وقد يرى اخرون ان القيم الاسلامية وما تزرعه من ثقافات تقف بالضد من النزعات الاستعمارية ونظامها الرأسمالي المرابي، خصوصاً وان المنطقة الاسلامية تتمتع بسعة مساحاتها وكثرة شعوبها، مما سينفي عنصر العالمية عن المشروع الاستعماري.

وقد يرى آخرون ان الاسلام باعتباره خاتم الديانات قد يزعزع الروح الدينية التي حملها المشروع الاستعماري والذي قام على تفسير خاص للنصرانية فاطلق صليبية تزواجت مع اليهودية الصهيونية، وهذا التحالف لا يستطيع ان يسود إلّا بالقضاء على الاسلام ومعه النصرانية واليهودية الاصيلة كما بشر بها انبياء الله ورسله عليهم السلام.

ومهما تكن التفسيرات لكننا نقف امام حقيقتين رئيسيتين هما:

١ ـ ان قانون المنطقة الاسلامية تاريخيا وجيوبوليتيكيا كان دائما قانون الوحدة والتكامل وتوليف دورات كانت تزداد سعة رغم كل حالات الخلاف والتباين الثقافي والقومي والاداري والسياسي. فقانون الوحدة والتكامل في المنطقة كان تاريخيا اقوى من قانون التجزئة والتناحر. وان القانون الأخير لم يتزود بالادوات المفاهيمية والعملية التي سمحت له بالظهور بالشكل الذي وصفناه في مقدمة هذه الورقة إلّا مع سيادة الهيمنة والسيطرة الاستعمارية على شؤون المنطقة. هذه الحقيقة قد حاولت الدراسات الاستشراقية وبعض المتاثرين بها من المسلمين والشرقيين للاسف الشديد ـ ان تغيبها بالاصرار على الخلافات والتناحرات والحروب والفتن التي كانت تجري كدليل عن حالة التمزق الذي

كانت المنطقة تعيشه. بينما مثل هذه النظرة لا تصمد امام الوقائع التاريخية التي لا يمكن دحضها والتشويش عليها.. فالبنى التحتية والاساسية للمنطقة كانت تجمعها من المشتركات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية اكثر بكثير من عناصر التضاد والنفرة. وان تعدد اللغات والقوميات والدول في اوربا لم تمنعها اليوم من بناء اطرها وسياساتها الوحدوية. فالوحدة التي نتكلم عنها هي ليست الوحدة الشكلية، بل الوحدة في الاسس والدوائر والثقافات والمصالح المشتركة التي تولد ممارسات الاتصال والاعتماد المتبادل والتكامل والانفتاح.

ـ شهدت المنطقة ولادة كل الديانات التوحيدية الابراهيمية التي عرفها العالم والتاريخ.. والامر صحيح حتى بالنسبة للديانات غير السماوية التي حملت ايضا عناصر توليف ووحدة عالية كما هو حال التاو والكونفوشية في الصين والبوذية في الهند والزرادشتية في ايران القديمة وقس على ذلك.

قد يشار إلى المسلمين الذين تسود لديهم مواقف التحفظ أو إلى الصين المتحصنة خلف سورها العظيم والتي بقيت لغزاً على الاوربيين والغربيين كدليل العزلة والانكفاء، لكن المسألة اكثر تعقيداً من ذلك. فالمسلمون يتحفظون كما يتحفظ القاضي أو الباحث أو العالم طلباً للوقت وللمزيد من المعطيات والمعلومات قبل اعطاء حكمه. وعقيدتهم لا تسمح لهم بالتجريبية المجردة، بل تطالبهم بالتأني والفحص لتتوفر عوامل الاطمئنان. فالعبرة ليس الاسراع بمواقف قد تقود لاحقاً إلى ان يظلم المرء نفسه والآخرين وهي عند التطبيق العملي ستقود على المدى الطويل إلى اعلى درجات الانعزالية والعدوانية وفي الآخر. بل العبرة هي في الثوابت التي يرسمها الدين لطريقة التعايش مع الآخر والتعامل معه وكيفية النظر اليه. وان التجربة العملية قد برهنت ان المسلمين قد اقاموا حضارة كانت هي الاكثر انفتاحاً والتي عاشت في كنفها شعوب وتيارات وديانات ولغات وثقافات لا نجد نظيرها في أية تجربة اخرى. والامر نفسه في تعامل المسلمين مع الحضارات الاخرى والعالم. فالتجربة الاسلامية تجربة منفتحة لا تقبل الانغلاق

على نفسها بل بحدودها، رغم ان الاسلام قد اطل على شعوب وجغرافيات اختلفت في صدر الاسلام عن مراحله اللاحقة، وتختلف اليوم عما كانت عليه بالامس. وكل ما يمس الاسلام أو يحركه الاسلام يمس العالم ويحرك العالم كله.

اما الصين فهي لم تكن منعزلة بالمعنى الذي يريده البعض، بل كانت تسعى لحماية نفسها بسبب سعة اراضيها واكتفائها بذاتها. إذ لا يمكن ان يتصور المرء ان اكبر شعوب الارض واعرق الحضارات تتحرك بالسهولة نفسها التي يتحرك فيها شعب صغير، الصين في علاقتها بالعالم بطيئة في حركتها لكنها ثقيلة في وزنها. هكذا كانت المسألة تاريخياً وهكذا تطرح نفسها اليوم ايضاً. ومن يقرأ التاريخ سيجد ان الصين قد رتبت مسألة الدخول اليها عبر مفهوم السفارات وان كل سفارة كانت تعرف بما تحمله من منتجات فكرية أو مادية تستطيع الصين ان تبادلها مع غيرها من الشعوب. وقد فهم المسلمون هذه الحقيقة بشكل مبكر وتعاملوا معها باحترام شديد، فنمت علاقاتهم الودية مع الصين واعتنق الكثير من الصينيين الدين الاسلامي بسبب الاحتكاك وحسن الجوار، وان عشرات الملايين قد استقروا في مناطق (اليونان وغيرها) تعتبر مخزوناً كبيراً للثورات النفطية، بعدان توارثوا اباً عن جد مهنة التجارة التي لعبت عبر التاريخ دوراً توحيدياً كان عنصراً مهما لانتشار الاسلام.

استطاعت المنطقة افراز شتى المفاهيم التوليفية التي سمحت بالتعايش وقبول الآخر. فلم تتحول نزعات النفي العرقية أو العنصرية أو القومية أو الدينية أو الطبقية إلى مفاهيم مطلقة، بل طالما طوقت هذه النزعات بالمفاهيم الدينية أو الفلسفية التي هي سمة من سمات الفلسفات الشرقية. وان المشاكل التي كانت تحصل في مثل هذه المسائل، أو الامثلة التي يمكن تقديمها كحقيقة مضادة، كانت تجد لنفسها سقفاً تقف عنده، ولم تندفع لتصل إلى اعمال تطهير وتصفية كما حصل في الامريكيتين والقارات الجديدة التي وصلها الجنس الابيض، من تصفية سكانها الاصليين أو في اوربا من تصفية انصار الاديان والمذاهب الاخرى. فقد جعل

الاسلام حماية المخالفين له امراً لا تقرره توازنات القوى، بل يقرره الشرع المقدس بجعلهم في ذمة المسلمين. هذه الحقيقة التي كان يجب ان تسجل كفضيلة للفكر الاسلامي خصوصاً والشرقي عموماً، اصبحت هي سبب ابتلاء المسلمين وغيرهم من سكان المنطقة. فبعد ان حطم الاستعمار المرتكزات التوليفية والتوحيدية التي كانت تقوم عليه الجماعات المختلفة صار بالامكان زرع الفتنة والانقسام.

٢ ـ ارتبطت مفاهيم الوحدة والتكامل وتطور الاسواق وتكامل الصناعات والمنتجات وتطور التنظيمات الادارية وحرية الحركة والانتقال واعتماد اصول وقواعد الثقة بممارسات تطور التجارة والتبادل. إذ لا يمكن تصور تطور التجارة في مناطق شديدة التنازع والانقسام تكثر فيها الحواجز والموانع. فاذا كانت التجارة كما يعلم الجميع متطورة في المحيط المتوسطي وآسيا فان ذلك يعني بالضرورة ان عوامل الوحدة والتكامل في المنطقة كانت متطورة ايضاً، لذلك نقول ان الشرق لو ترك لحاله لتحركت فيه دوافع الوحدة إلى الامام ولتراجعت عوامل التنافر والانقسام إلى الوراء. هذه المسألة ليست تصوراً نظرياً بل هي واقع عملي وتاريخي يسعى البعض لاخفائه وتغليب الامور التفصيلية والجزئية على المسائل الاساسية والرئيسية.

لن نتكلم عن تطور الممارسات التجارية والتنظيمية وغيرهما، بل سنذكر بشكل سريع كيف استطاع الغرب ان يقضي على دورة التجارة المتكاملة في الشرق والتي سمحت له ليس بالسيطرة على الشرق فقط، بل بالسيطرة على العالم كله.

اسواق الشرق بقيت منذ فجر التاريخ وإلى القرنين الأخيرين هي أعظم وأشهر اسواق العالم. تجارة متنوعة نشطة تسلك طريق البر (ما يسمى بطريق الحرير والشاي والتوابل) وطرق البحر بحيث يبدو المتوسط ومضيق الدردنيل والبحر الاسود وقزوين والبحر الاحمر والخليج الفارسي والمحيط الهندي كبحار داخلية، في منطقة

تتكامل دوائرها في اعتماد متبادل، لتربط بين اوربا وافريقيا واعماق آسيا.

ظل الغرب تواقاً لان يدمر الطريق العملي والبري القصير الذي يربط بين موانئه على المتوسط (خصوصاً فينيسيا وجنوا) وصولا إلى مصادر الثروة خصوصاً في الهند والصين. وقد جرب كولومبس حظه في الاتجاه غرباً فاصاب عام ١٤٩٢ القارة الامريكية معتقداً انه قد وصل إلى الهند. ولم يتسن اكتشاف الطريق البحري الموصل إلى الهند إلّا في نهايات القرن الخامس عشر (١٤٩٨) عندما استطاع فاسكودي غاما ان يمر عبر رأس الرجاء الصالح ليتعرف على عابر البحار العربي احمد بن ماجد على الطرق والتيارات التي كان المسلمون وغيرهم يعرفونها منذ قرون طويلة.

ما يسمى بعصر الاستكشافات لم يكن في الحقيقة سوى عصر التجارة الاوربية التي ارادت ان تستقل بنفسهالتحطم اقصر الطرق للوصول إلى بلاد المسلمين والشرق وآسيا. وسواء كان سبب ذلك هو مضايقة العثمانيين للتجار الاوربيين وفرضهم المزيد من الضرائب عليهم أو كان سببه النزعات الاستعمارية الجديدة التي ارادت ان تستقل بنفسها وان تحتكر العالم لقدراتها إلّا ان نزعة جديدة بدأت تظهر لتحدد مسار العالم والتاريخ. فالحروب الصليبية التي انطلقت في نهايات القرن الثاني عشر الميلادي كانت تستهدف اساساً كسر شوكة المسلمين، لكنها كشفت ايضاً عن نهضة القانون الاستعماري الاستفرادي الذي بدأ يتشكل في رحم خط التطور الاوربي. وبجانب محاصرة المسلمين في عقر دارهم جرت ايضاً اعمال تطهير القارة بطرد المسلمين من الاندلس وجنوب فرنسا وايطاليا وكذلك من اوربا الشرقية، وتصفية اليهود وكل المعتقدات الاخرى، كما تشير إلى ذلك محاكم التفتيش واحراق الكتب وحملات ملاحقة وحرق ما يسمى بالسحرة واصحاب البدع.. الخ. وشمل الامر ايضاً تصفية الفرق المسيحية خصوصاً الشرقية منها. هذا المسار اكد نفسه لاحقاً عام ١٤٩٤ عندما قام البابا الكسندر السادس بتقسيم العالم بين اسبانيا والبرتغال في حملاتهم الاستعمارية التي لم تتوقف والتي

ورثتها عنهم بقية الدول الاوربية، بحيث يحدثنا مطلع القرن العشرين ان ٧ دول هي بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة وهولندا والمانيا وروسيا وبلجيكا، كانت تسيطر على ٧٩٪ من مساحة العالم ويخضع له ٨٢٪ من سكانه. وذلك دون ذكر المستعمرات البرتغالية والاسبانية والايطالية، الخ.

وجاء النصر الحاسم لاوربا لاختراق الخارطة الاسلامية في معركة لامبانت (Lépante) في ١٧اكتوبر ١٥٧١ حيث كانت الخسائر العثمانية عظيمة انهت ذلك تفوقها البحري بعد ان فقد اسطولها ١١٧ سفينة و٤٥٠ مدفعاً وسقط في المعركة ٣٠٠٠٠ قتيل.

ثم تلاحقت الاعمال التي لا مجال لذكرها الآن والتي سمحت لاختراق الارض والنفوس لتمزق الوحدة الطبيعية التي كانت قائمة بقوانينها. وتعتبر شركة الهند البريطانية في القرن الثامن عشر التسجيل النهائي لانتهاء التكامل التاريخي الذي قامت عليه المنطقة والذي سمح للشرق ومنها البلاد الاسلامية ان تتطور أو ان تنتج ارقى واعقد انواع السلع لتحل بالتدريج السلع الغربية محل السلع المحلية. إذ استطاعت هذه الشركة التي تمثل المصالح البريطانية في المشرق بعمومه ـ وليس في الهند فقط كما قد يدل على ذلك اسمها ـ ان تسيطر على اكثر من ٧٥٪ من التجارة مع الصين لتسيطر على النسبة الباقية روسيا وفرنسا وغيرها من دول استعمارية.

الجودة لم تكن هي السبب الاول في البداية لتقدم السلع الغربية على السلع الشرقية، وانما كان السبب هو تصدير المدفع والسيف للبضاعة، يعقبه مزيج من عوامل الاحتكار وتقسيم الاسواق للتحكم بها وتدمير المشاغل المحلية وانتاج الخط الانتاجي القائم على المانيفكتورة الجديدة وقوى العمل المنظمة تنظيماً جديداً والقادرة ـ بعد توسع الاسواق ـ على تحقيق الانتاج الموسع بدل الانتاج الحرفي المحدد.

فحل بالتدريج النسيج الانجليزي الذي يعتبر البضاعة الاولى التي غزت بها

بريطانيا العالم، محل الاشكال الراقية للحرير والنسيج بخيوطه المختلفة. وان ما يسمى «بالموسلين» اليوم ما هو سوى النسيج الموصلي المعروف، وقس على ذلك. ودمرت صناعات السجاد والورق التي مازال الوصول إلى نوعياتها القديمة حلم الصناعات الحديثة قاطبة. كما تمت السيطرة على كل تجارة الشاي الهندية السيلانية، والقهوة اليمنية وكل اشكال العطور والتوابل. ودمرت صناعات النقل كالسفن والعربات. كما هزمت صناعات المري الزجاجية والفخاريات وبقية الصناعات الاستهلاكية الجديدة، كل الصناعات المحلية الراقية للبرسلونات والاواني والمري المعدنية والمقصات والخناجر (العمانية) والسيوف (الدمشقية) واعمال الصياغة وصناعة الاثاث والجلود التي تتبارى المتاحف اليوم بعرضها لجمالها وجودتها وقدرتها على مقاومة عوارض الزمان. بل امتد الامر بالتدريج إلى الانتاج الزراعي فدمرت البذور التاريخية ذات النوعيات الراقية لمصلحة البذور الرخيصة الضعيفة في مقاوماتها. واستمرت ايطاليا التي تقدمت على غيرها من الدول الاوربية بصناعة المعجنات على استيراد الطحين الحوراني لتحسين نوعية الطحين الايطالي. ودمرت معامل الصهر والتصنيع الحربي وصناعات السفن التي كانت من الاعظم عالميا.. وطور البارود التي عرفته المنطقة لقرون مضت وعرفت استخداماته لكنها لم تستخدمه في الحروب لاسباب قد لا تتعلق بالخبرة والمعرفة بل لعوامل ذاتية لا يمكنها ان ترى الحرب مجرد افناء العدو باية وسيلة أو قدرة، اي المفهوم الحربي الذي طورته الحروب الاستعمارية وصار سبيلا لاحقا لاستخدام القنبلة النووية والاسلحة الكيمياوية وغير ذلك من عوامل افناء، لم يتقدم استخدامها بسبب تقدم العلوم والتقنيات فقط، بل لتحطم الخلفيات الفلسفية لمفهوم الحرب، وقيام خلفيات جديدة قامت عليها منذاك انماط جديدة من الحروب لم تعرفها البشرية من قبل.

وساعد تدفق الذهب وخصوصا الفضة التي امتلأت به الخزائن الاستعمارية من عملية استغلالها بقية الشعوب، خصوصا في القارة الامريكية، من تدمير القيم

النقدية التي كانت تعتمد على الفضة بشكل رئيسي في معاملاتها لتدمر الدورة النقدية ولتقطع اوصالها ولتساعد المستعمرين على شراء ما يحتاجون بارخص الاسعار بعد ان امتلكوا القدرات العظيمة التي تساعدهم على ذلك.

لم يدمر الغرب تجارة المنطقة فحسب، بل دمر القاعدة الانتاجية للبلاد، أولا بتقطيع شرايينها، ثم بالانقضاض عليها في كل موقف جرت فيها، بحيث ازدادت عوامل تبعيتنا واعتمادنا على المنتجات الغربية، فلا نستطيع عيشاً بدونها. وفقدنا بالتدريج الخبرات الفنية والتقنية التي كانت ستسمح لنا أو تركت الامور لطبيعتها لان تتطور الصناعات وطرق الانتاج السابقة التي كانت قادرة ان تنتج ارقى انواع المنتجات من ان تواكب التطورات الاجتماعية والاقتصادية.

وليس ادل على ذلك من ان اول حرب تجارية في العصر الحديث كان ما سمي بـ «حرب الافيون» عام ١٨٣٩ـ١٨٤٢ عندما سعت بريطانيا ان تبيع بالقوة الافيون إلى الصين، فنرجو التأمل.. يبيعوننا الافيون لتمتلئ خزائنهم بالثروات.. وانهم استمروا يبيعوننا اشكالاً اخرى من البضائع التي تخدر وعينا لتمتلئ خزائنهم الى اليوم، ونبقى نحن مخمورين بالاوهام والاحلام الكاذبة.

وما حصل بالنسبة للافيون في الصين حصل بالنسبة للتبغ في ايران. وان ما يعرف بثورة التبغ وفتوى الامام الشيرازي بتحريم استخدامه هو رد فعل لقانون استطاعت بريطانيا استحصاله لاحتكار انتاج وتسويق التبغ في ايران..

ما نريد تأكيده هنا هو ان الغرب لم يأت الى المنطقة منافسا أو طرفا يتعامل مع اطراف.. بل جاء إلى المنطقة غازياً مستعبداً يسعى بكل الوسائل والطرق لفرض هيمنته، وأولى وسائل هيمنته هي تدمير الاسس والثوابت التي كانت تعيشها البلاد الاسلامية خصوصاً والشرق عموماً. ما نريد تأكيده هنا هو ان الشرق عموماً والبلاد الاسلامية خصوصاً كانت تعيش قانون الوحدة والتكامل كاساس، وان لهذا القانون مقومات طبيعية تدفع اليها العوامل القيمية والثقافية والدينية والاقتصادية والاجتماعية، ذلك لو تركت لحالها.. واننا عندما نتكلم عن قانون

للوحدة والتكامل لا نتكلم عن انتهاء المنازعات والخلافات، بل عن تحرك المشتركات لتكون قاعدة لحياة الناس والامم. وان قانون التفتيت والتجزئة هو القانون المفروض بالقوة. لذلك فالامر الطبيعي هو انه كلما ضعفت قبضة الغرب على بلداننا، كلما تحرك قانون الوحدة والتكامل ليأخذ مدياته ولتتحرك من داخله شتى الديناميات ومظاهر الحيوية التي تزيل الكثير من التشاؤم الذي اصاب العديد من المفكرين. وان تحريك هذا القانون وان كان يحتاج في البداية لتحريك ذاتي ومبادرات فردية، الا انه عندما يتحرك سينطلق بزخمه الداخلي، فعوامل الدفع اقوى من عوامل الكبح، على الاقل كما تشير إلى ذلك التجربة التاريخية.

ثانيا: الطريق المسدود امام المشروع الغربي

نعتقد ان المشروع الغربي الذي ساد وهيمن على مقدرات البشرية خلال القرون الاخيرة بدأ يأخذ حجمه الطبيعي، وانه بعد عقود من الآن سيفقد بالتأكيد قدراته في تقديم نفسه كنموذج شمولي، أو كطريق حتمي لابد لبقية المناطق والبلدان والشعوب ان تأخذ بمساراته وقوانينه.

ان عقبات اساسية باتت تقف امام المشروع ليكون مشروعاً عالمياً. ونعتقد ان عناصر القوة القديمة التي قام عليها هذا المشروع باتت هي نفسها عوامل ضعف وانحباس، لن نتكلم عن وسائل القوة والتمكن الذي مازال هذا المشروع يتملكها، والتي سمحت، ومازالت تسمح لهذا المشروع ان يخترق بقية الحضارات. لكن المشروع، عندما يريد لنفسه الشمولية والتعميم فيجب ان يبرهن انه يستطيع ان ينقل نفسه الى غيره لا عبر الوسائل القسرية، المادية والعقلية، التي استخدمها في اقامة نظام تحكمه، بل عبر الانسياب الطبيعي لقوانين عمله لتنتشر بكل حرية وقبول لدى الآخرين، ليروا ان المصلحة العقلية والمادية تكمن بسلوك هذا الطريق وليس غير. هكذا توسعت حضارات وثقافات الامم المختلفة وانتشرت

عبر القبول الطوعي وليس القسري للمسائل. بل هكذا فكر اصحاب المشروع اساسا واعتقدوا ان مشروعهم إذا ما ترك يعمل بحرية فانه سيقدم نفسه كبديل لكل الثقافات والمشاريع الاخرى، وفي المجال الاقتصادي نعلم جميعا ان المشروع الغربي المعاصر قد ارتبط بالمشروع الرأسمالي العالمي. وكلنا يعلم ان دعاة الفكر الاقتصادي الكلاسيكي الاوربي كانوا يرون ان المشروع سيتمدد تلقائيا وطبيعيا عبر قوانينه الذاتية لينتشر ويعم البشرية كافة.

المركنتليون الذين آمنوا بالتجارة وتراكم الثروات كانوا يعتقدون ان الذهب هو عصب الحياة والموت وان قوة الامم تكمن في مدى مراكمتها للذهب، فكان بودان Bodin يرى بأنه يجب تصدير المنتجات المصنعة لزيادة احتياطات الذهب ويرى كولبر Colber بانه يجب زيادة الصناعات لتشجيع التصدير.

وراى الفيزيوقراط ممثلين بكيزني Quesnay (١٦٩٤-١٧٧٤) ان هناك دورة اقتصادية واعطوا مكاناً بارزاً للزراعة.

ورأى بناة الرأسمالية الحقيقيون ان الرأسمالية لابد ان تنتشر عبر الاسواق والتبادل.

إذ ركز ادم سميث في كتابه عام ١٧٧٦ «بحث عن طبيعة واسباب ثروة الامم» على الدور المنظم الذي ستلعبه الاسواق الحرة والمنافسة. وان تراكم رؤوس الاموال وتقسيم العمل (التخصص) هو مصدر ثراء الامم. وان بحث كل فرد وكل امة عن مصالحها الخاصة سيحقق في ظروف المنافسة الحرة الاستخدام الكامل لشتى الطاقات وان «اليد الخفية» للاسواق ستوجد التوافق بين المصالح الخاصة والعامة وان التجارة الدولية ستنظمها «المنفعة».

ويشدد جان باتيست ساي على ان «المنتجات تشتري المنتجات» وان العرض الجديد سيرافقه توزيع المداخيل الذي سيولد انتاجاً جديداً وعرضاً جديداً.. لذلك لا يمكن ان تتولد ازمة فائض انتاج علي الصعيد العام.

اما ريكاردو فيرى ان قيمة السلع ترتبط بمقدار العمل المصروف فيها كما يرى

في نظريته عن الكلف المقارنة التي تتعلق بالتجارة الخارجية بان اختلاف البلدان سيولد حالة من التخصص الذي يكامل بعضه بعضا لما فيه منفعة الجميع.

ولا يختلف تيار الاصلاحيين كثيرا عن تيار الكلاسيكيين بل يشدد على بعض العوامل الاجتماعية الاضافية كمناقشة علاقة العمال بارباب العمل كما هو موقف ستيوارت ميل في «مبادئ الاقتصاد السياسي» (١٨٤٨)، والامر نفسه بالنسبة لسيسموندي (١٧٧٣ـ١٨٤٢)، الذي يقترب اكثر من غيره من مواقف الاشتراكيين.

اما التيار الاشتراكي فقد قبل بالقاعدة الثورية للنظام الرأسمالي، لكنه اختلف في الطبقة المستفيدة فاعطى العمل الاهمية الاولى كما هو موقف سانت سيمون (١٧٦٠ـ١٨٢٥) او بشكل اكثر دقة كارل ماركس الذي رغم انتقاده للنظام الرأسمالي لكنه يشدد على ضرورته التاريخية والانجازات الهائلة التي حققها. إذ اعتقد ان الرأسمالية ستدمر المجتمعات القديمة لتبني المجتمعات الجديدة وان قوانين الرأسمالية ستنتشر لتطور الاسواق والانتاج في العالم كله، وذلك وفق قوانين الرأسمال ذاته الذي يبحث عن الربح وتجديد دورته عبر الانتاج واستغلال العمل وقيام الاسواق الجديدة في جميع بلدان العالم.

لكن لا شيء من كل ذلك قد تحقق.. فحرية التجارة ومبدأ «دعه يعمل دعه يمر» والتي تمثل حرية انتقال العمل ورؤوس الاموال وحرية انتقال التكنولوجيا والتبادل قد ضربت عرض الحائط، ولم تدمر سوى المجتمعات اللاغربية بينما اقامت الدول الغربية اعلى درجات انظمة الحماية والاحتكار داخليا ودوليا، ولم تطبق الحرية الاقتصادية إلّا في اتجاه واحد هو حريتها هي بعمل وفرض كل ما تريد، مقابل شتى انواع القيود فيما يتعلق بالآخرين، لذلك بعد ان دمر الغرب الحياة الاقتصادية المستقلة لدى الامم الاخرى حوّل هذه الدول إلى مجرد مصدر للمواد الاولية، وإلى اسواق مستهلكة لمنتجاته وإلى مصدر سهل للحصول على العمالة الرخيصة. فاغرقت هذه الدول في سلسلة من الديون وانخرطت في نظام

يمتلك كل الوسائل النقدية والتبادلية والاستهلاكية وكذلك الحربية والسياسية والاجتماعية والاعلامية لامتصاص اية فضلة أو تراكم يستطيع اي بلد ان يحققه، وهو الشرط الاول للكلام عن الخروج من شروط الفقر للدخول في عملية التطوير والتقدم. لنأخذ مثلا البلدان المنتجة للنفط والتي حباها الله بامتلاك ثروة باتت حاجة استراتيجية عالمية تؤهلها للانتقال من حالة الاقتصاد المتخلف الى حالة الاقتصاد المتقدم.. لقد وعت البلدان المنتجة حقيقة الاقتصاد العالمي فاستطاعت تأسيس منظمة للدفاع عن حقوقها وهي منظمة الاوبك. وفعلا وفي ظروف تاريخية خاصة استطاعت الدول المنتجة للنفط من ان تطرح نفطها باسعار اعلى بكثير من الاسعار السابقة، رغم انها بقيت اسعارا منخفضة بالنسبة لمصادر الطاقة الاخرى كالفحم والطاقة النووية وطرق توليد الطاقة الاخرى. فتدفقت الاموال وتشكلت بسرعة دورة جديدة انعشت عدداً كبيراً من اقتصاديات الدول المنتجة للنفط، بل عدداً كبيراً من الاقتصاديات القريبة والمحيطة والتي بدأت تحقق فوائد كثيرة مباشرة وغير مباشرة. وما ان مرت سنوات قليلة واستوعب الغرب ما سمي بالصدمة النفطية حتى وضعت السياسات المضادة مستخدما كل الوسائل الاقتصادية والسياسية والعسكرية ليس فقط لامتصاص هذه الثروات من خزانات الدول المنتجة للنفط، بل للضغط على الاسعار والتشجيع على اغراق الاسواق. مما قاد خلال فترة قصيرة الى هبوط متسارع في اسعار النفط لينخفض اليوم باكثر من مرة أو مرتين عن السعر الذي كان عليه قبل اقل من عقدين من الزمن. هذا الانخفاض الذي طرأ على اسعار النفط عالمياً لم يقابله انخفاض في اسعاره في الاسواق الغربية المحلية.. بل ان اسعاره استمرت بالارتفاع وزادت اليوم بمرتين عن اسعاره قبل اقل من عقدين من الزمن.. هذه الزيادة لا يحصل عليها المنتجون، بل تحصل عليها الدوائر والدول التي تسمح لها شبكاتها ومصافيها بالاستيلاء على النفط، وهي قد باتت تشكل مصدراً مهما من مصادر الدخل الذي تحصل عليه الحكومات الغربية عن طريق الضرائب.. لكن الامر لا

يقف عند هذه الحدود، فارتفاع قيمة ما يدفعه المستهلك والمعمل الغربي لن يتحملها هو بل ستتحملها البضاعة أو الخدمة التي تعود فيبيعها لنا مما يعني اننا نخسر على صعيد النفط الخام الذي نصدره بسبب انخفاض الاسعار، لنعود فندفع جزءاً من فاتورة ارتفاع النفط المكرر في الاسواق الاوربية.

الغرب الذي يمتلك الف سلعة تقابل النفط، منها سلعاً كثيرة لا تنتجها ارضه بل يحصل عليها من فقراء من إمثالنا ليبيعها لفقراء آخرين من عالمنا هذا. الغرب الذي يبيع منذ اكثر من قرون هذه السلع لنا ولغيرنا.. الغرب الذي يحافظ على اسعار هذه السلع مرتفعة بطرق لا تمثل الوسائل الاقتصادية وبمعناها الاحتكاري سوى واحدة منها.. الغرب لم يسبق غيره لانه النظام الارقى أو الاذكى، بل لانه النظام الذي يجيد امتصاص جهود وفوائض الآخرين بطرق يضفي عليها القانونية والشرعية ويمتلك من القدرات والطاقات ما يستطيع معها الحفاظ على مكتسباته ويمنحها بعداً شمولياً لتختفي هذه السرقة الفاضحة تحت ستار من المفاهيم والمنطلقات العامة.. هذا هو السبب الحقيقي لتقدم الغرب وهو السبب الحقيقي لتأخرنا.

ولكي لا نغرق بلغة الارقام المعروفة لنطرح بعض الاسئلة البسيطة فنقول: ماذا لو استمرت اسعار النفط على مستوياتها في اوائل السبعينات؟ ثم ماذا لو ارتفعت لتبلغ حوالي (٥٠) دولاراً للبرميل الواحد وهو السعر الذي قد يوازي اسعار الطاقة الاخرى؟ ثم ماذا كان سيحصل لو استثمرت هذه الاموال في مجالات التنمية الحقيقية والاعمار، ولم تذهب لتجمد في خزانات الدول الاجنبية أو مصارفها، أو تذهب لتصرف في شراء الاسلحة وشن الحروب التي استنزفت الامة مئات المليارات من الدولارات؟ لو حصل ذلك وهو ما كان يجب ان يحصل لو كان الاقتصاد العالمي قائماً على نظريات الاقتصاد الكلاسيكي في المنافسة الحرة أو الكلف المقارنة أو غيرها من نظريات تعج بها كتب الاقتصاد الكلاسيكي والحديث، لو حصل هذا بمفرده لكان كفيلاً بان يحقق على مدى فترة قصيرة ما

يحقق خطوات كبيرة في توفير فوائض مالية كبيرة، يمكنها ان توفر القاعدة الاولى لنهضة متكاملة، لو توافرت بقية العوامل السياسية والثقافية والقيمية.

ان ما حصل في موضوعة النفط حصل مع كل السلع الاخرى، لكن فيما يخص النفط فانه قد اطلق من الاحلام ما لم تطلقه سلعة اخرى.. وان انهيار هذا الحلم لم يفتح فقط عيون الكثيرين، بل حطم اوهاماً دغدغت لحين مشاعر الكثيرين. فالنظام الاقتصادي الدولي ليس دولياً بمعنى ان امام الأمم جميعها فرصاً للتمتع بالقوانين التي يدعيها وهي حرية التجارة والمنافسة والربح، بل انه يكتسب علّية دوليته من ان العالم والدول كلها قد ربطت بمتروبولات أو مراكز هي الدول الاستعمارية ذاتها. فالمشروع الغربي الذي انطلق تحت واجهة الدعوات العالمية والانسانية والشمولية برهن انه مشروع مغلق لا يمر عبره أو من خلاله طريق نهضة الامم، كل الامم. لقد قام هذا المشروع على تدمير دوراتنا وعوامل الوحدة والتكامل فيما بيننا وان المشروع الحقيقي والوحيد المطروح علينا اليوم والذي يضغط بشدة على مجمل العوامل الايجابية الموجودة فيما نختزنه جميعاً من قوى حية هو بالعودة إلى تلك الدوائر نفعّلها ونرفع عنها عوامل الضغط الخارجي ونزيل عنها عوامل الكبح المصطنعة أو تلك التي بنتها عوامل الشرذمة وعهود التخلف.

ثالثاً: الشرق والعالم الاسلامي يستعيد بالتدريج دوره ومكانته

لا يمكن تصور نظام عالمي بغرب متقدم وشرق متأخر.. الشرق المتقدم حقيقة تاريخية وهو بلا ريب حقيقة مستقبلية لا يمكن حجز الطريق امامها مهما بُدل من مسائل. صحيح ان اليابان تنتمي اليوم إلى مجموعة السبعة الكبار.. صحيح ان الصين باتت تتمتع بعلاقات متميزة مع الولايات المتحدة على الصعيد التجاري.. صحيح ان الهند هي في خلاف عميق مع باكستان الاسلامية.. صحيح ان اهم اشكال المؤتمرات الاقتصادية التي عقدت في المنطقة العربية هي تلك التي سعت لادخال «اسرائيل» كشريك اقتصادي عبر مؤتمر الرباط والقاهرة والمؤتمر الذي

قاطعته معظم الدول العربية في الدوحة. صحيح ان كل المحاولات التي بذلت لحد الآن لاقامة تنظيم اقليمي فعال يضم ايران وتركيا وباكستان والجمهوريات الاسلامية المستقلة عن الاتحاد السوفياتي بعد تفككه لم تتقدم كثيراً. صحيح ان الاجتماع الثماني الذي رعاه رئيس الوزراء التركي السابق اربكان، الذي سعى لان يتجاوز الكثير من التعقيدات ويحقق اولى خطوات التمثيل الاسلامي بحضور الدول ذات الاوزان الكبيرة بشرياً واقتصادياً، قد كان من عوامل اسقاط اربكان والتآمر عليه.. صحيح ان الولايات المتحدة تحاول ان تضع اتفاقية التعاون الاقتصادي في آسيا ـ البلسفيك (ابيك) مقابل منظمة «المؤتمر الاقتصادي لبلدان شرق آسيا» وان تمارس الضغوط على البلدان الاسلامية والاسيوية لغرض مفاهيم ومنظمات غريبة عليها، أو لزرع الفتنة والمشاكل وتفجير اوضاعها من الداخل، كما نشهد اليوم في اندونيسيا وماليزيا من اعمال ضغط وتفكيك تسعى فيه الولايات المتحدة لمواجهة التطورات التي ترعبها والتي تشهدها آسيا اليوم. كل هذه الامور صحيحة ولا شك ان الطريق مازال شاقاً وصعباً امام عودة الشرق ونهضته ليستعيد دوره التاريخي وليتوازن واقعه مع امكانياته والطاقات البشرية والمادية والثقافية التي بناها عبر عصور وعهود طويلة.

لكن الصحيح ايضا هو ان الشرق قد عبر حاجز الخوف، بل هو قد عبر حاجز اللاتوازن وبدأت اطراف منه تشكل ندا حقيقياً للغرب وهيمنته..

صحيح ان اليابان التي سارت على الخطى الغربية قد كانت اولى البلدان الاسيوية التي شقت طريقها لكسر الهيمنة الغربية.. لكننا يجب ان نتذكر ان اليابان هي بلد اسيوي شارك اسيا والشرق في كل تاريخه.. وانها التي خرجت مهزومة مدمرة بعد الحرب العالمية الثانية قد اصبحت رغم صغر مساحتها من اقوى دول العالم اقتصاديا.. واليابان ان كانت مازالت تتاثر بالضغوطات الغربية السياسية خصوصاً من الولايات المتحدة الامريكية، إلّا انها تقف بالمقابل منذ فترة على حافة الحرب التجارية مع الولايات المتحدة، وانها بسبب ذلك اتبعت سياسة

تحمل في طياتها عملية موازنة الضغط الامريكي بالاتجاه إلى الدول الاسيوية الاخرى ككوريا وتايلند وسنغافورا وماليزيا واندونيسيا وبشكل اقل مع ايران والدول العربية.. هذه السياسة افرزت نتائج على درجة كبيرة من الخطورة ستلعب بالتأكيد دوراً يتجاوز السلبيات المتمثلة بخضوع اليابان للكثير من السياسات الامريكية.

كذلك الامر مع الصين التي تعتبر معدلات النمو الاقتصادية فيها اليوم الاعلى في العالم، حيث حققت معدلات نمو بلغت (٨/٣٪) سنويا للفترة ٧٥ ـ ١٩٨٥.. و(١٠/١٪) سنويا للفترة بين ٨٦ ـ ١٩٩٦.. وحققت معدل نمو سنوي مقداره (٨/٨٪) في عام ١٩٩٧ مقابل (٢/٨٪) و(٢/٤٪) و(٣/٨٪) للفترات نفسها بالنسبة للولايات المتحدة. ومما لا شك فيه ان نصيب الولايات المتحدة في الناتج الوطني الاجمالي لدول العالم مجتمعة مازال يمثل (٢٠/٨٣٪) حسب ارقام ١٩٩٦، لكن الاكيد ايضا ان نصيب الصين قد اصبح (١١/٣٤٪) للعام نفسه، اي ما يعادل تقريبا نصيب بريطانيا وفرنسا والمانيا مشتركة.. ولن تمر اعوام قليلة حتى تتقدم الصين على الولايات المتحدة، حيث بلغ معدل الاستثمارات السنوية من الناتج الوطني للاعوام ٩٤ـ١٩٩٦ في الصين (٣٥/٧٪) سنويا، في حين انه لا يتجاوز نصف هذا المعدل بالنسبة للولايات المتحدة للفترة ذاتها (١٦/٦٪).

ولاول مرة في التاريخ المعاصر سيتقدم الناتج الوطني الاجمالي ولاسيما في عام ٢٠٠٠ الناتج الوطني الاجمالي لاوربا والولايات المتحدة مجتمعة.. وان التبادل التجاري فيما بين البلدان الاسيوية يزداد باستمرار لمصلحة هذه البلدان على حساب تراجع بطيء ولكنه ثابت في معدلاتها مع الولايات المتحدة واوربا وكذلك الامر بالنسبة للاستثمارات المتبادلة.

يقول شانتاروا ايشيهارا: «نستطيع الان ان نبدأ بوعينا الذاتي. وبموجب معاهدة الامن اليابانية ـ الامريكية فان قوات الدفاع اليابانية كتيبة تخضع لاوامر البنتاغون. لكن اليابان ليست بالولاية الحادية والخمسين. اليابانيون اسيويون

وينتمون إلى هذه المنطقة بالدم والتراث، واليابان بلد آسيوي. وبمعرفتهم بالشرق فان العديد من اليابانيين يشعرون بحيوية هذه المنطقة. ان مصالحنا هي في اسيا اكثر منها في امريكا. لننظر إلى صادرات اليابان التي ارتفعت عام ١٩٩٣ إلى رقم قياسي بلغ ٣٦٠ مليار دولار. صادراتها إلى رابطة دول جنوب شرق اسيا وتايوان وسنغافورة وهونغ كونغ وكوريا الجنوبية والصين شكلت ٣٦٪ من مجموع صادراتها. الشحن ضمن آسيا زاد عن الشحن إلى امريكا (٢٩٪) وإلى الاتحاد الاوربي (١٥٪) واليابان تستورد من اسيا ايضا، ففي عام ١٩٩٢ كان اكثر من ٣٠٪ من واردات اليابان من هذه المنطقة.. لقد عادت اليابان إلى حضن اسيا، وقام جيراننا بتشجيع طوكيو بالتدريج على لعب دور اكثر فاعلية سياسيا واقتصاديا.... في عام ١٩٩٣ هبط اجمالي الاستثمار الاجنبي في اليابان بنسبة ٢٥٪ عن العام الذي سبقه، حيث بلغ ٣/٠٨ مليارات من الدولارات. اما الاستثمار الاوربي والاستثمار الامريكي فقد هبطا بنسبة ٣٩٪ و ٢٤٪ على التوالي. ولكن الشركات الاسيوية استثمرت (٤٦٠) مليون دولار في اليابان، اي ٤/٤ اضعاف السنة السابقة.. و(يستمر ايشيهارا قائلا) ان الركود الاقتصادي الذي طال وقته خفض الاستثمارات اليابانية المباشرة في الخارج منذ عام ١٩٩٠. ففي عام ١٩٩٢ مثلا، كان مجموع الاستثمارات ٣٤/١ مليار دولار، اي اقل بنسبة ١٨٪ عن السنة التي سبقتها. ولكن الاستثمار في آسيا زاد، حيث بلغ ٦/٤ مليار دولار. وفي عام ١٩٨٩، بلغ استثمار اليابان المباشر في امريكا حده الاقصى، حيث بلغ ٣٣/٩ مليار دولار، ولكنه انخفض إلى نصف هذا المبلغ في عام ١٩٩٢ هذا يوضح الاتجاه الجديد.» (صوت آسيا: مهاتير محمد وشنتاروا ايشيهارا، ص ٣٤ـ٣٥، دار الساقي).

وتشير احصائيات الامم المتحدة عن التجارة الدولية، ان حصة آسيا (بدون اليابان) في التجارة الدولية قد ارتفعت من ٣٧٣ مليار دولار في عام ١٩٨٠ إلى ٢٠٩٢ مليار دولار في عام ١٩٩٧، اي من حصة مقدارها حوالي ١٨/٥٪

لمجموع عالمي مقداره ٢٠٠١ مليار دولار إلى حصة مقدارها اكثر من ٣٨٪ لمجموع مقداره ٥٤٢٣ مليار دولار.. فإذا اضيفت اليابان التي ساهمت بـ ٤٢١ مليار دولار عام ١٩٩٧ فان حصة اسيا في التجارة الدولية ستكون قد سبقت للمرة الاولى مجموع الدول الغربية.

بالمقابل ارتفعت التجارة بين الدول الاسيوية من ٤٦٪ في عام ١٩٨٠ لتبلغ اكثر من ٥٤٪ في عام ١٩٩٧ وانخفضت معدلات التجارة بين الدول الغربية واسيا انطلاقا من احصائيات الامم المتحدة نفسها.

نعم هذا هو الاتجاه الجديد الذي مازال بالتأكيد محفوفا بالكثير من السلبيات ومتداخلا في عوامله، والذي مازالت تلعب فيه الكثير من المصالح والحساسيات والارتباطات والتأثيرات الامريكية والغربية والشركات المتعددة الجنسيات.. وكذلك الكثير من المؤامرات والألاعيب التي تستخدم كل الوسائل، بما في ذلك التآمر والانقلاب واثارة الفتن الدينية والطائفية وصولاً إلى الفضائح الشخصية. لكن الامر الأكيد هو ان آسيا تنهض من جديد. وهذا امر لا نبشر به نحن بل بشر به كتّاب ومؤرخون كبار من امثال ارنولد توينبي في كتابه «المدنية في قفص الاتهام» واندرية مارلو وازولد شبنغلر في كتابه المعروف «انحسار الغرب» وروبرت بين R.Payne في كتابه «ثورة آسيا». ولكن السؤال الاهم هو: هل ان هذا الاتجاه يخص منطقة جنوب شرق اسيا واليابان والصين فقط ام انه يشمل الشرق برمته، بما في ذلك بلداننا الاسلامية؟

الامر بناءً على المقدمات التي ذكرناها في البداية لا يمكن إلّا ان تكون مقدمة لنهضة الشرق كله.. فهناك علاقة جدلية بين هيمنة اوربا وتخلّف الشرق كله.. اما لماذا بدأت الحركة من جنوب آسيا وليس من شمالها فالجواب يبدو طبيعياً بالنسبة لنا.

إذا تجاوزنا العوامل الداخلية في كل بلد والتي لها تأثير بالتأكيد في تحقيق اتجاهات تاريخية كالاتجاه الذي نشير اليه، فان هناك منطوقاً طبيعياً وهو ان

الضغط الذي تشكل تاريخياً والذي يتشكل الآن على المنطقة الاسلامية هو اكثر بكثير من الضغط الذي تشكل ويتشكل على جنوب شرق آسيا.. فالموقع الجغرافي والعوامل التاريخية قد ولدت عوامل تنازع وصراع بين العالمين الاسلامي والغربي اكثر بكثير مما هو الامر بالنسبة للصين واليابان مثلا.. فكما ان كسر العالم الاسلامي كان مقدمة لكسر شوكة العالم باسره. فان الطبيعي والمنطقي ان يتم تحرر العالم الاسلامي في آخر المطاف، ان الغرب سيفضل التعامل مع اطراف اخرى قبل ان يرغم على التعامل المتوازن مع العالم الاسلامي.

والاهم من ذلك ايضا هو ان النظام القيمي والثقافي في العالم الاسلامي سيبقى اهم عثرة في طريق المشروع الغربي، فرغم الثقافات العريقة التاريخية التي عرفتها الصين واليابان وبقية المناطق الآسيوية، الا ان حصاناتها امام الثقافة الغربية هي اضعف بكثير من حصاناتها امام الثقافة الاسلامية، وان جزءاً مهما من عوامل التطور الاقتصادي في جنوب شرق آسيا والصين قد تحقق في جزء مهم منه في مجرى القيم والتيارات والمفاهيم الغربية التي بعد ان اصابها التفكك والضعف لم تعد قادرة على الاستمرار في اساليب ضغطها القديمة، فكان لا بد من تفكك بعض الحلقات. وشاءت الظروف الداخلية والخارجية ليبدأ هذا التفكك، على صعيده الاقتصادي على الاقل، من ان يحقق الخطوات الاولى، ولكن الحاسمة من جنوب شرق آسيا.

اننا نعتقد ان هذا التيار هو تيار سيشمل بسرعة الشرق عموما بما في ذلك العالم الاسلامي لان القوانين التي تحركه هي قوانين اقليمية وعالمية وليس مجرد مسائل داخلية.

واننا من الذين لا يرون ان التكتلات التي جرت في اوربا أو اتفاقية النافتا بين الولايات المتحدة والمكسيك وكندا هي اعمال لتنظيم شؤون هذه التكتلات نتاج تطورات داخلية فقط حصلت فيها.. فالزخم ليس داخليا اساسا، إذ نعلم جميعا حجم المعارضات التي لو تركت لشأنها لصوتت في داخل اوربا ضد الاتحاد

الاوربي. ان هذه الاتحادات هي بالاساس انظمة حماية جديدة امام التفكك الذي يصيب الشركات في مواجهة المنافسات الحادة التي تواجهها. وانها عندما انطلقت في اواسط الخمسينات كانت اتحاداً بين قطاعات متأزمة هو قطاع الفحم والمعادن سعى للاتحاد امام منافسات الآخرين. وعليه فان هذا الجانب يجب عدم اغفاله والنظر إلى الجانب الايجابي والديناميكي فقط. انها ايضا، وقد يكون بالاساس، اتحادات الذين يخافون من المستقبل والذين يريدون الحفاظ على الماضي بوسائله القسرية. في حين ان الذي يحصل في الشرق فانه يمثل عودة الموازين إلى نصابها، بعد ان بدا النظام الاستعماري وحمالته النظام الرأسمالي في مواجهة ازمات حادة اقتصادية وسياسية واخلاقية وقيمية فقد معها الكثير من قدراته القديمة في الحفاظ على ضغطه على الامم والشعوب.. وان ضعف الضغط هو عامل رئيسي للنهضة مادام طالب النهضة قد حافظ على المقومات الاساسية في شخصيته واوضاعه.

رابعا: العامل الديموغرافي أو البشري

بلغ عدد سكان العالم (١٩٩٨). ٥,٩٣٠ مليار نسمة بعد ان كان عددهم ٣٧٠٢ في عام ١٩٧٠ وسيبلغ عددهم ٨,٠٣٩ مليار نسمة فيعام ٢٠٢٥، ذلك إذا ما استمرت معدلات النمو بنسبها الحالية. وبعد ان كان ثلثا هذا العدد يسكن في افريقيا وآسيا في عام ١٩٧٠ ارتفعت النسبة إلى ٧٣,٦ ٪ وستقفز هذه النسبة لتبلغ ٧٧,٦ ٪ في عام ٢٠٢٥.

وتشير معدلات التكاثر انها الاكثر ارتفاعا في آسيا وافريقيا (١,٤ و ٢,٦ على التوالي) بينما هي اصبحت سلبية أو ثابتة في اوربا. كما تشير الارقام ان القارتين هما قارتا الشباب والمستقبل، في حين ان القارة الاوربية قد اصبحت قارة هرمة، لا تستطيع ان تجدد نفسها إلّا بقوى الامم الاخرى مما يطرح سلسلة تناقضات لا مجال للتفصيل فيها الآن. نسبة الصبيان اقل من ١٥ عاما. في آسيا ٣٠ ٪ من

السكان هم دون الخمسة عشر.. اما في افريقيا فالنسبة ترتفع إلى ٤٣ ٪ مقابل حوالي ١٥ ٪ في اوربا والغرب عموما.. بالمقابل فان الذين فوق سن الـ ٦٥ هي ٣,٢ ٪ من مجموع سكان افريقيا وترتفع النسبة في آسيا قليلا إلى ٥,٨ ٪ وهي حوالي ١٥ ٪ للقارة العجوز.

	عدد السكان عام ١٩٩٨	المعدل المتوسط للتكاثر السكان (١٩٩٥ـ٢٠٠٠)	اقل من ١٥ عاماً	اكثر من ٦٥ عاماً
العالم	٥٩٢٩,٨	١,٤	١٨,٣	١٤,٢
افريقيا	٧٧,٥	٢,٦	٤٣,	٣,٢
آسيا	٣٥٨٨,٩	١,٤	٣٠,١	٥,٨
اوربا	٧٢٩,٤	صفر	١٥,٥	١٤,٦

ونعتقد ان العامل الديموغرافي هذا قد اصبح عاملاً حاسماً اخذ يلعب دوراً كبيراً في تغيير موازين القوى العالمية رغم كل المحاولات للتضييق عليه وعرقلته.

ان اقتصاديين من امثال مالثوس قد انتقد تفاؤلية ادم سميت وساي عن الاسواق واعتبر بأن تكاثر السكان هو عامل تشاؤمي في تطور الاقتصاد الرأسمالي.. هذا الكلام الذي تسنى خلال العقود الماضية تجاوزه عبر تحميل الامم والشعوب الاخرى نتائج قانون النمو الرياضي للاقتصاد والنمو الهندسي للمكان يزداد ضغطا داخل البلدان الاوربية وفي خارجها.. ومسألة السكان تتعلق مباشرة بمسألة العمل والاجور وكلفة البضائع ومن ثم الانتاج والمنافسة.

فقانون الثراء والاجور العالمية والرفاه قد كان احدى مقومات قانون التبادل اللامتكافئ والذي سمح لاوربا بان تبيع (او تفرض بالوسائل اللاقتصادية) سلعها في الاسواق العالمية باسعار اعلى بكثير من قيمها الحقيقية، لتشتري من البلدان الاخرى بسبب انخفاض الاجور بضائع وسلعاً وخدمات باسعار لا تعوض الطاقة والجهد المبذول فيها.. هذا القانون قد شكل احدى الاليات لانتقال القيم والثروات من الشرق إلى الغرب، وهو الذي راكم عبر العصور من ثراء الغرب وافقار الشرق.

وقد شرح ارجي ايمانويل في كتابه الشهير التبادل اللامتكافئ اليات هذا القانون والنتائج التاريخية التي ترتبت عليه منتقدا بذلك النظريات الماركسية الكلاسيكية التي بررت الاستعمار وحاولت ان تميز بين مستويات الاجور بالكلام عن المتوسط الاجتماعي للعمل. لقد استند ايمانويل إلى فرضيات ريكاردو عن ان العمل هو الذي يمثل القيمة الحقيقية للسلع.. وان انخفاض الاجور في الشرق وارتفاعها في الغرب هي عملية فوق اقتصادية قسرية مفروضة لا علاقة لها بقوانين الاقتصاد والسوق.

هذا القانون صار احد مصادر انحباس خط التطوير الغربي.. فالمشروع الغربي استند اولاً الى الطريقة المباشرة في استعمار اراضي الامم الاخرى واستغلال ثرواتها عبر استخدام العمل الرخيص، واعمال السخرة والعبودية.. اضطر لاحقا بسبب صعوبة هذه العملية ومقاومة الشعوب لها باستيراد العمالة إلى بلدانه عبر العبيد كما تشير عمليات اصطياد الافارقة اولاً، ثم عمليات العمال المهاجرين الذين شكلوا مصدراً رخيصاً يسمح لهم بترك الاعمال المرهقة والشاقة لتقوم بها نيابة عنهم هذه الطرق الجديدة من العبودية ليتنعم الجنس الابيض بحياةالرفاه والبحبوحة.. استخدام العمالة الاجنبية في المصانع الغربية اصبح عنصرا رئيسياً للمنافسة سواء فيما بين المراكز الرأسمالية أو مع المناطق الاخرى بكل الاثار الاجتماعية والثقافية والسياسية التي تفرزها هذه العملية. لكن الامر الاخطر بالنسبة لاستمرار هيمنة الغرب على مقدرات العالم عبر القوانين الاقتصادية المباشرة أو الخفية هو ان هذا الواقع السكاني قد بنى لنفسه مواقع صلبة في بنى الاقتصاديات مما صار يشكل بالنسبة للبعض (الغرب) عنصر عرقلة ليشكل بالنسبة للآخرين (الشرق وغيره من امم مستضعفة) عنصر استثمار. فبسبب ارتفاع الاجور بشكل غير طبيعي في الغرب فان نسبتها قد بلغت اكثر من ٤٠ ٪ من كلفة الانتاج، في حين ان هذا العامل لا يدخل في الشرق الا بنسب اقل بقليل من معدلاتها الطبيعية فهو ٢ ٪ في فيتنام و٣ ٪ في مدغشقر و٣ ـ ١٦ ٪ في الصين و ٥ ٪ في الهند.

فللنظر إلى اثر هذه العملية على التبادل الدولي وبنى العمالة والعمل. استيراد بضاعة بقيمة ٢٠ دولاراً مثلاً من دولة شرقية بدل بضاعة مماثلة تباع بقيمة ٥٠ دولاراً في الغرب سيحقق توفيراً مقداره ٣٠ دولاراً للمستهلك الغربي، يصرفها في رفع مستوى معيشته وتطور انفاقه الذي يساعد داخلياً على تطور الاقتصاد الوطني. اما الـ ٢٠ دولاراً التي ستذهب إلى البلد المشرقي فانها بسبب تفوق الصناعة الغربية ذات التكنولوجيات الغالية والخدمات الرفيعة ستتمكن من امتصاص ما ذهب إلى البلد المشرقي لتعيده إلى دورة الاقتصاد الغربي. وعليه فان التعامل على الصعيد التبادلي قد كان بالمطلق لمصلحة الاقتصاد الغربي الذي تنتقل اليه البضائع الرخيصة ليبيع بدوره البضائع المرتفعة الكلفة والتي توفر اموالاً متزايدة تزيد من رفاه ابنائه.

لكن ما هي النتائج على صعيد العمالة بعد ان تطورت البنى بالشكل الذي ذكرناه قبل قليل. إذ بدل الكلام عن ٢٠ دولاراً انتقلت من الغرب إلى البلد المشرقي لنتكلم عن ٢٠ مليون دولار من الاستيرادات الغربية من الشرق لتنافس بذلك الـ ٥٠ مليون دولار التي كان يجب ان تنفق لانتاج البضاعة المذكورة حسب مستويات الاجور المرتفعة في البلدان الغربية. هذه المنافسة ستعني تدمير فرصة استخدام ١٢٥٠ فرصة للعمل، ذلك إذا احتسبنا المعدلات الجارية بين حجوم الاستثمارات وما توفره من فرص عمل.. في حين ان الـ ٣٠ مليون دولار المنفقة في السلع العالية التكنولوجيا التي استفاد منها الغرب من فارق عملية التبادل لن توفر سوى ٤٢٠ وظيفة جديدة بسبب ضعف مرونة عامل العمل في الصناعات المتطورة وغلبة عامل الاتمتة والتكنولوجيا العالية. وبالتالي، لن توفر الـ «العشرين مليون» دولار التي ذهبت إلى البلد المشرقي سوى ٣٠٠ وظيفة. اذن سيفقد الغرب ٥٣٠ فرصة عمل لان مجموع التشغيل الذي حققه بسبب شروط التبادل بينه كبلد باجور مرتفعة وبلد باجور منخفضة لم يتجاوز ٧٢٠ وظيفة (٤٢٠ + ٣٠٠). وهنا يتولد قانون مفاده بأن متوسط القيمة المضافة لكل عمل اضافي في

البلد الغربي بات اعلى من متوسط قيمة السلع المصدرة، واقل من متوسط البضاعة المدمرة بسبب الاستيراد.

ولكن لنفترض بان العمال الذين طردتهم عملية الاستيراد والبالغ عددهم ٥٣٠ عاملا سيشجعون في مبادرة اقتصادية انتاجية، وهو ما سيحرك قانون ساي من ان العرض يولد الطلب.. فتتم الفائدة من شروط التبادل لتحسين مستويات الاستخدام ومكافحة البطالة في الدول الغربية.. لكن إذا لم يتمكن الـ ٥٣٠ من الدخول بشكل متنافس إلى السوق وان السلطات في سعيها لخفض معدلات البطالة ستشملهم بالحماية والرعاية للمساعدة في انتاجهم بضائع أو خدمات بكلف منخفضة تسمح بالمنافسة.. ولكي تكون البضائع منخفضة لابد من تخفيض معدلات الاجور وهو ما تقاومه بنى الرفاه والاجور المرتفعة التي تولدت في الغرب، هذا الامر سيزيد ايضا من الفوارق الطبقية التي ستضاف إلى مشاكل العمل الاجنبي وهو ما اخذ يفقد الاقتصاديات الغربية الكثير من حيويتها السابقة.

ودون التفصيل بل للاشارة فقط إلى الظروف التاريخية التي بدأت تتشكل والتي أخذت تسمح للشرق من ان يفلت من اسر الهيمنة الغربية مستفيداً من ارتداد القوانين التي كانت (وبالطبع مازالت في الكثير من الحالات والقطاعات) سبباً لبناء آليات الاستغلال والاستنزاف، نقول في الارتداد على نفسها ووقوفها حجر عثرة خصوصا وان الشرق قد استوعب كامل العملية الانتاجية وشروطها التقنية وهو يمتلك من الخبرات والامكانيات والثروات ما يسمح له لانطلاق نهضته والتي تشكل العوائق البنيوية السابقة والعوامل فوق الاقتصادية اهم عامل في استمرارها.

ان الكثير من الشركات والدوائر الرسمية الغربية اخذت تؤسس مراكز حساباتها أو انشطتها الكومبيوترية في دول الشرق بسبب رخص كلفة المهندسين والعاملين مما توفر لهذه الدوائر والشركات اموالا طائلة تحتاجها في ظروف المنافسة الشديدة.

ان العمل الديموغرافي يشكل دون ذكر العوامل الاخرى احدى الثغرات أو الخروقات التي باتت تقلق الغرب. فهناك الكثير من المتضاربات والامور المتناقضة.. فهو لا يستطيع استثمار الفقر إلى ما لا نهاية لان الفقر عامل رئيسي للتكاثر.. وان التكاثر يسبب تغيير الشروط التاريخية للعمالة.. لذلك طالما تتستر السياسات الغربية الضاغطة عبر الدول مباشرة أو عبر المنظمات الدولية في بث القيم الجديدة التي تتدخل في اسقاط نظرة غربية مجردة لتفرض القوانين حول عمل الصبيان أو الموقف من المرأة والعائلة والتكاثر. هدف هذه الدعوات هو ليس اصلاح الشؤون وظروف العمل والمرأة والانسان بل الضغط ـ من جملة امور اخرى ـ على قوى العمل لاضعاف تنافسيتها وامكانياتها.

ففي تقرير منشور فان عمل الصبيان في باكستان مثلا والذي يستخدم في الصناعات الحرفية التي توفر المشارط والادوات الطبية للمستشفيات البريطانية والاوربية قد تعرض إلى هجوم اعلامي وصحفي عنيف تحت حجة اضطهاد الاولاد الصغار . في حين ان الحسابات الحقيقية التي كانت تقف وراء ممولي هذه البرامج والحملات يتعلق بمنافستها للمصانع الغربية وما تضيعه من فرص عمل وارباح لهذه الصناعات.. لذلك فان وعياً حقيقياً يجب ان يتشكل انطلاقاً من مصالح بلادنا لتشخيص الخطأ والصواب لا القبول السهل والبسيط لكل ما يصدر من الدوائر الغربية وما يسمى بمنظماتها الانسانية أو الاعلامية.

كلمة اخيرة

لا تدعي هذه الورقة انها اشارت لكل العوامل التي نرى من خلالها ان النهضة في الشرق عموماً وفي العالم الاسلامي باتت امراً ممكنا لاول مرة منذ ان تقدم الغرب على ما عداه.. وان العوامل التي تم الاشارة اليها اعلاه ما هي سوى عناوين غير متكاملة وان هناك الكثير من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية بل وحتى العسكرية التي يمكن ان تعزز من هذا النقاش وتعطيه ابعاده

المتكاملة.. امتلاك الهند وباكستان ومن قبلهم الصين للقنبلة النووية ومهما كان التنازع أو المصير المرعب الذي يشير اليه هو تطور ذو ابعاد عالمية وتاريخية. لا يمكن للدارسين إلّا ان يفهموا ابعادها ولا يقفوا عند حدود النزاعات الاقليمية والصغيرة فقط.. تطور العلاقات الايرانية العربية بشكل واضح مؤخرا وتململ الحالة في تركيا والنقاش الواسع في داخلها حول انتمائها وهويتها لا يمكن ان ينظر اليه كمجرد مواقف سياسية طارئة، بل ان له ابعاداً مهمة وتأتي في ظروف تشير بمجملها ان هناك اتجاهات اكيدة تضغط في اتجاه اعادة التوازن وعملية التكامل الداخلي وان الامر المنطقي ان تبدا هذه المساعي متعثرة يقف في وجهها الكثير من العراقيل لكنها تبرهن بالمقابل ان النزعة الذاتية للتكامل والوحدة هو الاتجاه المنطقي والصحيح في علاقات اطراف الامة والمنطقة بعضها ببعض. بالمقابل فانه مقابل اتجاهات الوحدة والتكتل التي برزت في امريكا واوربا والتي نعتقد انها اعمال دفاعية تقود اليها المنافسة اكثر مما تقود اليها عوامل داخلية نلاحظ بروز الكثير من الاتجاهات التنافرية والانشقاقية.. لا يمكن سوى الاشارة السريعة إلى الانقسامات داخل المجتمع الامريكي والطعنات الكبيرة التي اصيبت فيها الادارة وفضائحها المتكررة ذات الطابع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والتجسسي. لا يمكن سوى الاشارة إلى النقاش الذي يجري اليوم في فرنسا مثلا عن الرسمية التي يجب ان تأخذها سبع لغات محلية حيث تجري نقاشات واسعة في الصحافة الفرنسية من ان ذلك سيشكل عملية تفجير لكل العوامل التي استطاعت فرنسا ان تكبحها خلال القرون الثلاثة أو الاربعة الماضية والتي قد تكون مقدمة لتفكك هذا المجتمع الذي قامت وحدته بتوحيد مصالحه الاقتصادية والتجارية وقد كان عنصر توفير الرفاه هو العامل الحاسم للتضامن والوفاق الاجتماعي الذي يوحدهم ضد خارج يستغلونه ويستعمرونه ويستعبدونه. وما يجرى في فرنسا يجرى في معظم الامم الغربية بما في ذلك الولايات المتحدة. فإذا ربطت الظواهر الاجتماعية والاخلاقية والقيمية بالظواهر السياسية

والاقتصادية والديموغرافية وتوازنات القوى العالمية فان رؤية جديدة للمستقبل العالمي قد تتشكل بعيدا عن النظرة الاحادية التي تقول بان المستقبل هو للغرب وحده ليكون الدمار والتفكك والتخلف هو مستقبل المناطق الاخرى ومنه البلاد الاسلامية.

لكن بروز هذه الاتجاهات الايجابية في جانب وبروز عوامل من التفكك وبعض التمزق من الجانب الاخرى يجب ان لا يولد لا تشاؤمية مغاليا فيها ولا تفاؤلية لا ترصد تحرك العوامل. نحن لا نريد للغرب الدمار ولا ننظر إلى عملية انهياره كانهيار لبناه وتركيباته ومنجزاته بل نريده انهيارا للاستلاب الاستعماري الذي اعطاه قدرات وامكانيات لا يمتلكها، فالانهيار الذي نتكلم عنه انهيار تلك المقومات التي استطاع الغرب عبرها من ان التدخل في شؤوننا والاستيلاء على امكانيات وحقوق الآخرين بدون اي وجه حق. فالغرب مازال يمتلك الكثير من عوامل القوة والحيوية ومن اساليب تجديد نفسه.. فالمسألة لا يمكن تبسيطها. كما ان بروز عوامل النهضة لا يعني ان النهضة ستقود غدا إلى ثراء في المجتمعات الاخرى يشبه الثراء الذي حققته اوربا، بل يعني فقط ان الشروط والظروف باتت ملائمة اكثر من السابق لكي تعود الامور إلى مستقراتها الطبيعية وان اليد الخارجية التي كانت تفرض نفسها على الاحداث سيصيبها الضعف والشلل اما ما يتعلق بانموذج النهضة ومضامينها فهذا موضوع آخر لم نتطرق اليه على اهميته العظمى. ونعتقد ان المسلمين ان استطاعوا فهم ما يجري حولهم. واستطاعوا ان يضعوا انفسهم في المواقع الصحيحة، ويتخذوا السياسات والمواقف الصحيحة، فانهم سيتمكنون من ادخال الكثير من المضامين الراقية والسامية لترتبط عملية النهضة ليس بالعامل المادي فقط، بل بالعوامل الانسانية والمعنوية والخلقية ايضا. والله اعلم وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين

الفصل الخامس

الحكومة الاسلامية والحكومة الوضعية

هل الحكومة الاسلامية مفهوم يختلف عن مفهوم الحكومة الوضعية ام هي مجرد شكل من اشكالها. وفي حالة وجود الاختلاف فاين يقترب المفهومان واين يفترقان؟ وهل الخلاف هو في الدرجة ام في النوع؟

من اجل الاجابة على هذه الاسئلة لابد ان نوسع من دائرة البحث. فالحكومة هي في المحصلة نتيجة وليست سبباً.

ـ الفكر الوضعي يفرز حكومة وضعية، والفكر الاسلامي يفرز حكومة اسلامية.

ـ التجربة الوضعية تفرز حكومة وضعية، والتجربة الاسلامية تفرز حكومة اسلامية.

ـ المجتمع الوضعي يفرز حكومة وضعية والاجتماع الاسلامي يفرز حكومة اسلامية.

هناك اذن، حالتان تختلفان في مقدماتهما وفي اهدافهما ومراميهما، كما تختلفان في مرجعيتهما ومركباتهما او بناهما.

١ ـ الحالة الوضعية هي الاعتراف بالواقع والحس والمادة دون ما سواها. انها ترى الحقائق عبر المشاهدة والاختبار والحس. انها ـ في جوهرها ـ تنشأ من حركة احادية تبدأ بالانسان / الفرد لتنتهي اليه. فالوضعية كما نظر لها الفيلسوف اوغست كونت(١) في القرن الماضي وكما نشأت منذ ان نشأت البشرية على الارض، هي عدم الاعتراف الا بما يمكن للمشاهدة وللتجربة ان تبرهنه. اي الاعتراف بالمحسوس والملموس في عالم المادة. لذلك كل شيء يجب ان يجسد

(1) August comte, Cours de philosophie positive 1830-1824.

ويأخذ شكلا وحجماً بما في ذلك (ال) رب نفسه.

العالم الدنيوي هو كرسي (ال) رب وهو مركز الاكوان وعيسى عليه السلام لم يعد مرسلاً ونبياً، بل حول الى رب. الفكر الوضعي لايرضى برب لايراه، ولا يلمسه ولا يحسه. فآلهة الحالة الوضعية يجب ان تكون وضعية ايضاً: اصنام، حيوانات، شموس وكواكب، حكام ورجال وطبيعة، الخ. والانسان في الحالة الوضعية لايمكن ان يكون الا فرداً معبوداً، او حيواناً متطوراً او آلة متقدمة، الخ.

٢ـ اما الحالة الاسلامية، فتختلف في مقدماتها وفي نهاياتها. فهي لاتنكر الحالة الوضعية، ولاتنكر المحسوس والملموس والتجربة والمادة. انها تعترف بكل هذه الامور وتسعى لمعالجتها وموضعتها بافضل شكل ممكن؛ بمعنى ابقائها تحت السيطرة. فلا تفلت او ترتد او تسود.

فهي لا تعترف بالوهيتها او كونها المرجعية الاولى او الاخيرة. فلا ترى الوهية لا للمادة ولا للانسان ولا للطبيعة ولا للاكوان الا الله سبحانه وتعالى. خالق السموات والارض والاكوان والحيوات والاشياء كلّها. «ليس لاوليته ابتداء ولا لازليته انقضاء». «هو الاول لم يزل والباقي بلا اجل». «لا تقدره الاوهام بالحدود والحركات، ولا بالجوارح والادوات». «لا يقال له متى، ولايضرب له امد بحتى». «الظاهر لا يقال مما، والباطن لايقال فيما». «لا شبح فيتقضى ولا محجوب فيحوى». «لم يقرب من الاشياء بالتصاق ولم يبعد عنها بافتراق».

اما الانسان في الحالة الاسلامية فهو المستخلف على الارض. انه ليس فقط الانسان الفرد، بل هو اضافة لذلك الانسان / النفس او الانسان / الفطرة. هو الانسان الاجتماعي او المدني. هو الانسان الذي يكدح الى ربه كدحاً، والذي علمه الله الاسماء وأودع فيه من الصفات والخصائص ما اودع. فالانسان هو ظل الله على الارض. والمستخلف من الله عليها. استظلال بشروط، واستخلاف بقيود. اعرف نفسك تعرف ربك واعرف ربك تعرف نفسك. الاسلام يعظم الانسان ايضاً، لكنه لايقف عنده، ولا يجعله مركزاً، بل يضعه في مركزه اللائق والذي عبره

فقط تتكشف عناصر ملائكيته وانسانيته وزكاوته. فهو يحيطه ويذكره كيف خلق والى اين المصير. فالانسان هو ابعد ما يكون عن الاحادية او الآلية، لا في علاقاته ومحيطه ولا في تركيباته وذاتياته. «الانسان ذو معرفة يفرق بها بين الحق والباطل»[١] «الانسان معجون بطينة الألوان المختلفة والاضداد المتعادية»[٢] انه مركب معقد متنوع الحركات، عديد الاتجاهات، يحمل الاضداد والتكامل سواء في داخله او مع كل ما يحيط به. ان تحول الى بداية ونهاية والى مركز وربوبية، فان الذي سيطغى هو الانسان/ الفرد/ الحاجة/ الرغبة/ الوحشية/ على حساب الانسان / النفس / العقل / الفطرة / العلم / النظام / الرقي ، أو على حساب الانسانية جمعاء . فالانسان الذي قال عنه الرحمن «اني جاعل في الارض خليفة» هو ذاته الذي يمكن ان « يفسد فيها ويسفك الدماء» (البقرة / ٢٠).

من هذا المنطلق ينشأ مفهومان للانسان، وبالتالي للاجتماع الانساني.

ومن هذا المنطلق ينشأ مفهومان للاهداف والمطالب التي ينبغي للانسان وللاجتماع على افتراض انه يوجد اختلاف او تناقض بينهما.

ومن هذا الاختلاف ينشأ دوران او واجبان للحكم والحكومة، وللسلطة والدولة.

فالوضعية كما تطورت تاريخياً في الغرب نشأت من السعي لحل سلسلة تناقضات. اذ نرى عند دراستنا لسياق التطور لمفهوم الدولة والحكومة في الغرب ان التأسيسات الاولى غير المتوازنة والاحادية، قد ولدت بالتدريج حلولاً ناقصة واحادية افقدت الرؤية الغربية السائدة التوازن المطلوب. فالانحراف او اللاتوازن في المرحلة السابقة كان يحل عبر بديل يشكل بدوره انحرافاً ولاتوازناً جديداً. فالمشكلة القديمة يتم حلها عبر طرح جديد، يلغي القديم ولايقيم توازناً

---

١ ـ نهج البلاغة.

٢ ـ نهج البلاغة.

جديداً، بل يقيم مقدمات مشكلة جديدة بسقوطه من جديد في الحلول الاحادية غير المتوازنة.

- غلو واحادية في المعتقدات المافوق طبيعية surnatural والثيولوجية، ولدت غلواً واحادية في المعتقدات الطبيعية (natural, scientifique, positivisme experimental).

- غلو واحادية في الروحانيات (spirituel) ولدت غلوّاً وأحادية في الماديات (matevialism , temporel).

- غلو واحادية في الميتافيزيقيا ولدت غلواً واحادية في الفيزيقيا.

- غلو واحادية في الجماعية (communautaire) ولدت غلواً واحادية في الفردية (individualisme)؛

- غلو واحادية في السلطوية (الملكية او الحكم والواحد Monarchie) ولدت غلواً واحادية في الشعبية او الاجتماعية او الحرية (popularisme, socialisme, liberalisme)؛

- غلو واحادية في الجبر ولدت غلواً واحادية في الارادة والاختيار؛

- غلو واحادية في النظام (ordre) ولدت غلوا واحادية في التقدم (progres) والثورة révolution.

فالثنائية التي تطورت في الغرب، لم تكن تعدد الاثقال في ميزان واحد، او اختلاف المركبات في كل واحد، بل كانت نظرية الاضداد والوصول الى الوحدة عبر نفي النفي.

ان دراسة علمية ومنصفة لتاريخ الدولة الوضعية في الغرب سيبين هذه الحقيقة المتمثلة في اختلال مفهوم التوازن وتأسيس تجربة تحمل في جوهرها سلسلة من التناقضات وسمات التطرف والغلو في معالجة المشاكل الانسانية والاجتماعية.

ثلاث زوايا لتاريخ ومقومات الدولة الوضعية

اولاً: تطور النظرية

هناك نظريات عديدة في الغرب لنشوء الدولة ثم الحكومة. وهذه نظرة سريعة فيها بعض التسلسل التاريخي لنشوء هذا المفهوم، وسيلاحظ بوضوح ان كل مرحلة تسعى لنفي المرحلة السابقة، رغم انها لابد ان تحمل ايضاً بعض خصائصها وسماتها.

نظرية «الحق الالهي»

تواصلاً مع النظريات القديمة التي كانت تجعل الحاكم إلهاً، فان تعاليم القديس بول التي فصلت بين الايمان لتجعله شأناً فردياً، والتشريع لتجعله شأناً وضعياً، فتركت لقيصر الدولة والتشريع، و «للرب» الايمان والاعتقاد؛ قد وجهت الكتّاب المسيحيين، من تورتيلين (Tertulien) الى عمانويل مونيه (Emmanuel Mounier) للقول بان السلطة السياسية قد اوجدت من قبل الرب لاشباع مطامح الجنس البشري. فصارت طاعة الرب هي طاعة الملك او الامير، وحكم الاخير هو حكم الرب. ولعل اكثر المواقف تطوراً في هذا الاطار هو موقف سانت اوغستان Saint Augustin اعتباراً منذ القرن الخامس الميلادي والذي اكّده السانت توماس داكوين saint Thomas d'Aquin في القرن الثالث عشر الميلادي، بأن مصدر السلطة هو الله، لكنه يترك للانسان حرية الاختيار ولا يفرض عليه اي شكل من اشكال الحكومة.

نظرية الدولة / العقد

بعد انهيار نظرية الحق الالهي ظهرت نظرية العقد. ويمكن في هذا الصدد رؤية هذا التطور على صعيدين:

١ ـ العقد بين الحاكم والمحكوم، او بين الملك والرعية، والذي يعتبر الحكم عقداً بين الطرفين لمنع الفوضى والعدوان. واهم ممثل لهذا التيار هو الانكليزي هوبز[١]. هذا التيار الذي كان يركز على اولوية طاعة الحاكم، تعرض لضربة قاضية عندما اندلعت في انكلترا ثورة ازاحت الملك جاك الثاني عن العرش. فحمل اللواء الجديد مواطنه الانكليزي جون لوك[٢] والذي الزم الملك بطاعة العهد واعتبر ان اي نقض للعهد من قبله يعفي رعاياه من طاعته.

٢ ـ مع الثورة الفرنسية، تطورت نظريه العقد الاجتماعي ونشر الفرنسي جان جاك روسو في عام ١٧٦٢ كتابه «العقد الاجتماعي» معتبراً ان الافراد في المجتمع ينظمون فيما بينهم عقداً اجتماعياً ليس من اجل طاعة الحاكم ـ كما كان يقول هوبز ـ بل الالتزام بالارادة الكلية للمجتمع. فالسلطة السياسية هي ارادة المجموع كما يقررها عموم المواطنين.

النظرية الديالكتيكية للدولة

رأى هيغل في كتابه Philosophie du droit الذي كتبه عام ١٨٢١ الامر منظوراً اليه من طبيعة الانسان ذاتها اي من الزاوية الفلسفية بدلاً من الزوايا التنظيمية. فالانسان يحمل في داخله تناقضاً او جدلية (الديالكتيك) بين فرديته التي تدفعه للبحث عن مصالحه الخاصّة، وبين عقله الذي يدفعه للأخذ بأن شخصيته لا يمكن ان تزدهر وتجد مجال انفتاحها وتحقيق مصالحها الا في اطار المصلحة العامة. اي ان هناك صراعاً بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة، وان الدولة هي نقطة التوافق بين هذين الضدين، اي بين الفرد والجماعة، او الخاص والعام، الخ.

---

١ ـ Hobbes في كتابه، Léviathan الصادر في ١٦٥١.

٢ ـ john Locke في كتابه الصادر في ١٦٩٠ .Traités sur le gouvernement civil

وقد اخذ ماركس ـ تلميذ هيغل ـ «الديالكتيك الطوباوي» لهيغل حول الدولة وبنى عيه مفهوم «الديالكتيك المادي» والقائل بان الدولة هي اداة في الصراع بين المصالح الخاصة والعامة، او بين الطبقة السائدة والطبقة المسودة. وان الدولة التي تمثل مصلحة خاصة تأسر مصالح الطبقات الاخرى لتخضعها لمشيئتها وارادتها.

نظرية الدولة / الامة

بعد ان شهدت نظرية الدولة تطوراً من الحق الالهي الى كونها عقداً بين الحاكم والمحكوم او بين المواطنين، اي النظريات التنظيمية للدولة. وبعد ان شهدت تطوراً في المفهوم الفلسفي باعتبارها نقطة التصالح او الصدام بين التناقضات الفرديه والاجتماعية، كما هو الامر لدى هيغل وماركس، شهد مفهوم الدولة تطوراً جديداً أخذ بعداً حقوقياً تمثل بقيام مفهوم الدولة / الامة. فحسب هذا المفهوم الذي تطور مع نشوء وتطور مفهوم القوميات في اوروبا، فان «الدولة هي التجسيد الحقوقي لهوية الامة»(١). فالدولة هي المؤسسة التي تمسك بمقاليد السلطة السياسية والتي تمارس سلطتها باسم الامة. انها الموقع الذي يحقق القدرة بعد ان اخذت طابعها المؤسساتي والحقوقي والقيمي.

ومهما يكن الغطاء الحقوقي او القانوني الذي دافع عنه انصار التيار الا ان الكاتب الالماني المعروف ماكس ويبر والكاتب الفرنسي ليون ديكيه Duguit واللذين يغلب على نظرياتهما الطابع السوسيولوجي اضافة للطابع القانوني، لم يريا الدولة الا كمظهر من مظاهر العنف والقوة والتسلط.. يرى ديكيه(٢) بان الدولة هي المحصلة الخالصة للقوة فيقول: «كان الحاكمون دائماً الاكثر قوة في المجتمع، انهم كذلك الآن وسيبقون هكذا... فالحقيقة البسيطة التي لا يمكن ردها

---

(1) AEsmein Eléments de constitutionnel 1895droit.

(2) Duguit, traité de droit constitutionnel 1927,tl.p32.

هي تلك الامكانية التي يملكها البعض والتي تسمح لهم باعطاء الاوامر الملزمة بالقوة المادية. فالدولة هي احتكار القدرة على إلزام الاخرين، والتي تمسك بها فئة اجتماعية. انها قدرة الاكثر سطوة في السيطرة علىالاكثر ضعفاً». ويقول ماكس ويبر بان الدولة «هي الجماعة السياسية التي تنجح في احتكار القدرة المادية لتطبيق الشرعية». وان المعنى الخاص الذي يعطيه ماكس ويبر للشرعية هي نسبيتها، مؤكداً على الجانب الاجتماعي قبل الحقوقي. فالدولة شرعية اذا ما اقر لها المواطنون بواجب الطاعة.. وان الشرعية التي لا تستدعي اللجوء الى وسائل الضغط تتأتى إما من شخصية الزعيم او من التقاليد الملكية او الحق الالهي، او من العقل حيث تضبط القواعد والقوانين سلوك الحكام انفسهم.

ثانياً: العقل أسير الواقع وليس العكس

شهد العالم الغربي خصوصاً فيما سمي بعصر التنوير والاكتشافات، تطور النظريات العلمية الحسية القائمة على العلوم الطبيعية او العلوم التطبيقية (Les sciences exactes ou naturelles)، او النظريات الجغرافية التي ارتبطت بخروجه مستعمراً لثروات البلدان والامم الاخرى. اصبح الغرب بحاجة الى تطوير نظامه الاجتماعي والسياسي القادر على مواكبة التطورات المادية الجديدة وتنظيم وتسجيل مكاسبه ومغانمه الداخلية والخارجية بدون اية اوهام. كان لابد للتنظيمات الجديدة من ان تقولب وتعيد تكييف اي مكون تنظيمي او قيمي يقف في طريقها (الدين، الكتل الاجتماعية القائمة على رابطة الدم، الخ)، كان لابد لهذه التطورات ان تتوجه للانسان / الفرد باعتباره العنصر الطبيعي الوحيد المجسد والمحسوس والقابل للتجربة والذي يمكن ان يؤطر كمواطن وكقاعدة رئيسية يقوم عليها التنظيم الاجتماعي. فالموضوع السياسي والاجتماعي بحاجة الى ذات. والذات (sujet) هي الانسان الفرد الذي يمكن المسك به والتعامل معه. تماما كما ان الموضوع الميكانيكي بحاجة الى الالة، والموضوع الفيزيائي

الى الكتلة، والموضوع الكيماوي الى العنصر، الخ. فالدين، او مفهوم الجماعة، او اي مفهوم لا يمكن لمسه او الاحساس به او التعامل معه حسب الادوات المختبرية، او الاختبارية، فهو خارج عالم العلم والحقيقة، وبالتالي خارج القوى التي يجب ان تتشكل منها التنظيمات الحديثة. هذه هي المقدمات العلنية والخفية التي سمحت بالانتصار الحاسم للدولة الوضعية والعلمانية، وتحولها الى اطروحة اولى اخضعت الطروحات الاخرى لمنطقها ومصلحتها. نقول (الانتصار الحاسم) لان الدولة الوضعية كانت امراً كامناً في عموم التجربة الغربية خصوصاً منذ التجربة الرومانية ودخول الانحرافات في مقومات الفكر المسيحي وتخليه عن دوره التشريعي.

وعند دراسة فكر اوغستكونت (Cours de philosophie postive) Auguste Conte والذي يعتبر الاب الحقيقي للمدرسة الوضعية، سنرى انه يلخص تاريخ الدولة الأوروبية عبر ثلاث مراحل هي ارهاصات للنظريات التي اشرنا لبعض منها في مقدمة بحثنا، والتي تلخص خط التطور من الدولة القائمة على الماورائية وصولاً للدولة القائمة على الوضعية والحسية. هذا التلخيص يوضح الكثير من المقدمات والاسس التي تقوم عليها الدولة الوضعية الحديثة.

ـ المرحلة الاولى من التطور هي التيولوجية théologie (او ما يترجم خطأ عندنا بحكم الرب او الاله).. ان من يهيمن هنا هو اللاطبيعي او المافوق طبيعي surnaturel. والذي يأخذ في التعابير السياسية مفهوم المَلَكِية التي تقوم علاقاتها ويقوم نظامها السياسي في اطار الحق المقدس.

ـ اما المرحلة الثانية فهي مرحلة الميتافيزيقيا، اي الماورائية. وهي الفلسفة التي انتصرت بعد تلقى الفكر التيولوجي ضربة قاضية مع قيام الثورة الفرنسية. فشهدت المرحلة الجديدة انتصار الفكر السياسي المجرد abstait، ذلك الذي يقوم على مبدأ الحقوق الفردية ومفهوم العقد. فبدل مبادئ المافوق طبيعي

تطورت مبادئ الوحدات او الكيانات المجردة او المعنوية، كفكرة الدولة المطلقة، كما عند هيغل.

ـ اما المرحلة الثالثة فهي ما يسمى بالمرحلة العلمية أو الوضعية. اذ سعى التطور في الغرب الى تجاوز المافوق طبيعي (المرحلة الاولى) وإلى تجاوز مفاهيم الوحدات او الكيانات او الهويات الميتافيزيقية (الماورائية) وما يرافقها ليتم الالتصاق بالواقع الملموس المحسوس والقائم على المراقبة والتدقيق العلمي.

لذلك كانت مهمة او غست كونت هي مهمة مزدوجة: نقد الماضي وبناء المستقبل القائم على الحقيقة الوضعية.

اعطيت الاولوية لمفهوم التقدم على مفهوم النظام. ومفهوم الفردية على مفهوم الجماعية. ومفهوم المادة على مفهوم الروح. ومفهوم القوة على مفهوم العدل، وغيرها من مفاهيم تتجاوز المراحل السابقة وتتطابق مع التطورات التي حصلت مع المرحلة الجديدة.

ثالثاً: الانحرافات الاولى تقود الى نتائج خطيرة

وقبل الانتقال للنقطة الاخرى لابد ان نؤكد ما ذكرناه سابقاً من ان الوضعية الحديثة لا نجد تاريخها فقط في عصر التنوير والاكتشافات العلمية كما يتم تصويره. بل هي حالة نمت بالتدريج في اوروبا وعبر ارهاصات كثيرة وتنمو في اي مجتمع آخر عندما تحصل بذور الانحرافات داخل خطّ التطور (وهو امر يعاني منه المجتمع الاسلامي كما سنعرج على ذلك بعد قليل). فالانحرافات ستترك مساحات شاغرة ان لم تسد فراغها الافكار الصحيحة او القيم النبيلة فان شيئاً آخر سيسد الفراغ. يذكر بيرتراد بادي[١] ان دور المسيحية الرومانية كان

---

(1) Nouvelle Histoire Des Idées (La pensés politique vers la fin du siécle:) Bertrand Badie politiques p.17 et s.Hachette,1987 XVIe.

حاسماً في تطور النظريات السياسية الحديثة.. فخلال قرون ثلاثة اسست الكنيسة خارج الاطار الامبراطوري مؤسسة مستقلة ذاتية.. مؤسسة ليس لها مثيل في اي دين آخر. هذه المؤسسة استطاعت بالتدريج من بناء الكنيسة التي لها موظفوها وقضاؤها ومؤسساتها وطرق عملها، خصوصاً الطقسية والتي تبرر قيام وتجديد بيروقراطية قوية. وتطور الامر لان يقوم بالتدريج تعريف جديد للسياسي والذي اخذ لنفسه طريقاً مستقلا عن الروحي. اي انها افردت للسياسي حقلاً مستقلاً رغم محدوديته، يتمثل في ادارة المدينة. ادارة مفوضة من قبل السلطة الروحية التي ادعت انها تحمل مسؤوليات اعظم.

في القرن الحادي عشر ادى الصراع بين البابا غريغوار السابع والامبراطور الالماني الى ظهور تطورات حاسمة. اذ قادت رغبة الكنيسة في الاستمرار بتعيين ممثليها الكنسيين، الى تأكيد سيادتها في حقلها الخاص، لكنه ادى في الوقت نفسه الى الاعتراف بدور الامراء في حقلهم الخاص ايضاً. ويعترف الكاردينال ديسديدي Deusdedit الى الازدواجية التي تولدت بين الروحي والدنيوي.

حاول البابوات الاستمرار في لعب دور الاوصياء على الملوك والامراء، لكن النظرية الثنائية اخذت طريقها لتصبح حقيقة قائمة. فالبابا كان يتدخل في السياسة مدعياً ان ذلك تدخل استثنائي يقتضيه الدفاع عن الايمان. وهكذا احتفظت الكنيسة بالحقل المعنوي، لتحتفظ المدينة بالحقل الدنيوي، وذلك حسب تعبير سنت بيرنارد في القرن السابع عشر.

ولكي لاتصبح يد الامراء هي الاعلى طالبت الكنيسة بربط سلطتهم بالمصالح العامة، وليس التعبير عن مصالحهم الخاصة فقط. وهو ما ولد لاحقاً الاسس الشعبية للسلطة السياسية: فالشعب يتوج الملك، ليحمي الاخير الاول.

وهكذا، وبالتدريج التقى الفكر الكنسي الجديد مع الفكر اليوناني القديم القائم

على وجود سلطة طبيعية ارضية. والتقى الفكر الارسطي مع فكر سانت توماس عن الانسان الذي يعيش الحقيقة الاجتماعية بشكل طبيعي دامجاً اياها بالفكرة الثنائية المسيحية؛ فالانسان هو في ان واحد عضو في المدينة الدنيوية (Ihumanitas) وكذلك عضو في المدينة الروحية (christianitas). الاولى تتطلب ادخال عمل العقل والحق الطبيعي الذي يفرضه الامير وضرورة الطاعة وتنفيذ الواجبات المدنية. اما الثانية فتقوم على الطرف الاخر الى الحالة الغيبية والماورائية، وتقوم على البعث والرسالة، ويتم الوصول اليها عن طريق الايمان وليس العقل. يقول بيرتراد بادي: ان هذا العمل كان ضخماً للغاية، اذ ادخل العقل والحق الطبيعي في تاريخ الافكار الاوربية.. وعلى الصعيد السياسي المحدد فهو قد رسم اطار المدينة التي تمتلك طريقتها الخاصة لتأسيس شرعيتها القائمة على اسس عقلانية. بالمقابل اعترف «رجال الدين théologien» بضرورة طاعة الامراء بما فيهم الملحدون ماداموا عادلين وتتطابق اعمالهم مع العقل. هذه هي ايضاً بعض المقدمات لنشأة ما يسمى بالدولة الوضعية والدولة اللائيكية (العلمانية).

بالمقابل تطورت فكرة الفردية من رحم فكرة الجماعية والجماعة. فلوقت طويل اعتبرت الكنيسة ان اي تطور للفكرة الفردية هو انتهاك للجماعة المسيحية. لكنه منذ القرن الرابع عشر تطور في داخل الكنيسة. خصوصاً في اطار الفكر الانجيليكي ثم الفرانسيسكي الذي يقول بان الفرد ـ والفرد فقط ـ هو الذي يمكن ان تناله المعرفة. وهكذا تراجعت فكرة الجماعة السياسية امام فكرة اتحاد الافراد، مهددة بذلك شرعية الكنيسة ككل.

مقابل فكرة العقل اكد سكوت (Duns Scot) واوكام (Guillaume dOccam) فكرة الارادة volonté. فارادة الافراد هي بمفردها القادرة على تأسيس النظام الدنيوي. وهكذا تراجعت فكرة الحق الطبيعي، لتحل محلها فكرة

التضامن القائمة على التعاقد القابل باستمرار للتغير، مؤسسة بذلك حقاً وضعياً وليس طبيعياً.

وهكذا تولدت افكار ثلاث ترتبط ـ بقوة ـ بعضها ببعض؛ شكلت المقدمات الاولى للحداثة:

ـ فكرة الارادة المتعاقدة المؤسسة للحياة المدنية موجدة مقدمات نظريات العقد الاجتماعي؛

ـ فكرة الفرد المتحرر من وصاية الجماعة؛

ـ واخيرا فكرة الحق الوضعي، اي النظام الوضعي الذي يقوم على الارادة وليس على نظام خارجي او طبيعي.

الدولة والولاية في المفهوم والتجربة الاسلاميتين

مفهوم الدولة

ان مفهوم الدولة او السلطة او الامرية هو مفهوم عام وشامل. صحيح ان مفهوم الدولة قد يختلف حسب التجربة الاسلامية عنه في التجربة الغربية. ففي الغرب تطورت نظرية الموقع والمواطنة والطبقية بشكل يختلف عن التجربة الاسلامية، وهو امر لامجال للتفصيل فيه حالياً. لكن هذا الاختلاف هو في بنية الدولة وليس في ضرورتها كمنظمة او كأداة ضرورية لاي اجتماع. فالدولة حاجة لكل المجتمعات ولكل التواجدات بغض النظر عن الاختلاف في تركيباتها واساليب عملها والفلسفة التي تقام عليها والاهداف التي تطمح لتحقيقها.

ان الدولة، اية دولة يجب ان تحل على الاقل مسألتين رئيسيتين هما:

- العلاقة بين الانسان / الفرد والجماعة او الجسم الجماعي؛
- وان تقيم السلطة العامة.

فهناك مشترك رئيسي بين الحالتين وهو ان المنظمتين هما نتاج حالة وضعية وانهما كلتيهما تقيمان إمرة او سلطة. فالامام علي عليه السلام عندما سمع صيحة الخوارج القائلة: «لا حكم الا لله»، قال: «كلمة حق اريد بها باطل، نعم، انه لا حكم الالله، ولكن هؤلاء يقولون: لا امرة؛ وانه لابد للناس من امير بر او فاجر..»[1]

فالدولة بالضرورة مفهوم وضعي وتعكس توازناً معيناً للقوى الاجتماعية. يقول امير المؤمنين عليه السلام «لقد كنت امس اميراً، فاصبحت اليوم مأموراً، وكنت امس ناهياً، فاصبحت اليوم منهياً، وقد احببتم البقاء، وليس لي ان احملكم على ما تكرهون»[2].

---

١ ـ نهج البلاغة ص ٨٢.

٢ ـ نهج البلاغة ص ٣٢٣ ـ ٣٢٤.

فالدولة ـ مجردة عما عداها ـ تحمل (بالتعريف الاول لها) مفهوم اليد القاهرة والحكم بالغلبة. فمصدر الدولة لغوياً في «لسان العرب»، هي: «العقبة في المال والحرب سواء» و «الدولة بالفتح في الحرب ان تُدال احدى الفئتين على الاخرى، يقال كانت لنا عليه الدولة.. والدولة بالضم، في المال، يقال: صار الفيء دولة يتداولونه مرة لهذا ومرة لهذا».

هذا المفهوم اللغوي الذي يعكس في الحقيقة مفهوم الدولة تاريخياً وعملياً لا يختلف عن المفهوم الذي تعطيه مختلف النظريات الغربية عن الدولة التي هي السلطة العامة التي تمارس سلطتها على اقليم معين. فهذا انجلز مثلا يلخص مهمة الدولة والسلطة الناجمة عنها معتبراً انها تقوم على مهمتين رئيستين: جمع المال (الضرائب) وتوفير اداة القوة (الحرب).

اذن لابد من الدولة ولابد من وجود الحالة الوضعية. والفارق هو ليس في قيام او وجود هذه الحالة، بل الفارق هو في طبيعة هذا التواجد وفي المكان الذي يحتله والدور الذي يؤديه.

ـ هل تقوم هذه الحالة بذاتها بدون اختلاط، اي طغيان الحالة الوضعية؟

ـ ام تقوم مختلطة متشابكة.. فتتداخل الحالة الوضعية والحالة اللاوضعية؟

ـ ام هناك حالة ثالثة نعتقد ان الاسلام الأصولي هو الذي يمثلها، وتقوم على الاعتراف بالوضعي واحترامه، مع تصريفه وتنظيمه في نصابه وموازينه الصحيحة؟

هذه الحالات الثلاث نجدها واضحة لدى المفكرين المسلمين؛ وهذه عينة لثلاثة مفكرين مسلمين ورؤيتهم لأشكال الدول حسب تعبيراتهم.

مفكرون ثلاثة واشكال ثلاثة من الحكومات في التجربة الاسلامية

تناول المفكرون المسلمون مسألة الحكم تحت عنوان الدولة او الامارة او المُلك او الولاية او الخلافة او الامامة او السلطنة او الحكومة او غير ذلك من عناوين يكشف كل منها الخلفية النظرية التي تقف عليها انواع السلطات ومرجعيتها ومدى علاقتها بالعالم الوضعي او العالم الماورائي، او عالمي الغيب والشهادة.

اولاً: الحكومة الدينية

١ ـ **ابن المقفع**: يدرج ابن المقفع هذه الحكومة تحت عنوان «ملك الدين». وهي تصريف امور الناس والسياسية من خلال تطبيق الشرع فيكون العدل والرضى، فيقول: «اما ملك الدين فإنه اذا اقيم لاهله دينهم، وكان دينهم هو الذي يعطيهم ما لهم، ويلحق بهم الذي عليهم، ارضاهم ذلك، ونزل الساخط منزلة الراضي في الاقرار والتسليم»[(١)]

٢ ـ **ابـن خـلدون**: ويسميها بالخلافة. وفيها تضمن المصالح الدنيوية مشتقة من ضمان المصالح الاخروية. يقول ابن خلدون: «الخلافة هي حمل الكافة على مقتضى النظر الشرعي في مصالحهم الاخروية والدنيوية الراجعة اليها. اذ احوال الدنيا ترجع كلها عند الشارع الى اعتبارها بمصالح الاخرة، فهي في الحقيقة خلافة عن صاحب الشرع في حراسة الدين وسياسة الدنيا به».. ان مُلكها قائم على «منهاج الدين ليكون الحل محوطاً بنظر الشارع»... حيث يقف ضد المُلك القائم على التغلب والقهر والظلم: «فما كان منه بمقتضى القهر والتغلب واهمال القوة العصبية في مرعاها فجور وعدوان ومذموم عنده

---

١ ـ ابن المقفع، الادب الكبير، ص١١١.

كما هو مقتضى الحكمة السياسية»[1]

٣ ـ **ابن الازرق**: ويسميه «المقام الاول» وهو «الخلافة بدون مُلك»، و«ذلك حين البراءة منه، والتنكب على طريقه في اول الامر استغناء عنه بوازع الدين كما كانوا عليه من ايثار الحق اولاً وغضاضة البداوة المعينة عليه ثانياً»[2]

ثانيا: الحكومة السياسية

١ ـ **ابن المقفع**: ويسميه «مُلك الحزم»، ويقول: «واما مُلك الحزم فانه يقوم به الامر. ولا يسلم من الطعن والتسخيط. ولن يضر طعن الذليل حزم القوي»[3]

٢ ـ **ابن خلدون**: ويسميه «المُلك السياسي» ويرى انها سياسة ناقصة لانها تقوم على السياسة العقلية فقط، فيقول، «اذا كانت هذه القوانين مفروضة من العقلاء واكابر الدولة وبصرائها، كانت سياسة عقلية»...

ثم يستمر موضحاً «وما كان منه بمقتضى السياسة واحكامها مذموم ايضاً، لأنه نظر بغير نور الله ﴿**ومن لم يجعل الله له نوراً فما له من نور**﴾ لأن الشارع اعلم بمصالح الكافة فيما هو مغيب عنهم من امور آخرتهم، واعمال البشر كلها عائدة عليهم في معادهم من مُلك او غيره. قال صلى الله عليه وسلم «انما هي اعمالكم تُردّ عليكم». واحكام السياسة انما تطلع على مصالح الدنيا فقط، ﴿**يعلمون ظاهراً من الحياة الدنيا**﴾، ومقصود الشارع بالناس صلاح آخرتهم، فوجب بمقتضى الشرائع حمل الكافة على الاحكام الشرعية في احوال دنياهم وآخرتهم، وكان هذا الحكم لاهل الشريعة». فحدود المُلك السياسي «هو حمل الكافة على مقتضى النظر العقلي في جلب المصالح الدنيوية ودفع المضار»[4]

---

١ ـ ابن خلدون المقدمة ١٧٠ ـ ١٧١.

٢ ـ ابن الازرق، بدائع السلك في طبائع الملك، ج ١، ص ٩٥ ـ ٩٦، تحقيق وتعليق الدكتور علي سامي النشار، منشورات وزارة الاعلام العراقية.

٣ ـ ابن المقفع، المصدر السابق ،٨ ص ١٧٠.

٤ ـ ابن خلدون، المصدر السابق ص ١٧٠.

٣ ـ **ابن الازرق**: ويسميه بـ «المقام الثاني» بعد اختلاط مفهومي الخلافة من جهة والملك والدولة من جهة اخرى. يقول: «المقام الثاني ـ بعد اختلاطهما وامتزاج الدولة بهما، وذلك عند تدرج البداوة الى نهايتها، تجيء طبيعة المُلك لمقتضى العصبية، وحصول التغلب ثم انفراده بالمجد، مع تحري مذاهب الدين والجري على نهج الحق».

ويقول، كما قال من قبله استاذه ابن خلدون: ان هذه تمثل فترة معاوية ومروان وابنه عبد الملك والصدر الاول من خلفاء بني العباس الى الرشيد وبعض ولده»(١).

وفي هذا الصدد يذكر ابن الطقطقي الفخري في الخلفاء والفقهاء «ان هذه الدولة العباسية ساست العالم سياسة ممزوجة بالدين والمُلك» (الخلفاء والفقهاء).

ثالثاً: حكومة الشهوة والاستبداد

١ ـ **ابن المقفع**: ويسميها «مُلك الهوى» حيث تقوم الاحكام على الاغراض والشهوات بدون ضابط ديني او عقلي او سياسي، فيقول: «اما مُلك الهوى فلعب ساعة ودمار دهر»(٢).

٢ ـ **ابن خلدون**: ويسميها «المُلك الطبيعي» وهذه تقوم على «الاغراض والشهوات» و «آثار الغضب والحيوانية». فيقول «ان الملك الطبيعي هو حمل الكافة على مقتضى الغرض والشهوة»(٣) لأن «مقتضاه التغلب والقهر اللذان هما آثار الغضب والحيوانية» لذلك «كانت احكام صاحبه مجحفة بمن تحت يده من الخلق في احوال دنياهم، لحمله اياهم في الغالب على ما ليس في طوقهم من اغراضه وشهواته، ويختلف ذلك باختلاف المقاصد من الخلف والسلف منهم، فتعسر

---

١ ـ ابن الازرق، المصدر السابق ٩٥.

٢ ـ ابن المقفع، المصدر السابق ص ١١١.

٣ ـ ابن خلدون، المصدر السابق، ص ٤٨.

طاعته لذلك وتجيء العصبية المفضية الى الهرج والقتل..»[1]

٣ـابن الازرق: ويسميه بـ«المقام الثالث» وذلك «عند ذهاب معاني الخلافة ما عدا اسمها، وجريان طبيعة التغلب الى غايتها في استعمال اغراضها من القهر والتحكم في الشهوات والملاذ» ويدل عليه حديث «ان هذا الأمر بدأ نبوة ورحمة وخلافة ثم يكون ملكاً عضوضاً ثم يكون عتواً وجبرية وفساداً في الامة»[2]

الدولة بالضرورة حقيقة وضعية

لقد رأينا عند استعراض تاريخ تطور الدولة الغربية الحقيقة الوضعية للدولة لا فرق في ذلك ان قيل ان الدولة تستند الى الحق الالهي او انها نتاج التناقضات الاجتماعية او انها عقد بين الرعية والحاكم او بين المواطنين انفسهم. وقد يعترض قائل ما بأن حكومة او دولة الحق الالهي قد تختلف عن هذه النظرة. لكن الحقيقة هي انه لا يوجد خلاف من زاوية الطبيعة الوضعية للحالتين، خصوصا بعد ان تم الفصل بين الوضعي والديني، اذ ترك للوضعي مسؤولية التشريع والشأن العام ليختص الديني بالايمان الفردي كما اشرنا. فالدولة، اية دولة، منفردة ومعزولة عما عداها، هي في الحقيقة حالة وضعية، سواء اخذ الامر صفة دينية او غير دينية.

وان الامر لن يختلف في الحالة الاسلامية عن الحالة الغربية. فالوضعية هي نقطة لقاء بين الحالتين ولايمكن ان يكون غير ذلك بمقدار تعلق الامر بمسألة الدولة والحكومة المنبثقة عنها.

الفارق الرئيسي كما سنرى هو ان الوضعية هي نقطة النهاية للدولة في الحالة الاولى، بينما الوضعية هي ضرورة وحاجة من بين ضرورات وحاجات اخرى في الحالة الاسلامية.

---

١ ـ المصدر السابق، ص ١٧٠.

٢ ـ ابن الازرق ج ١ ص ٩٤ و ٩٦.

فالاسلام لا ينكر الحقائق الوضعية، لكنه ينكر ان يقف عندها او ان يجعلها نقطة البداية والنهاية. انه يحتويها ويصرفها لذلك فان شكل التنظيم الاجتماعي الذي تأخذه الحالة الاسلامية لابد ان يتوافق مع نظرته الشمولية القائمة على توازن دقيق بين شتى المركبات. ويتوهم من يتصور ان اعطاء اسم الاسلامية، او تطبيق بعض قوانين الشريعة سينقل حالة الدولة من الحالة الوضعية الى الحالة الاسلامية. لان المعيار هو ليس تطبيق بعض احكام الاسلام او مراعاة بعض مشاعر المسلمين، بل العبرة في تسمية حكومة ما بالحكومة الاسلامية هي بالقاعدة التي تقوم عليها هذه الدولة وبالمرجعية النهائية التي تسترشد بها في تسيير امورها وامور الناس.

ولتوضيح هذه المسألة بشكل افضل، نقول بان الحكومة الاسلامية لابد ان تحمل في جانب من جوانبها حالة وضعية. واننا نعتقد ان الرؤية الاسلامية الكلية اعترفت منذ البداية بان الموقع الذي تلبي فيه المتطلبات الاساسية للحالة الوضعية هو الدولة والحكومة. فالاسلام شأنه شأن اية عقيدة او فلسفة اخرى لابد ان يلبي متطلبات الاوضاع الوضعية، بل يجب التأكيد هنا ان الاسلام اكثر من اية عقيدة او فلسفة اخرى يتعمق ويتحرى بكل موضوعية وبكل تفرع للاجابة افضل ما يمكن على ضرورات الحالة الوضعية.

لكن الفارق بين الاسلام وما عداه هو ان الفكر الآخر يقف في هذه الحدود اما في اطار الانكار الكلي للدين، او بتحريف الدين وجعله مسخراً لمتطلبات النظرة الوضعية ولا شيء سواها. فبدل ان تكون النظرة التوحيدية العدلية الشمولية المتوازنة التي تقوم عليها الاحكام والتنظيمات الاسلامية هي المدخل الفلسفي والفقهي لمعالجة المسائل، تصبح النظرة الوضعية هي المدخل الفلسفي والمرجعي، بما في ذلك تكييف الدين نفسه وفصله عن الامور العامة.

ان الاخذ ببعض الاحكام كأن تأخذ التشريعات المدنية ببعض احكام الاحوال الشخصية او بعض احكام الحدود او بعض مسائل الوقف وما الى ذلك، هي مواقف

قد تعبر عن مدى الضغط الاسلامي الشعبي على الدولة والحكومة، لكنها لاتجعل من الدولة دولة اسلامية.

فخلافاً للنظرات التجزيئية او الاحادية، فان توحيدية الاسلام وعدليته وتوازنه وشموليته يؤسس منذ البداية الحقيقة متكاملة.

ـ فلا انفصام او انفصال بين الدنيوي والاخروي؛

ـ ولا انفصام بين المادي والروحي؛

ـ ولا انفصام بين الفردي والجماعي؛

ـ ولا انفصام بين المؤقت والدائم، او بين الشاهد والغائب (الغيب والشهادة) او بين الماورائي والوضعي، او بين القضاء والقدر، او بين الجبر والاختيار، او بين النظام والتقدم.

واينما توجهت في القرآن الكريم فستجد امامك ارتباط الدنيوي بالاخروي، وارتباط الايماني والغيبي بالوضعي والعلماني. ففي مواضع عديدة يرتبط فيها ايراد كلمة الغيب مع كلمة الشهادة كدليل على التكامل والوحدة بين العلمين وبين العالمين. فالاسلام لم يتنكر للوضعي ليعترف به لاحقاً، والاسلام لا يمكنه ان يتعامل مع الوضعي دون ان يربطه بالغيبي والروحي، كل في موقعه ودوره ومهمته.

فالوضعي لا يغيب عن الاسلام. فله مكانه ودائرته. ولكن الوضعي لايستبد بالاسلام ولا يتحول الى مرجعية وحيدة ومقياس فريد للحكم على الحق والباطل، والصحيح والخطأ، والجميل والقبيح. فدائرة الدين لن تكتمل الا بارتباط الوضعي بالغيبي.

لذلك يفرد الاسلام دائرة واضحة تنظم الحالة الوضعية وتعكس اتجاهاتها وتوازنات القوى فيها. هذه الدائرة هي الدولة، او السلطة او الحكومة او المُلك، او مشتقاتها الكثيرة حسب التجربة الاسلامية.

لذلك قلنا ان الدولة هي بالضرورة حقيقة وضعية. انها الحقيقة التي تعكس الغلبة او التوازن الاجتماعي في لحظة معينة. انها الاداة او التنظيم الذي عبره يتم

التعامل مع الناس، كل الناس وعلى اختلاف مشاربهم وميولهم ومواقفهم ومعتقداتهم وتقسيماتهم.

فهذا امير المؤمنين عليه السلام، لا يرى الدولة الا توازن قوى، ولا يرى دولته على الناس عبر حقه فقط، بل يراه عبر مواقفهم ايضاً فيقول: «لقد كنت امس اميراً، فاصبحت اليوم مأموراً، وكنت امس ناهياً، فاصبحت اليوم منهياً، وقد احببتم البقاء، وليس لي ان احملكم على ما تكرهون»[1].

ويقول ابن خلدون «واحكام السياسة انما تطلع على مصالح الدنيا فقط»[2]

فاذا كانت الدولة هي الحقيقة المطلقة، كما عند انجلز. او كانت دولة الطبقة السائدة كما عند ماركس، وانجلز، او كانت دولة الحق الالهي كما عند تير تيولن او مونيه او سانت او غسطن او ديكوين، او كانت دولة العقد الاجتماعي كما عند روسو، او كانت دولة الحق الملكي كما هي عند هوبز او العقد مع الملكية كما هي عند لوك، او الدولة التي تقوم على القوة كما عند ماكس فيبر، او دولة الاستبداد الشرقي كما عند گارل ويتفوكل...

اذا كانت الدولة هي دولة فرعونية او قيصرية او كسروية او كانت ملكاً عضوضا او ملكاً جبرياً او يزيدية او اموية او عباسية او استبدادية.. اذا كانت الدولة اي نوع من هذه الدول او الممالك، اي الدولة التي لا دين لها او التي اختلط دينها بملكها فاستبد الاول بالثاني وفصل ما بين «قيصر» والرب، فانها ستكون دولة وضعية مجردة وذلك بغض النظر عن الاسم الذي تحمله.

اذا كانت الدولة هي المُلك الطبيعي او المُلك السياسي كما رأينا عند ابن خلدون او مُلك الحزم والهوى كما رأينا لدى ابن المقفع، او المقامين الثاني والثالث كما رأينا لدى ابن الازرق، فانها ستكون دولة وضعية او مقدمة للانتصار الحاسم للدولة الوضعية بنسخها المتطورة او المتخلفة لا فرق في ذلك.

---

١ ـ نهج البلاغة ص ٣٢٣ ـ ٣٢٤.

٢ ـ ابن خلدون، المصدر السابق، ص ١٧٠.

الولاية: نظرية الحكم الاسلامي

ان خطأ وقصور النظرات الوضعية سواء القائمة على مفهوم ما ورائي خرافي او على مفهوم حسي، هو فقدان عنصر التوازن والتوحيد والعدلية والشمولية الذي تقوم عليه.

فهي تلبي حاجة وتهمل حاجيات. اما الاسلام فهو دين التكامل والتوحيد ووضع الامور في نصابها الصحيح.

انه دين الغيب والشهادة.

انه دين الفطرة..

انه دين الحياة..

انه دين المعاملات والعبادات، حيث تصبح العبادة سياسة والسياسة عبادة. فليس هناك مساحة تختص بها العبادة ومساحة اخرى تختص بها السياسة. هناك مواقع ومناصب ترتبط كلها بعضها ببعض بدون انفصال ومساحات معزولة.

ان الفارق بين الاسلام كما جاء على يد سيد المرسلين والتجربة الغربية.(او بعض التجارب في الحياة الاسلامية)، هو ان غياب التوحيد والشمولية والتوازن والعدل يمنعها من التعرف على عناصر الحياة متكاملة.

ـ فاذا اكتشفت اهمية العلم او العقل او التقدم، فيجب التضحية بالنظام، وبالتوازن، لتجعل من التقدم او العلم الهاً جديداً تتعبد به.

ـ واذا اكتشفت اهمية مفهوم العقد او مفهوم الاجتماع او اهمية الانسان / الفرد، فيجب ان تضحي بالحياة الجماعية، لتجعل الفردية الهاً جديداً تتعبد به.

ـ واذا اكتشفت متطلبات الحياة الدنيا، واهمية الحقائق المادية، فيجب ان تضحي بالحياة الروحية واهمية المتطلبات الاخروية والغيبية، لتجعل من المادة الهاً جديداً تتعبد به.

ـ واذا اكتشفت اهمية الناس والامة والشعب وخطل السلطة الاحادية ملكية

كانت او شاهنشاهية او امبراطورية، فانها يجب ان تضحي بالحق وذكر الحقيقة، لتجعل الشعبوية التي يمكن ان تصيب وتخطئ الهاً جديداً تتعبد به.

اذا اكتشفت بعض هذه العناصر او غيرها فنراها تقلب الصورة لتذهب الى نقيضها. اما الاسلام فلديه نظرة ابتدائية، او على الاقل مقومات النظرة الابتدائية ليضع الاشياء ـ كل الاشياء ـ في نصابها ومواقعها. فلا يستبد عنصر بعناصر ولا مقوم بمقومات، ولا ضرورة بضرورات.

الولاية: الخلافة، الامامة

هي المفاهيم التي تميز بين الدولة الاسلاميّة والدول الوضعية.

ان الفارق الرئيسي بين الدولة الوضعية (في اطار التجربة الغربية او اية تجربة اخرى بما في ذلك تجربة المجتمعات الاسلامية قديماً وحديثاً) والدولة الاسلامية كما قامت في فترات وكما يجب ان تقوم والتي يمثل اقرب مثال معاصر لها تجربة «الجمهورية الاسلامية» هو في احتواء مفهوم الولاية للدولة الاسلامية. فالسياسة والاجتماع في الاسلام لا يقفان وحيدين فريدين، بل يقفان كعنصرين متكاملين مع العناصر الاخرى الايمانية والعقلية والعبادية والاخروية.

فاذا تجاوزنا التشويهات التي ادخلتها الانحرافات داخل المفهوم الاسلامي والتي ادخلت الممارسات والمفاهيم غير المتوازنة وغير العادلة وغير التوحيدية وغير الشمولية.. تلك التشويهات التي اقامت دول الاستبداد والمُلك العضوض، الذي «اتخذ الهه هواه» والمناقضة بذلك للحكم القدسي: «ما ينطق عن الهوى»[1].. اذا تجاوزنا تلك التشويهات فسنجد ان الاسلام ابتداء التفت الى سلسلة العناصر اللازمة لحسن اداء الجسم الاجتماعي لعمله ولحسن تواجد الفرد داخله. لا مجموع يسحق الفرد، ولا فرد يستبد بالمجموع، بل تكامل دقيق في اطار الجماعة الصالحة والامة التي تعمل بالمعروف وتنهى عن المنكر. فلكل شيء نصابه

---

١ ـ سورة النجم، الآية ٣.

الذي يستحقه لا أقل ولا اكثر. نصاب لا تحدده الرغبات، بل يحدده تعريف مسبق ومعرفة دقيقة ومتكاملة لخصائص الانسان والجماعة والمتطلبات الكاملة لكل منهما بدون تصنيفات مسبقة وطبقيات او استبداديات او عنصريات او مفاهيم خارجية تناقض الفطرة وما جبل عليه الله بني البشر من خصائص ومواصفات.

ان الاسلام خلافاً لخط التطور الاوروبي، احتوى منذ البداية المفاهيم التي تطورت بالتدريج وبشكل شبه عشوائي داخل المجتمعات الغربية لتولد باستمرار حالة من التشوهات والانحرافات.

ـ الاسلام رأى منذ البداية الحالة الوضعية، ووضعها في دائرتها المناسبة.

ـ الاسلام رأى منذ البداية الحالة العلمية والمعرفية واهمية الرقي والتطور، وربطها بالنظام، ووضعها في دائرتها المناسبة.

ـ الاسلام رأى منذ البداية مفهوم النيابة والخلافة والوكالة والعقد والبيعة والشورى، ووضع المفاهيم لعلاقة الحاكم والرعية بانصاف متكامل ووضع كل شيء في دائرته المناسبة.

ـ الاسلام رأى منذ البداية الاجتماع والمفاهيم الاجتماعية ووضعها في دائرتها المناسبة.

ـ الاسلام رأى منذ البداية الدنيا وطالبَ الانسان للعمل وكأنه سيعيش فيها ابداً، ودافع منذ البداية عن الآخرة وطالب الانسان بالعمل لها وكأنه سيموت غداً.

ـ الاسلام رأى منذ البداية الروحانيات والماديات. وضع الجبر في مكانه ووضع الارادة والاختيار، ووضع كل شيء في مكانه المناسب.

فالاسلام هو دين التوازن، ودين الفطرة والتوحيد. ودين التكامل والعدل والانصاف.

والاسلام هو ثورة دائمة، لان من صفات الله في الاسلام والتي يكدح الانسان نحوها كدحا، هي صفات التوحيد والتكامل والعدل والعلم والقدرة والحق والخلق والصمدية والفردية والاحادية.

الدولة الاسلامية هي دولة الولاية والامة

الدولة والحكومة المنبثقة عنها هي أداة، ووظيفة ونقطة اجتماع الارادات والقوى او تصارعها. الدولة هي مؤسسة او شخص معنوي يلعب دوراً خطيراً وحاسماً في حياة الامم والشعوب والمجتمعات والافراد. فمن يمسك بالدولة، يمسك بالسلطة، فيمسك بالتالي بمفاتيح ومواقع اساسية وحاسمة تتعلق مباشرة بحياة الناس واموالها وامنها وعقائدها وثقافاتها، ليس فقط في حاضرها بل في مستقبلها ايضاً.

هذا الموقع الخطير والحساس لايمكن ان يترك للعفوية او للاعمال الخفية والقوى الخاصة الضاغطة، التي تستطيع عبر هذا الاسلوب ان تصبح السيد المعلن او غير المعلن لمجتمع ما. لذلك حرصت العقائد والنظريات ان تضع الدولة تحت الرقابة والاشراف، وان يكون هناك اسلوب معين لتنظيم سلطاتها سواء من حيث التشريع او التنفيذ او القضاء.

الرقابة والنظام اللذان ينظمان عمل الدولة ومؤسساتها يأتيان اما من القمة، كما هو في الملكية او نظريات الحزب الحاكم او غيرها من مؤسسات.. او من القاعدة عبر الشعب ومجالسه النيابية، أو الاثنين معاً.

التجربة الوضعيه عموماً تطورت وارتبطت بتطور مفهوم الرقابة من القاعدة وطلب تأييدها عبر مفهوم الديمقراطية، الذي يعطي (ولو نظرياً) لجميع المواطنين والقوى والتيارات حرية التعبير والعمل. وهذا مهم بالتأكيد، على الاقل على الصعيد النظري، مقارنة بالحكم الفردي الاستبدادي والذي لا يعترف لافراد الشعب بدورهم، بل يستثمر الدولة ومؤسساتها وسلطتها وشرعيتها لتنفيذ مآربه الخاصة بالضد من مصالح الشعب والامة.

رغم هذه الحقيقة توجد ملاحظتان رئيسيتان:

الاولى: ان معظم التجارب الوضعية والاساسية في العالم لم تتخل في الحقيقة

عن الدور الحاسم الذي تلعبه في القضايا الاساسية والبارزة الهيئات العليا. فجميع الدول الوضعية نظمت ـ بشكل دستوري او عرفي، وبطريقة مؤقتة او دائمة، وبموازين صحيحة او خاطئة ـ مفهوماً وتنظيماً اخر للرقابة والسيطرة على الدولة من اعلى. فهو احياناً الملكية. وفي احيان اخرى المجلس القضائي الامني الذي يتم اختياره. وهو في مواقع اخرى مجلس الاعيان او مجلس للشيوخ او الحكماء، يتم اختيارهم لخبرتهم وحنكتهم وتأثيرهم. وهو في احيان اخرى شخصية تاريخية او فريق من الناس او مؤسسة كمؤسسة الجيش تتصرف وكأنها ضمير الامة وحامية الدستور والنظام. اذن فان التجربة العملية افرزت حقيقة ضرورية لايمكن تركها فارغة. فتركها فارغة لن يعني في المحصلة سوى مجيء قوة معينة تحمل نفس توازن وضغوطات الدولة لتسده وتصبح سيدته.

الثانية: رغم ان الشعب يجب ان يكون صاحب مسؤولية رئيسية وأُولى عن اوضاعه ومصيره ومستقبله ومن يحكمه وشكل الدولة التي تسير شؤونه، الا انه يجب الانتباه الى القرار من القاعدة هو ليس بالضرورة قراراً صحيحاً في كل الاوقات او في كل المسائل. كما ان الوصول الى رأي القاعدة هو ليس بهذه السهولة. فكم من مسألة حاسمة وخطيرة في حياة الامم تم اقرارها وفق اغلبيات هشة، او في ظروف معينة فذهب القرار حكماً، رغم ان القاعدة غيرت من توازناتها واغلبياتها بعد فترة من ذلك. كما ان «الديمقراطية»، كما تبين التجربة تتحيز ايضاً وتؤثر فيها احياناً مراكز القوى التي تعمل خارج اطار الرقابة والاشراف، وتنفعل وتخضع للعاطفة والهوى تماماً كما يخضع الافراد الذين يصنعون هذا المجموع للعاطفة والمواقف الطارئة.

من هنا لابد في الاسلام من حاكمين ومن موقعين ومن رقيبين، كل في موقعه ومكانه يضبط عمل الدولة ويراقبها ويوجهها ويصححها.

١ـ انها بحاجة الى ضمان عنصر العلم والاقتراب اكثر ما يمكن من الحكم الشرعي وهو ما توفره الولاية او الحاكم الشرعي او الولي الفقيه، وهو الفقيه

العادل العالم بزمانه البصير بالأمور والحوادث الحافظ لحقوق الناس كل الناس او كل المواطنين وبغض النظر عن دينهم واتجاهاتهم وافعالهم.

٢ـ انها بحاجة الى رقابة الامة والناس لان الدولة في النهاية هي دولتهم ودولة المسلمين الذين يجب ان يكون لهم رأي ودور ثابت في سياساتها ورجالاتها. وهو امر تقول به الشريعة وتضمنه الولاية؛ رأي لاتستبد به اغلبية على اقلية، ولا تسرقه اقلية من اغلبية بالحيل السياسية وبايجاد موازين قوى جديدة عبر وسائل الضغط والتأثير الشيطاني الخبيث.

ضمن هذه الشروط وعندما تتموقع الدولة ضمن هذين الحكمين، اي حكم الولاية، وحكم الامة، فانها ستأخذ كامل معانيها كدولة اسلامية ليصبح الحكم فيها هو الحكم الاسلامي ولا شيء غير ذلك. لتصبح في آن واحد دولة الاسلام، ودولة الولاية؛ دولة الامة او الشعب. فكل هذه الاسماء تلتقي بعضها ببعض لانها مفاهيم غير متعارضة، بل هي مفاهيم متكاملة ما دام كل منها يحترم موقعه الذي اعطاه الاسلام له، وما دامت تدور كلها في رحاب الاسلام وتأخذ حكمها من حكمه.

فوضعية الدولة ستصبح احدى مقومات قوتها وليس ضعفها. واحدى مقومات عطائها وليس احدى مقومات استلابها واستبدادها وانحرافها.

ضمن هذه الشروط ستصبح الدولة في آن واحد اداة الولاية واداة الامة. فولاية الفقيه كما يتضح من مفهومه وكما برهنته التجربة منذ انتصار الثورة الاسلامية المباركة بقيادة الامام الخميني رضوان الله عليه؛ هو مفهوم (وتجربة) احتوائي، توحيدي يقبل الدوائر الاخرى، وهو شرط وضمان لدور الامة في تقرير اوضاعها وبناء دولتها وليس حاجزاً امامها او استلاباً لدورها. وحركة الامة ومساهمتها ودورها في مستوياتها المختلفة قدرة وقوة لولاية الفقيه او لولاية الامر، لتجتمع في ذلك كل الارادات وتتناسق في ذلك كل الامريات والاعمال الصالحة الآمرة بالمعروف والناهية عن المنكر لتطبيق حكم الله على الارض.

الفصل السادس

الحاكمية الالهية.. حكم الامة والشعب
تعارض ام تكامل ام امر بين امرين

عندما نادى الخوارج لا حكم إلّا لله.. اجابهم الامام علي (ع) «كلمة حق يراد بها باطل! انه لا حكم إلّا لله، ولكن هؤلاء يقولون: لا امرة إلّا لله، وانه لابد للناس من أمير بر أو فاجر يعمل في امرته المؤمن، ويستمتع فيها الكافر، ويبلغ الله فيها الاجل، ويجمع به الفيء، ويقاتل بها العدو وتأمن به السبل، ويؤخذ به للضعيف من القوي، حتى يستريح بر، ويستراح من فاجر»(١).

هذا الخلاف الذي سيظهر مرة بين اصحاب الرأي والحديث، أو العقل والنص، أو الجبر والتخيير، أو الحديث والنص، أو الدين والفلسفة، أو المشروطية والاستبدادية، أو العبادة والسياسة، أو الغيبية والوضعية، يعبر في كل مرحلة، أو في كل مسألة عن القضايا المتناقضة التي يتعرض لها الفكر والممارسة الاسلاميان والتي تستلزم التصدي واعادة التوازن للاطروحة الاسلامية في سعي حثيث متجدد لتقديم التصورات القادرة على مواجهة تطورات العصر وتفاعلات الزمان.

هل تقف الحاكمية الالهية ضد حاكمية الامة والشعب؟ وهل اذا ما أريد إقامة حكم الشعب فان شرط ذلك إلغاء الحاكمية الإلهية ! هل هناك فعلا من تناقض؟ وهل ينطلق التصادم والتنافر من العناصر الرئيسية المكونة لكل من الدعوتين، بحيث لا تنتصر واحدة على حساب اخرى، أم أن لكل من الدعوتين الموقع الطبيعي والمتوازن الذي تحتله، واذا ما تم احترام ذلك فان التكامل والانسجام سيأخذان مجراهما لتزدهر الفكرتان والدعوتان، ويرفدان بعضهما البعض الآخر؟

---

(١) الامام علي، نهج البلاغة، ضبط د. صبحي الصالح خطبة ٤٠، ص ٨٢.

الحقيقة الاولى: الحقيقة الدينية

الحاكمية الالهية: لا يختلف اثنان من المسلمين أن الحاكمية الاولى والاخيرة تعود لله سبحانه وتعالى، لم يقل لا الشيعة ولا الاشاعرة ولا المعتزلة ولا غيرهم بغير هذه الحاكمية، لان ذلك من جوهر الدين والاعتقاد والايمان بعبودية الانسان لخالقه. بل لا يمكن لمختلف الديانات أن تقول بخلاف هذه الحاكمية وإلا سقط المعنى الاول للدين والخالق والخليقة والنشأة والتوبة والعقاب والبعث والجنة والنار.

لكن الامر ليس بهذه البساطة، اذ طالما تتعرض هذه الحاكمية لانواع مختلفة من التحريف والاستلاب، ولا يمكننا هنا إلّا أن نضع عنوانين كبيرين لاشكال الاستلاب نلخصهما كما يلي:

١ ـ استلاب الذات الالهية:

أي عمليات التقمص والتجسيد:

شهد كل اشكال الايمان وكل الديانات السماوية وغير السماوية شكلا من اشكال التجسيد وادعاء الحق الالهي، أما ابتداءً بالنسبة للاديان غير السماوية، أو لاحقا بتحريف التعاليم السماوية. وهذا التحريف هو ليس بالامر اليسير، وهو لا يتعلق بصدق أو سوء النوايا فقط، بل هو بدوره من جوهر الابتلاءات والامتحانات التي تجد مصادرها في طبيعة النفس البشرية، كما جبل الله سبحانه وتعالى هذه النفس.

ان هناك سعيا فطريا للبحث عن خالق او سيد هذا الكون.هذا السعي الفطري قد يأخذ في احد اشكاله السعي البدائي الذي لا يقبل إلّا ببرهان يراه ويلمسه ويشخصه. والقرآن الكريم ينقل هذه الحالة الفطرية أو الجدلية في طبيعة الانسان.. **﴿وإذ قال ابراهيمُ لابيه ازر اتتخذُ اصناماً الهةً اني اراك وقومك في ضلال مبين، وكذلك نُري ابراهيم ملكوتَ السمواتِ والارضِ وليكون من الموقنين، فلما جنَّ**

عليه الليلُ رأى كوكبا قال هذا ربي فلمّا أفل قال لا احب الافلين. فلما رأى القمر بازغا قال هذا ربي فلما افل قال لئن لم يهدني ربي لاكونن من القوم الضآلين، فلما رأى الشمسَ بازغةً قال هذا ربي هذا اكبرُ فلمّا افلت قال يا قومِ اني بريء مما تشركون، اني وجهتُ وجهي للذي فطر السموات والارض حنيفا وما انا من المشركين﴾[1].

هذه التصورات تلخص اسئلة كثيرة ومحاججات طويلة في النفس الانسانية تمثل بمجموعها سعي الانسان للبحث عن خالقه، فمنهم من يهتدي ومنهم من يستمر على ضلاله في مسيرة معقدة يمر عبرها بمخاضات عديدة واسئلة كثيرة يكدح فيهاالانسان إلى ربه وهو ما قد تعبر عنه الآية الكريمة: ﴿يا أيها الانسان انك كادحٌ إلى ربِكَ كدحاً فملاقيه﴾[2].

فالانسان في مسيرته المعقدة الطويلة حاول أن يجد خالقه فمنهم من وصل، ومنهم من اصطنع من آيات الله أو من هواه الهة. انه قد يكون (اشور) كما عند الاشوريين، أو (مردوخ) كما عند البابليين، و(لايوس) كما عند اليونان وقد يكون (جوبيتر) كما عند الرومان، وقد يكون (اللات والعزى) كما عند العرب، و(اهورا مزدا) كما عند الفرس، وهو قد يكون النار أو الماء، أو الجبل أو النهر، وهو قد يكون فكرة أو فلسفة كما عند (بوذا) او (كونفوشيوس) لدى الهنود والصينيين، أو قد يكون نظاماً اجتماعيا أو فكرة شعبوية فتضفي الحلولية الربوبية على الشعب أو الحزب او العلم أو النظام دون أن تعلم انها تسقط ـ ولو ايجابيا ـ في شكل من اشكال التقمص والتجسيد الحسي أو الفكري، والتي قد تتحول إلى اشكال سلبية تماماً اذا ما استحلت المقدس الحقيقي ولم تسر في خطه الطولي وتؤمن بمرجعيتهِ.

---

(١) سورة الانعام، الآيات ٧٥ ـ ٨٠.

(٢) سورة الانشقاق، الآية ٦.

فكما أن النزوع إلى الخالق هو نزعة طبيعية للانتقال من محسوس الحواس الخمس، المحدود، المجزأ، المؤقت إلى محسوس القلوب، الدائم، المطلق، الواحد الاحد. فان النزعة التي تسير بالضد من ذلك هي ايضا نزعة طبيعية كما نرى ذلك في اليهود عندما يتركون كلام الله ليتعبدوا بكلامهم او كما يصفهم الله سبحانه وتعالى: ﴿مثلُ الذين حُمِّلوا التوارة ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحملُ اسفاراً بئس مثلُ القومِ الذين كذبوا بآيات الله والله لا يهدي القوم الظالمين، قل يا ايها الذين هادوا ان زعمتم انكم اولياء لله من دون الناس فتمنوا الموت إن كنتم صادقين﴾[1]، عند النصرانية عندما يتركون خالقهم الحقيقي ليتعبدوا بجسد الرسول والمخلوق: ﴿يا اهل الكتاب لا تغلوا في دينكم ولا تقولوا على الله إلّا الحقّ إنما المسيح عيسى ابن مريم رسول الله وكلمته القاها إلى مريم وروح منه فآمنوا بالله ورسلهِ ولا تقولوا ثلاثةٌ انتهوا خيراً لكم انما الله اله واحد سبحانهُ أن يكون له ولد له ما في السمواتِ وما في الارض وكفى بالله وكيلا﴾[2].

أو عند المسلمين عندما يتركون ما يأمر به الخالق ليتعبدوا بما يأمر به المخلوق..: ﴿يا ايها الذين آمنوا آمِنوا بالله ورسوله والكتاب الذي نزّل على رسوله والكتاب الذي أنزل من قبل ومن يكفر بالله وملائكته وكُتبهِ ورُسله واليوم الآخر فقد ضلَّ ضلالاً بعيداً، إن الذين آمنوا ثم كفروا ثم آمنوا ثم كفروا ثم ازدادوا كفرا لم يكن الله ليغفر لهم ولا ليهديهم سبيلا﴾[3].

هذا السعي بقدر ما يعكس اهمية المحسوسات في حياة الانسان، يعكس ايضا اهمية الغيبيات لديه، وان بؤس الفكر الالحادي المادي كبؤس الفكر الخرافي الاسطوري كلاهما يغرقان في الغلو والتطرف. الفكر الخرافي أو الاسطوري يمدد

(١) سورة الجمعة، الآية ٥ ـ ٦.

(٢) سورة النساء، الآية ١٧١.

(٣) سورة النساء، الآية ١٣٦، ١٣٧.

الحقائق ويخترع التصورات ويعطيها ابعادا وهمية. هذه هي الخطوة الاولى، اما الخطوة الثانية وبعدأن تؤسس الخرافة مكانا في عقله وتصرفه فانها ترتد على حياته الفعلية تنتقص منها وتجعل الانسان عدو نفسه، تسجنه في الاوهام، يعتقد انه يحتضن الحقيقة الشاملة والمطلقة، بينما الحقيقة هي انه يعيش الجهل والمجهول. في حين يقتطع الفكر الالحادي المادي الحقائق ويجتزئ المكونات ليصنع لنفسه فكرة ورؤية تقوم على المباشر والمحسوس فقط. هذه هي الخطوة الاولى. اما الخطوة الثانية، وبعد أن يؤسس المحسوس المحدود أوهاماً وقناعات ناقصة ووهمية لا يستطيع أن يرى غيرها، يبدأ بتأسيس حتمياته ويعلن عن قدرياته كيف سار التاريخ وكيف سيسير، راسماً لنفسه أعلى درجات القدرية والحتمية، معتقداً بها بشكل مطلق وشمولي.

٢ ـ استلاب الموضوعات القدسية:

لا يتمثل الامر فقط بتحرك العوامل الفطرية بشكلها الابتدائي فقط، او بعمليات الانحراف لمن ارتد عن الله سبحانه وتعالى. فنزعة التجسيد والتقمص كانت اقوى من نزعة الايمان لديه، بل يتعلق الامر ايضاً بتحرك العوامل الشيطانية وعوامل الفجور في النفس، فتتحرك نزعة الاستبداد الفعلي أو العقلي لتطلق ممارسات استبدادية جبروتية تنتهي عن طريق الاحكام وتحريفها وادعاء الهيمنة عليها إلى شكل من اشكال تنصيب الانسان نفسه إلهاً معلناً أو غير معلن في الارض، والادعاء بانه يمتلك مفاتيح العلم الالهي الذي لا يقبل نقاشاً أو انتقاداً. فهو كسرى وفرعون وقيصر ويزيد وامثالهم، وهو السلطان الجائر والحاكم الظالم والمفتي أو الفقيه الكاذب، وهو حاكمنا الراهن ودولنا المستبدة التي تعصي الله سبحانه وتعالى في اعمالها وتصرفاتها، وتعتدي على حقوق الله والعباد فتعطل حلالاً وتحلل حراماً، كل ذلك باسم الدين والاسلام.

انه ايضا استبداد النزعات الاجتماعية التي تطلق المفاهيم الشمولية طبقية أو حزبية أو تنظيمية أو علمية أو غير ذلك فتخرج الاشياء من حدودها لتعطيها

الاطلاق، والتي تهدف إلى اسر الانسان وايجاد مرجعية عقلية أو مفاهيمية أو تنظيمية فوق مرجعية الله وحاكميتها. فالالوهية قد تأخذ شكل النظام الاجتماعي فتجعلها تعسفاً مقدساً مطلقاً يتقدم على المقدّس الحقيقي والوحيد.

الحاكمية الالهية ثابتة لا تتغير «ما اختلف عليه دهر فيختلف عليه الحال، ولا كان في مكان فيجوز عليه الانتقال»[1].

تطل على المكان دون أن تتمحور فيه وتدور في الزمان دون أن تنغلق عليه، فيأخذ منها الزمان ما يناسب وقته، ويأخذ منها المكان ما يناسب ظرفه، فهي اعظم من كل الازمنة والجغرافيات، تلهم الاحكام الجارية تراقبها وتدقق في مدى اقترابها أو ابتعادها عن بواطن الاحكام. الحاكمية الالهية كالذات الالهية قريبة من الانسان بدون التصاق وبعيدة بدون افتراق.

الحقيقة الثانية: الحقيقة الاجتماعية السياسية

إن احدى المسائل التاريخية والمعاصرة هي التفاعل بين الديني والاجتماعي /السياسي. وقدرة الديني على احتواء الاجتماعي / السياسي، وقابلية الاخير على الانصهار في الديني، وتحويل النصوص والتعاليم إلى قيم واخلاقيات واحكام، لها من القوة والنفوذ. والاهم من ذلك كله لها من الاستمرارية والشرعية ما يجعل التفاعل بين الديني من جهة والاجتماعي / السياسي من جهة اخرى مسألة متكاملة لا تتعارض ولا تقف واحدة بالضد من الاخرى. هذه هي مهمة الديني، فإما أن ينتقل إلى الاجتماعي / السياسي، أو أن يغزوه الأخير فيسخره لنفسه.

عملية التحول هذه قد تأخذ شكل صراع بين الديني والاجتماعي / السياسي، وقد يأخذ شكل تكامل احتواء. فالاجتماعي / السياسي قد يستعير مفردات الديني وقد يستعير الاخير مفردات الاول. واذا كان هذان الشكلان والصراع

---

(١) نهج البلاغة، الخطبة ٩١، ص ١٢٤.

بينهما قد ظهرا بشكل واضح في اوربا، إلّا أن هذه الاشكالية هي امر عام موجود في جميع المناطق وفي كل الديانات والمجتمعات. لقد ظهر واضحاً في اوربا لان (الديني) بقي طويلا يسيئ التعامل مع الاجتماعي فكان لا بد للاجتماعي / السياسي أن يرتد بقوة على (الديني)، وهي العملية التي اخذت بعدها التاريخي بما صار يسمى بالعلمنة والدولة الوضعية. لكن العلمنة لم تلغ (الديني) لا على صعيد الاجتماعي ولا على صعيد السياسي، حيث ما زالت مفاهيم (الديني) لها من النفوذ والقوة الضمنية والصريحة الشيء العظيم، ذلك اذا ما تجاوزنا بعض المسائل السطحية والشكلية. فهذه المسألة يجب النظر اليها ليس من خلال الشعارات والخطاب العام الذي يذكر، بل من خلال المواقع والانتماءات والهياكل والفئات التي يدافع عنها الغرب. والأهم من كل ذلك من خلال المرجعيات القيمية التي يؤطر نفسه ضمنها والتي تمنحه الديناميكية والحيوية لفعل ما يريد أن يفعله.

أ ـ خذ مثلا عدد الاحزاب الرئيسية التي تسمي نفسها بالاحزاب الاشتراكية المسيحية، خصوصا في دول وسط اوربا الغربية. وكذلك الاحزاب التي تحمل امتدادات مسيحية رغم انها تحمل اسماء اخرى.

ب ـ خذ طرق التعليم والدراسة التي تقول انها علمانية، لكنها علمانية تختلط بامتدادات للقيم المسيحية. ليس المهم الدفاع عن كنيسة أو اكليروسية معينة، بل المهم حالة الانسجام بين (الديني) والاجتماعي، السياسي كما تطور في الغرب.

ج ـ خذ مثلا الدعم والمركز العظيم الذي يحتله البابا من قبل ما يسمى بالدول العلمانية.. واعطاءه عاصمة وسط اوربا وتوفير تغطية امنية لتحركاته وسفراته وهيئاته ليبث قيماً قد تختلف في بعض التفاصيل عن ما تقوله هذه الدولة أو تلك، لكنها تتفق في سياقاتها العامة مع الاهداف التي نظّمها الغرب لنفسه في تطوره المعاصر والذي استطاع من خلاله أن يسيطر على العالم والذي يسعى عبره الحفاظ على مواقع السيطرة هذه.

د ـ خذ مثلا العملات الوطنية حيث الرموز الدينية.. فها هو الدولار يسجل على

احد وجهية In God we trust «بالرب نؤمن» وها هو الصليب يظهر على الفرنك السويسري والباون الاسترليني وغيرهما من عملات!

هـ ـ خذ مثلا عددا من الهيئات الانسانية التي اصبحت منظمات ذات ابعاد عالمية، وان منظمة الصليب الاحمر ما هي سوى واحدة من هذه المنظمات المقتدرة القوية.

و ـ خذ مثلا حقيقة أن ملك أو ملكة المملكة المتحدة هو أو هي بالضرورة زعيم أو زعيمة الكنيسة الانجيليكية ومداليل هذه الزعامة تدل على علاقة (الدين) بالدولة.

ز ـ لكن افضل مثال يقدم في هذا المجال ـ رغم كثرة الامثلة ـ هو أن اهم قضية يعيشها العالم منذ اكثر من قرن هي تنظيم الغرب ـ بكل ما يدعيه من علمانية ـ لمشروع قيام دولة اسرائيل انطلاقاً من ادعاءات «دينية» ومطالبات توراتية تعود لعشرات القرون السالفة. هذه الحقيقة التي اخذت ابعادا خطيرة وامتدت كالاخطبوط إلى الاقتصاد والاجتماع والقيم والاعلام والسياسة، وسياسات التسلح والقنابل النووية وغيرها ليست بالمسألة التي يمكن بعدها التعامل ضمن منظور فصل الديني عن السياسي / الاجتماعي اوالعكس. فلا احد يقوم بذلك، والغرب نفسه الذي يرفع لواء ذلك لا يقوم بهذا الامر، ولم تستطع التجربة الاشتراكية أن تحقق ذلك، فلكل دينه بمعنى من المعاني ولكل دين حقيقته الاجتماعية السياسية بمعنى من المعاني.

خلف الرموز والشعارات هناك برامج ونماذج وقيم وسياسات.هذه القيم والسياسات هي للاستحواذ وليس للتعميم، أي انها تطورت من اجل الهيمنة واستعباد الآخرين، وليس من اجل حرية الكل وتحرير المجموع. هذه هي الصورة التي مثّلها الاستعمار وما زال يمثلها والذي يحاول البعض اخراجه من عوامل العلة والاسباب وجعل النقاش مجرد خلاف في بعض المفاهيم أو مجرد عملية تقدم وتحرر لطرف، وتخلف وتحجر لطرف آخر. هذا الواقع الذي نلخصه

بهذه الكلمات يتركنا امام خيارين لا ثالث لهما:

١ ـ اما أن نقبل التعميم ونحتذي بظاهر ما يقولون ولا نرى حقيقة ما يفعلون فنفصل الديني الحقيقي (الاسلام) عن السياسي / الاجتماعي لشعوبنا وامتنا. حينذاك سنفرض على شعوبنا وامتنا ديناً شئنا أم أبينا وسنستورد الكلمات ميتة غير فاعلة، لتبقى الحيوية عندهم ويبقى التخلف والتحجر عندنا.

٢ ـ أو أن نعجز عن تحريك دورتنا وبث الحيوية في اوصالنا فيلتحم الديني بالسياسي / الاجتماعي بتكامل وتوالف، دون أن يعطل هذا دور ذاك ودون أن يقف الاخير حجر عثرة امام الاول.. اذا عجزنا عن احداث عملية التحام الديني بالاجتماعي / السياسي وترتيب دوائر تكامل وانسجام بينها.. فان الجفاف سيصيب عروقنا وستتعطل دائرة الحياة في شرايننا.

الغرب لا يتراجع دينياً، بل يجدد ويطور دينه " RELIGION "

الحقيقة الواضحة أن (الديني) المسيحي اليهودي مهد لقيام الدولة العلمانية.. فجذور العلمانية قد قامت منذ ان فصل (الدين) عن الدولة.. وفصل الايمان عن التشريع وغيرها من مفاهيم وذلك بعد الدور الكبير ا لذي لعبه دخول الافكار المسيحية في الامبراطورية الرومانية.. كما أن العلمانية المعاصرة لم تتخل عن الخلفيات المسيحية اليهودية وعن تراث التوراة القديمة والجديدة كما كتبه التلمولايون والقديسون. فالعملية كما تمت تاريخياً هي عملية اعادة صهر وتحول استطاعت فيه المسيحية واليهودية أن تجددا نفسيهما عبر الدولة وعبر وسائل عديدة، فبدل أن تحملها المفردات الدينية باشكالها الرمزية والهيكلية القديمة فانها حملتها بمفردات وهياكل سياسية واجتماعية جديدة. هذا النوع من (الدين) الجديد يستطيع ان يجدد نفسه ليس فقط على صعيد مناطقه التي انتشر فيها تاريخياً.. بل يستطيع أن يمتد ويجدد نفسه عالمياً..

الاهم من ذلك انه لا يجدد نفسه كمجرد حقيقة دينية، ينقلها الرهبان والحاخامات والمبشرون الناسكون الزاهدون، بل ينقل نفسه اولا وقبل كل شيء

عبر «الكنائس» و«البيع» الجديدة التي تمثلها الدولة وبيوتات المال ومراكز الاعلام واشكال خاصة من انظمة التعليم واشكال محددة من الرموز الجديدة تطلقها طقوس وعبادات جديدة وموسيقى خاصة وايقاعات وحركات خاصة واشكال فنية خاصة وانماط من العلاقات والمفاهيم والقيم والمعاملات والطموحات، تدخل وتخترق جميع الانظمة المفاهيمية والقيمية، تشمل المسلمين انفسهم.

فما يجب النظر اليه كامر بالغ الاهمية هو ليس فقط اشكال السيطرة أو الهيمنة الشكلية، كاشكال الاستعمار والاستغلال القديم والحديث، وغير ذلك من انظمة للسيطرة والهيمنة، بل يجب التدقيق والنظر ايضاً في القدرة العظيمة على تجديد المفاهيم وانتقال المفهوم من حقيقته (الدينية) إلى حقيقة اجتماعية وقيمية عامة تبدو حيادية.. تبدو كلية وعامة وكأنها للناس جميعا.. فخلف العموميات تختفي شتى المفاهيم التي تنظم الرؤى والتي تخدم علاقات محددة من التحكم.. مفاهيم عن الحياة والموت والجنس والطفولة والشيخوخة والبلوغ والمرأة والرجل.. ومفاهيم عن الفردية والجماعية.. واللباس والعمل ومفاهيم اللذة والسعادة والصدق والامانة.. وغيرها من مفاهيم وانظمة تعتبر في النهاية، الاطار الذي ضمنه تنشأ الاجيال وتتكاثر أو تفرخ المفاهيم وتكتسب لنفسها شرعية وقبولية تتلائم كلها مع الحقائق السياسية والاجتماعية والدينية متكاملة في علاقتها بنفسها من جهة.. وفي علاقتها مع الآخر من جهة اخرى.

لن نضرب امثلة كثيرة عن اعادة تجديد المفاهيم رغم انه يمكن الكلام طويلا في كل مسألة من هذه المسائل بالكثير من الامثلة.. خذ مثلا كلمة الصدق او الامانة.. المفكر الاسلامي الكبير محمد عبده عند زيارته لاوربا قال كلاما في غاية الاهمية والخطورة.. قال وجدت اسلاماً ولم اجد مسلمين.. لقد وجد الصدق والامانة والاخلاص في العمل وروح المساعدة والتفهم.. وهذه كلها من الاهداف التي يسعى الاسلام لتحقيقها والوصول اليها.. كل هذا صحيح فانك تجد اليوم في

الغرب اناسا لا يعرفون الكذب على الصعيد الفردي او الشخصي .. لكنك عندما تطرح المسائل العامة أو التي لها مساس بنظام قيمهم واخلاقياتهم فتسأل احدهم بما في ذلك اناساً لا يمكنك على الصعيد الفردي إلّا أن تحترمهم وتقدرهم وتقول له مثلاً: ايهما اهم محاكمة رجل قتل يهوديين قبل ٥٠ عاماً، أم محاكمة اناس يقتلون اليوم الآلاف في لبنان وفلسطين وفي افريقيا وآسيا وامريكا.. عند ذاك ستجد المغالطات والتزوير والغش في النقاش والانفعال في المواقف ومظاهر الحقد والرغبة في الانتقام والعزل والغدر.. نعم ان الصدق والامانة امر مهم، لكن الصدق والامانة ليسا امراً ذاتياً فقط، وليسا غطاءً لخدمة التزوير والغش الجماعي والعالمي، حيث تصنع انظمة الاعلام ووسائل الاعلان ومؤسسات التأمين والمصارف والسياحة، حقائق كاذبة في كل وقائعها، لكنها هي التي يصدقها الناس، لانها هي التي تحمي انظمتهم وامتيازاتهم ومواقعهم. فيتحول الصدق والامانة الفردية إلى واجهة لتمرير الكذب والاستغلال والغدر الجماعية، التي تعمل تحت غطاء الشرعية الدولية وباسم القوانين والنظام والمفاهيم القيمية والدولية الشمولية والعامة.

انا لا نشير إلى هذه الامور من مواقعنا كمسلمين.. بل نشير اليها كحقيقة عامة.. فالهجوم الاول الذي شنه الغرب الاوربي بعد أن اعاد تكوين نفسه «دينيا» واجتماعيا، كان في البداية ضد النصرانية واليهودية.

فالحملات الاولى التي شنتها الصليبية الجديدة كانت ضد البيزنطيين والاقباط والكنيسة الشرقية بكل فروعها والتي بقيت تحمل الكثير من تراث سيدنا المسيح (ع).. الحملات الاولى شنتها الصليبية الجديدة ضد اليهود في الاندلس وفي غير الاندلس.

اعادة تجديد «المسيحية» و«اليهودية» في القرون الاخيرة أخذت اشكالا متعددة، فظهرت البروتستانتية والانجيليكية والكاثوليكية الحديثة واليهودية الجديدة،والتي سعت عبر عملية طويلة متشابكة لاحتواء كل الديانات والتي

نجحت إلى حدكبير في ذلك عبر نجاحها في ايجاد اجتماعي / سياسي له درجة عالية من التجريد ويضفي على نفسه درجات عالية من الحيادية والعمومية، مما يسهل امامه كسرالحواجز لا من اجل المساواة والحرية والاخاء بين الحضارات والامم، بل من اجل هيمنة امة على أمم ومن اجل احلال حضارة محل حضارات.. والسعي جار لاحتواء كل المفاهيم وكل الديانات لكل الشعوب والحضارات لتوحيد الرمز والمصطلح والمفهوم والقيم والتي هي في النهاية قيم «الديني» والاجتماعي / السياسي الغربي، مرة تحتاسم التقدم، ومرة تحت اسم الحضارة ولاحقاً تحت مفهوم النظام الدولي، لنصل اخيراً الى مفهوم العولمة..

لذلك فالكنائس التي يقول البعض انها تهجر في اوربا، هي تلك التي هجرت دينها القديم، ولم تستطع أن تتكيف مع (الدين) الجديد.. بالمقابل تبنى «كنائس» و«بيع» جديدة ليس بالمعنى المعماري او الكهنوتي القديم، بل الاهم وقبل كل شيء بالمعاني والمفاهيمية الجديدة.. فتكتظ الملاعب باشكال جديدة من «الكنائس»، وتظهر رموز أو صلبان أو طاقيات رأس جديدة .. ويظهر قديسون من المشاهير لا يحملون بالضرورة رموزاً قديمة بل يحملون الدعوات الجديدة والاعلانات التجارية والترويجات التي تقف خلفها شبكة معقدة من المصالح والصناعات .. الخ..

تعبر المفاهيم عن نفسها عبر صور وممارسات «عبادية» جديدة بوسائل جديدة اكثر فاعلية وانتشارا وتأثيرا على النفوس والعواطف والغرائز.. حيث تختلط الآلة بالدخان بالحركات، كل ذلك في اجواء من الطقسية التي تفوق في فاعليتها وأسرها للالباب والنفوس اعظم ما عرفته الانسانية لحد الان من طقوس وممارسات.

صارت «الكنيسة» التي نجلس صامتين نسمع مواعظها تدخل علينا البيوت، تخترق الحدود، تأتي الينا ولا نذهب اليها.. عبر شاشات التلفزة والفضائيات ووسائلالاعلام والبث والصور الجماعية التي تدعو لافكار محددة رغم اللغة

الحرة التي تدعيها.. وتخفي وراءها منظومة كاملة من القيم الخاصة والممارسات المحددة جدا والهادفة تماماً.

لذلك لا يمكن للديني الاجتماعي الغربي أن يرى الآخرين إلّا ضمن هذه النظرة.. فاذا اراد الاسلام أن يحتل لنفسه موقعاً داخل هذه المنظومة، فانه لا يستطيع أن يحصل على مقبولية «الديني» الاجتماعي الغربي إلّا اذا ما بدأ اولاً بافراغ محتواه وتدمير قيمه ومفاهيمه والأسس التي يقوم عليها ليعيد صياغتها، ليس وفق مصالحه ورؤاه الرئيسية، بل وفق المعايير والضوابط التي تسمح له بالتناغم مع المعايير والضوابط التي تخدم عملية تجديد «الديني» الاجتماعي السياسي الغربي لنفسه.. فعندما ينطلق مفكر فرنسي كبيرك (اتيان برونو Etienne Bruno) ويدعو المسلمين لتنظيم انفسهم في (كنيسة جديدة Vers une nouvelle eglise musulmane) فانه لا ينطلق في ذلك من خبث أو سوء نية، بل هو ينقل ما يفكر به في اطار النسق كما تطور عليه «الديني الاجتماعي / السياسي في الغرب ذاته.

ولاية الفقيه .. نظرية معاصرة للحاكمية الالهية

الانجاز العظيم الذي قام به الامام الخميني (رض) هو ايقاف النزف في المسيرة الاسلامية واظهار قدرة الاسلام للعودة إلى تنظيم رؤية سياسية واجتماعية تستطيع في نهايات القرن العشرين الميلادي أن تعود إلى المسرح السياسي والاجتماعي بعد أن اصاب اليأس الكثيرين واعتقدوا أن الاسلام هو دين الماضي وليس دين الحاضر والمستقبل.. أو أن الاسلام هو دين ينظم العبادات ولا علاقة له بالشؤون الاجتماعية والسياسية.

لكن انتصار الثورة الاسلامية والنجاح في اقامة الحكومة الاسلامية بقدر ما هزت العالم وادخلته في مرحلة جديدة ما زالت تضج بالتفاعلات والاحداث الخطيرة التي ساهمت مساهمة رائدة في انهاض عموم قوى الامة، إلّا انه في الحقيقة هي انجاز مرحلة الجهاد الاصغر وفتح الباب على مصراعيه لمهام مرحلة الجهاد الاكبر.

ان الحقيقة الكبرى التي عكسها انتصار الثورة هو تحقق امرين وليس امرا واحداً كما يتصور البعض.

١ ـ قيام الحكومة الاسلامية على اساس نظري يعتمد مفهوم ولاية الفقيه.. هذا الاساس هو القاعدة الاولى لتطبيق العدل الالهي والحاكمية الالهية.. حاكمية لا تحمل معاني الكهنوتية أو الطبقية أو الاستبداد الفردي.. بل تعتمد اصول المبادئ الاسلامية في دور العلماء الذين يخشون الله: **﴿انما يخشى الله من عباده العلماء﴾**[1]، وفي الاعتماد على الامة والأخذ بيدها في طريق معرفة الاحكام الشرعية والتعريف بها وإرساء الأسس الصحيحة للحاكمية الالهية.

٢ ـ اذا كانت ولاية الفقيه كعنوان لتطبيق الحاكمية الالهية، تعتمد على نهضة العلماء وورثة الانبياء في تحمل مسؤولياتهم، فان الامر الآخر الملازم لمفهوم الولاية هو نهضة الامة واندفاعتها الجديدة المباركة لتحمل مسؤولياتها ايضا.. فبدون الامة يغيب مرتكز رئيسي من مرتكزات القيادة وولاية الامر. ولا شك أن دور الامة في تقرير مصيرها هو دور اساسي. وان كل النقاشات التي تسعى لاهثة لطمس هذا الحق واستلابه بهذه الحجة أو تلك هي نقاشات عقيمة لا تجد أي مجال لها للانتصار لولا منطق القوة والقسر والخداع.

فللرسالات السماوية مرتكزان وليس مرتكزاً واحداً..

١ ـ اقامة الحجة على الناس، وهذه مهمة الولاية بالدعوة لإطاعة الله ورسوله وأولي الامر.

٢ ـ وجود الارادات الحرة للافراد والجماعات.. لان اسقاط مثل هذه الارادة يعني بالضرورة اسقاط ضرورة اقامة الحجة وانتفاء سبب ارسال الرسل ونزول الرسالات.. فالله سبحانه وتعالى عادل رحيم، ومن معاني قدرته ورحمته ان ترك للناس حرية الاختيار ليتحملوا مسؤولية خيارهم ورغبتهم وقراراتهم **﴿نحنُ اعلمُ**

---

(١) سورة فاطر، الآية ٣٨.

بما يقولون ومااْنتَ عليهم بجبار فذكر بالقرآن من يخافُ وعيد﴾[1] ﴿فذكّر انما انت مذكّر، لست عليهم بمصيطر﴾[2].

لذلك ايضا سارت الجمهورية الاسلامية في هذا الطريق لتعمّق من اجراءاتها.اذا لاحظنا انه كلما تقدمت موقعية القيادة الاسلامية، تقدم الدور الاكبر للارادة الشعبية، ووضع في خدمة الامة المزيد من الممارسات والمؤسسات للتعبير عن رأيها وتنفيذ ارادتها. وكلما سارت الامة في تعزيز النهج الاسلامي ودخلت الحياة مفاهيم الاسلام إلى الحقائق السياسية والاجتماعية، ارتفع شأن الولاية والحاكمية الالهية..

فالولاية ضمانة لتحرير الامة.. وتحرر الامة وتحملها مسؤولياتها ضمانة لتعزيز دور الولاية.. وان المسألة حسب تصورنا لا تتعلق بمتطرفين ومعتدلين.. فاذا كان التطرف هو تعزيز نهج الولاية، فهذا امر مطلوب في موقعه، ولا يمكن لحكم اسلامي أن يستقيم ويتقدم ما لم يعزز هذا النهج وهذه الموقعية... واذا كان الانفتاح والاعتدال هو تقدم دور الامة في احتلال مسؤولياتها والتمتع بحقوقها المختلفة، فهذا ايضا امر مطلوب في موقعه يحميه الاسلام ويشجع عليه... فالامر في الحقيقة هو ليس تطرفاً أو اعتدالاً إلّا اذا ما خرجت الامور عن نصاب معين.. بل الامر عند احترام كل موقعية لنصابها ومسؤولياتها فانه سيتحقق التكامل والوحدة.. فالحزم أو المسؤولية بدون حرية واحترام رأي الناس والامة استبداد .. والحرية بدون مسؤولية فوضى وخراب .. إذ يخطأ من يعتقد أن هناك حكماً يمكن أن يقوم على حرية مطلقة.. ويتوهم من يعتقد ايضا أن هناك حكماً يمكن أن يدوم بالاستبداد والجبر.. كذلك يتوهم من يعتقد، ان كل المواقع تستطيع ان تعمل بنفس الضوابط وبنفس النظرات، بل لابد أن تتوزع الواجبات واشكال الاداء والخطاب، كل في موقعه.

---

(١) سورة ق، الآية ٤٥.

(٢) سورة الغاشية، الآية ٢١ و ٢٢.

وهذا نهج ليس بجديد على الجمهورية الاسلامية، بل هو نهج ارساه الامام الخميني وبدأ باعطاء ثماره في تعزيز دور القيادة، وكذلك في تعزيز دور الامة في اختيار ممثليها ولعب دورها كاملا عبر مؤسسات دستورية، فيها كل وسائل الرقابة واختيار من تراه مناسباً لاحتلال المواقع التشريعية والتنفيذية في البلاد.

هذه هي المسيرة الحقيقية.. وهي المسيرة التي إن استمرت في الحفاظ على قواعدها السليمة، فانها ستعزز من دور الامة وستفتح الابواب اوسع فاوسع للمزيدمن الحرية والمسؤولية، للامة من جهة وللقيادة من جهة اخرى. فاذا ما تكاملت حلقات الدائرة ومنعت الفتنة ان تأخذ طريقها لتستغل وجهات النظر المختلفة،فان عوامل القوة والارادة الحرة ستتمكن من توفير المستلزمات الاساسية لتطبيق العدل وتجاوز المشاكل والعقبات الواحدة تلو الاخرى. وذلك لا يمثل تراجعاً عن مبدأ ثوري أو تحجر على شعارات بالية، بل هو تعزيز لمسيرة تسعى أن يأخذ كل من الولاية والامة دورهما المناسب. فالولاية والامة يرتبطان الواحدة مع الاخرى ولا انفكاك بينهما مادامت الحاكمية الالهية هي ليست السلطان الجائر أو الملك العضوض أو الثيوقراطية وادعاء الحق الالهي.. ومادام تحرك الامة هو ليس تحرك شعب مسلوب الارادة تلعب به الاهواء والمصالح ضد دينه ومصالحه وفطرته وحسه السليم.

اهمية العلاقة بين الديني والاجتماعي والسياسي

ان مفهومي الامة والشعب (او الناس) والولاية والدولة (الامرية أو السلطة) هي مفاهيم في غاية الاهمية والخطورة.. ورغم أن المفهومين لا يتطابقان لا من حيث المنشأ ولا من حيث الموقعية ولا من حيث الدور، إلّا أن وجود معنى من معاني الدولة في الولاية.. ووجود معنى من معاني الشعب في الامة.. أو بالعكس فان استيلاء الدولة على الولاية أو عدم نجاح الناس أو الشعب في تأسيس امة، نقول إن هذا التداخل وعملية احتواء احد المفهومين للآخر طالما ضيع الخطوط

الفاصلة بين الموقعين مما يشوش الرؤية ويضع العقبات التي تمنع من وضع كل امر في مكانه المناسب.. وهو شرط لحسن سير الامور.

القرآن الكريم في اسلوب تعامله مع مفاهيم الامة والناس (الشعب) يزودنا بتصورات قد تساعدنا في بناء نظام فكري نستطيع من خلاله أن نميز بين مختلف الحالات فلا نصبح اسرى التعميمات والشعارات.

فالامة مفهوم ايجابي (في حالة الامة الاسلامية) ويمثل عموماً حالة الوعي والمسؤولية أو الالتزام التي بلغها الشعب أو مجموعة من الشعب أو حتى فرد واحد من الشعب بالقضية التي يؤمنون بها.. كان ابراهيم امة.. والرسل والانبياء هم نواة أو مشاريع امة صالحة قائمة بامرها، تسير بشعوبها نحو الصلاح والخير. في حين أن الظالمين والمستبدين، هم مشروع امة ظالمة يسيرون بشعوبهم نحو الظلم والفساد. فتطور الشعب في الحالة الاسلامية من حالة الكم العددي والتشتت المفاهيمي والمؤسساتي إلى مستوى الامة، هو تطور مستوى المسؤولية لدى الشعب لكي يتمكن فعلا من أن يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر ليس عبر الجهد الفردي المنعزل والمحدود، بل كنظام اجتماعي يمتلك كل المقومات، لان تتجدد دورة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر بشكل طبيعي وعفوي يبرز من خلال تطور سلسلة من النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقيمية:

﴿ولتكُن منكم امة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المُنكرواولئك هم المفلحون﴾[1].

فالصفات الحميدة تعود كلها للامة «القائمة» «المقتصدة» «الواحدة» «الوسط»عندما تتأسس وتتحمل مسؤوليتها وتؤمن بالله وتعمل في سبيله **﴿كنتم خيرَ امةٍ اخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله﴾**[2]..

---

(١) سورة آل عمران، الآية ١٠٤.

(٢) سورة آل عمران، الآية ١١٠.

كذلك فان تطور الشعب في حالة الامة الظالمة، هو انتقال من حالة الكم العددي ليتحول نظام الظلم من مسألة فردية إلى مسألة النظام الظالم الذي يتكرر من تلقاء نفسهِ لان الأسس التي شيد عليها والاهداف التي نظمت الجموع نفسها بها تنتج وتعيد انتاج الظلم والجور والاستغلال.

في الفكرة الاسلامية ـ كما نرى ـ هناك تلازم بين مفهوم الامة والولاية.. (كذلك الامر لدى ولاة السوء وامة السوء) كلما اتسعت الولاية اتسعت الامة.. وكلما اتسعت الامة اتسعت الولاية.. هناك ايضا تلازم بين مقومات الامة والولاية، فكلاهما يقومان على الوعي والمسؤولية والتكليف واعتبار أن الايمان ـ وليس العنصر الوضعي ولا توازن القوى ـ هو العنصر الرئيسي للسلطة الذي تأتمر به كل من الولاية والامة.. المفهومان ضروريان الواحد للآخر فلا يمكن تصور قيام ولاية دون امة ولا يمكن تصور قيام امة دون ولاية، وذلك مهما كانت صغيرة أو كبيرة، بغض النظر عن الحقائق الوضعية وتوازنات القوى الآنية..

وبالمقابل هناك تلازم بين مفهومي الشعب والدولة. اذ لا يمكن قيام دولة دون شعب.. أو قيام شعب دون دولة أو سلطة أو امرة.. فكلاهما مفهومان وضعيان يمثلان موازين القوى في زمان ومكان معينين.. فالدولة هي الاطار الذي يستطيع فيه الشعب أن يؤسس سلطته.. والشعب هو مادة الدولة ووعائها..

إن شرعية الدولة، وضعياً ودينياً، لا يمكن تحققها دون ارادة الشعب.. نؤكد وضعياً ودينياً.. وضعياً لان الشعب هو مصدر السلطات.. ودينياً لان الدين الحق يرفض أن يقيم سلطة بالاكراه وبالضد من ارادة الناس.

اما شرعية الولاية دينياً، فهي مسألة ايمانية وليست بالضرورة وضعية.. اما اذاارادت الولاية أن تكتسب لنفسها شرعية وضعية، فلا مناص ايضا من ارادة الشعب التي تعبّر عن نفسها بشكل مباشر أو غير مباشر. والامام علي (ع) ـ وهو ولي بدولةأو بدون دولة ـ رفض بيعة سرية تجري تحت جنح الظلام، أو بيعة يتآمر

فيها أو يأخذها عنوة.. فيقول «لم تكن بيعتكم اياي فلتة»[1].. «دعوني والتمسوا غيري»[2] «فما راعنيإلّا والناس كعرف الضبع إليّ ينثالون علي من كل جانب حتى لقد وطئ الحسنان،وشق عطفاي، مجتمعين حولي كربيضة الغنم. فلما نهضت بالامر نكثت طائفة ومرقت اخرى، وقسط آخرون، كأنهم لم يسمعوا كلام الله سبحانه يقول: **﴿تلك الدار الآخرة نجعلها للذين لا يريدون علوا في الارض ولا فساداً والعاقبة للمتقين﴾** بلى ! واللهلقد سمعوها ووعوها، ولكنهم حليت الدنيا في اعينهم، وراقهم زبرجها! اما والذيفلق الحبة، وبرأ النسمة، لولا حضور الحاضر وقيام الحجة بوجود الناصر، وما أخذالله على العلماء ألا يقارّوا على كظة ظالم، ولا سغب مظلوم لألقيت حبلها علىغاربها ولسقيت آخرها بكأس اولها، ولا لفيتم دنياكم هذه ازهد عندي من عفطة عنز»[3] «فاقبلتم الي اقبال العوذ المطافيل على اولادها تقولون البيعة البيعة»[4].. «وبسطتم يدي فكففتها، ومددتموها فقبضتها، ثم تداككتم علي تداك الابل الهيم على حياضهايوم وردها، حتى انقطعت النعل، وسقط الرداء، ووطئ الضعيف، وبلغ من سرور الناس ببيعتهم اياي أن ابتهج بها الصغير، وهدج اليها الكبير، وتحامل نحوها العليل، وحسرت اليها الكعاب»[5].

هذه المتلازمات نجدها واضحة في اسم الجمهورية الاسلامية، وفي دستورها، وفي ممارساتها العملية، وفي انتخاب الشعب لرئيس الدولة ولاعضاء مجلس الشورى.. وكذلك لانتخاب الناس لاعضاء مجلس الخبراء الذي ينتخب بدوره ولي الامر والقيادة.

لكنه يمكن قيام ولاية بدون دولة، كما يمكن للولاية أن تخسر دولتها على

---

(١) نهج البلاغة، ص ١٩٤.
(٢) نهج البلاغة ص ١٣٦.
(٣) نهج البلاغة ص ٥٠ ـ ٥١.
(٤) نهج البلاغة ص ١٩٥.
(٥) نهج البلاغة ص ٣٥١.

الناس جزئياً أو كلياً، كما حصل مع الامام علي (ع)، دون أن تسقط ولايته بأي شكل كان.. كما يمكن قيام امة بدون شعب.. فالامة قد تكون فرداً أو مجموعة صغيرة من المؤمنين، لا يألفون معنى الشعب، يلتفون حول ولايتهم...

وان الحاكمية الالهية (او الحكم الاسلامي) تسعى بالدعوة والارشاد والمثل الصالح والجهاد لكي تتطابق هذه المفاهيم ويتحول الناس (الشعب) إلى امة.. ولكي تدخل على الدولة معاني الولاية.

هكذا ينظر الشيعة للامر.. ونعتقد ان الامر لا يختلف ايضاً لدى السُنة من هذه الزوايا على الاقل.. فلم يتأسس لديهم موقع للامامة أو الولاية، بل جعلوا الخلافة شأناً دنيوياً اعطى منذ البداية توازنات الناس وضرورة البيعة الشكلية أو الحقيقية لها.

ان المشروع الاسلامي المعاصر مازال في بدايته وهو يواجه تحديات كبرى.. واذا لم يتحول إلى مشروع لكل الناس فانه سيبقى مشروعاً محاصراً يلجأ الى التبرير دون قدرة حقيقية على طرح نفسه مشروعاً عالمياً للناس، كل الناس..

عندما نقول هذا الكلام لا نقول إن الناس كل الناس يجب أن يتحولوا الى مسلمين.. لكننا نقول إن الدين سيبقى مجرد امور طقوسية بعيدة كل البعد عما امر به الشرع وعما تريده الحاكمية الالهية اذا لم يحتو الديني الاجتماعي والسياسي. هذا البعد اللازم للدعوة الدينية تجعل المسلمين في مسؤولية مباشرة مع حياة الناس كل الناس، وهو ما يتطلب منهم موقفاً عادلا متوازناً يستطيع ان يقدم الحلول ليس للمسلمين فقط، بل لغير المسلمين ايضا.

ان الاسلام العظيم من جهة، والتجربة التاريخية بايجابياتها وسلبياتها من جهة اخرى، تزودنا بمرجعية عظيمة استطاع بها الاسلام أن يحتوي الاجتماعي والسياسي إلى حدود بعيدة، وان يتعامل معها، بحيث تحول الدين في المسائل السياسية والاجتماعية والحضارية والفكرية إلى مرجعية حقيقية لقطاعات واسعة من الناس، من مسلمين وغير مسلمين، ليس في البلاد الاسلامية فقط، بل اخذته

بوعي أو بدون وعي الشعوب والحضارات الاخرى.

اننا مطالبون بفقه يواجه بكامل مسؤوليته الشرعية شؤون الحياة المعاصرة، لا بفقه يكرر فتاوى الماضي مع اجراء بعض التعديلات عليها.. فالحياة كما نواجهها اليوم هي ليست تطوراً هادئاً لمجريات الامس، أو زيادة كمية لمعطيات التاريخ.. بل إن تحولات جذرية ـ وفي النوع ـ قد ادخلت على مفاهيم الحياة والعلاقات بين الناس والامم. كما أن التحدي الذي نواجهه هو ليس عدواناً عسكرياً أو مادياً فقط.. انه، اولاً وقبل كل شيء، اختراق خطير وعميق في القيم والمفاهيم والثقافات وهو ما يتطلب مستوى راقياً ومتقدماً في ما يقابلها من مفاهيم ومؤسسات وقيم اسلامية.

ان الغرب يطرح علينا مسائل الحرية والديموقراطية وحقوق الانسان والرفاه الاقتصادي والازدهار الحضاري والعديد من المسائل والقضايا.. ويجب ان نعترف اننا مرتبكون في قبول أو رفض هذه المسائل.. فكم من مسألة رفضناها ثم قبلناها لاحقاً.. وكم من مسألة قبلناها ثم تبين ضررها وفسادها بعد ذلك.. ان هذا الارتباك يحصل لان الغرب يطرح علينا منظومة كاملة من الافكار والمفاهيم والممارسات.. ونحن نواجهه عشوائيا دون أن نمتلك منظومة كاملة يرتبط فيها الديني بالسياسي والاجتماعي بشكل يجعل ديننا يتفوق على «دينهم»، واجتماعنا وسياستنا تتفوق على اجتماعهم وسياستهم.. لهذه سيخترقون ديننا وسياستنا واجتماعنا لان جزءاً عظيماً من علومنا الدينية ينظر الى الماضي فقط ولا ينظر إلى الحاضر والمستقبل ايضاً.. لان جزءاًعظيماً من افعالنا هي ردود افعالٍ مرجعيتها الخوف أو الجهل، قبل أن تكون مرجعيتها الاسلام.. ولان جزءاً عظيماً من مبادراتنا ودعواتنا وممارساتنا، لم تُدخل الدين بجميع معانيه إلى الحياة السياسية والاجتماعية وكما يأمر بذلك الدين، بل كما تأمر احيانا عاداتنا وموروثاتنا التي نقول إن جزءاً كبيراً منها قد صنعته عصور الظلم والجور والاستبداد. هذه هي مهمة تقع بالدرجة الاولى على ولاة امرنا ومراجعنا

وعلمائنا.. وكذلك على مفكرينا وحوزاتنا وجامعاتنا.. عندما نقوم كما يجب بهذه العملية، فان النهضة الاسلامية المعاصرة ستكون قادرة فعلاً على مواجهة التحدي وعلى التخلص من الفقر والجهل والاستبداد والظلم والتخلف لتنتقل من مواقع الحصار والتبرير والتلقي، إلى مواقع المبادرة والعطاء والخلاص.

فالمشروع الاسلامي مطالب، اذن، بتقديم حلول عالمية لا للمسلمين فقط، بل للعالمين اجمع.. هذه النظرة لا تتعلق بتنظيم علاقاتنا بخارجنا غير الاسلامي فحسب،بل هي اساسية ايضا لتنظيم داخلنا الاسلامي ايضا، والانفتاح على شتى التيارات لتحريك الايجابي منها والوقوف ضد الفاسد لديها. وسلاحنا في ذلك الدعوة إذ كمايقول الامام علي (ع): «لا يكن لك إلى الناس سفير إلّا لسانك»[(١)]، ذلك إلّا لمن يعتدي علينا. إذ بدون فهم الامم والحضارات الاخرى، وبدون فهم المظلوميات لدينا ولدى غيرنا، وبدون فهم المشاكل التي نواجهها وتواجهها البشرية كلها، وبدونالاتحاد مع تيارات كبيرة لمواجهة بؤر الظلم والفساد والاستكبار، وبدون مواجهة المشروع (الديني) السياسي الاجتماعي لنظام الاستكبار ضدنا بمشروع ديني سياسي واجتماعي متكامل الحلقات، متقدم عليه من حيث اقرار حقوق الناس المادية والمعنوية، فان المشروع الاسلامي هو الذي سيحاصر في عقر داره.. وسيدفع إلىالزوايا والسراديب ليصبح الاسلام دين الموت وليس دين الحياة.. دين الماضي وليس دين الحاضر والمستقبل.

---

(١) نهج البلاغة ص ٤٧٥.

الفصل السابع

ولاية الفقيه،الديمقراطية، والثيوقراطية: رؤية مقارنة

خلف المفردات والعبارات تقف المفاهيم التي هي القاعدة الاساسية للتجارب الواقعية والفعلية. فمن لا يستطيع ان يميز بين العبارات لا يستطيع ان يميز بين المفاهيم ايضاً، وبالتالي لا يستطيع ان يشيّد تجربة صادقة. واختلاط العبارات هو انعكاس لاختلاط المفاهيم المنطلقة من واقع مختلط يشتبه فيه الخير والشر والصحيح والباطل والطاهر والنجس وهلم جرا. واذا ما اختلطت المفاهيم انتصر الباطل، لان الحق مستقيم ونقي وواضح، بينما الباطل متلون ومدنس ومنافق، ومن هو اعظم حكمة من الامام علي(ع) عندما يقول «لو ان الحق خلص من لبس الباطل انقطعت عنه ألسن المعاندين»(١).

فمثلاً عندما يستخدم الامام الخميني (رض) العبارات الاسلامية، فهو ليس تعصباً للكلمات والاشكال، بل هو وضوح في الرؤية.. ووضوح في المنطلقات.. ووضوح في الاهداف... وأمانة مع المبادئ التي يقوم عليها الاسلام العظيم الذي منه ينطلق لينتهي اليه لاقامة النظام والحكم الاسلاميين، وهو الهدف المقدس والذي كرس له حياته الشريفة.

رفض الامام ان يسمي النظام الاسلامي بالنظام الاسلامي الديموقراطي او غير ذلك من مسميات...،يقول: «الجمهورية الاسلامية. لا جمهورية فقط، ولا جمهورية ديموقراطية ولا الجمهورية الديموقراطية الاسلامية، بل: الجمهورية الاسلامية»(٢). يقول: «الديموقراطية غيّرت زيّها طوال التاريخ، فالديموقراطية

---

(١) نهج البلاغة للامام علي (ع)، تنظم صبحي الصالح، الخطبة ٥٠.

(٢) خطاب الامام في ٤ ربيع الثاني ١٣٩٩ هـ الموافق ٣ مارس ١٩٧٩ في مختارات ☜

اليوم لها معنى في الغرب يختلف عن معناها في الشرق، وان افلاطون وارسطو كانا يقولان شيئاً آخر.. لقد قلت في احدى خطبي أن السبب الذي لا نقبل (هذا النظام: الجمهورية الاسلامية الديموقراطية) لانه اهانة في حق الاسلام لانكم اذا وضعتم الديموقراطية بجانبه فيعني ان الاسلام ليس ديموقراطياً، مع أن الاسلام اسمى ديموقراطية من كل الديموقراطيات»[(١)].

فالامام لم يرفض المعنى العام الذي تعبر عنه الديموقراطية فيما يخص ضمان الحريات والعودة الى رأي الشعب في تقرير امور البلاد، بل رفض المضمون الغربي او الشرقي لهذا النظام الذي وان تكلم بامور عامة باسم الشعب لكنه في الواقع دافع عن مصالح خاصة. واعتبر أن الاسلام يمكنه ان يقدم نموذجاً أرقى وافضل.

كما لم يرفض المكاسب والانجازات العلمية والحضارية، لكنه رفض ما يرافقها من عملية افساد واستغلال واستكبار وتحكم. لم يرفض الاهداف التي تقول «الديموقراطية» انها تريد تحقيقها، بل اعتبر ان واجبه هو اقامة نظام حر يتمتع فيه الناس بالحرية ولكن بدون نفاق وكذب، حيث يجب تعريف المصالح الاسلامية والوطنية والدفاع عنها بوضوح. يقول الامام الخميني (رض): «الناس احرار في آرائهم. عندما يعلن «الاستفتاء» (حول انتخاب النظام) فاني اصوت للجمهورية الاسلامية، كل من يتبع الاسلام فيجب ان يطلب «الجمهورية الاسلامية»، ولكن الناس كلهم احرار لكتابة آرائهم وإعلانها. فليقولوا إنهم يريدون النظام الملكي، وليقولوا إنهم يريدون إعادة محمد رضا بهلوي.. انهم أحرار، ليقولوا إنهم يريدون النظام الغربي»...«اكبر مقام في الحكومة الاسلامية، كان لا يختلف مع احد الرعايا، بل كان في درجة انزل منه في الاستفادة من الماديات. في اوائل الاسلام

☜ من كلام الامام الخميني، طهران، وزارة الارشاد، ق ١، ص ٣٠.

(١) كلمة للامام في ١١ صفر/ ١٤٠٠هـ الموافق ٣١ ديسمبر / ١٩٧٩، في مختارات من كلام الامام الخميني، مصدر سابق، ق ١، ص ٢٠٧.

كانت حرية الرأي..في عصور ائمتنا بل وفي عصر النبي نفسه كانوا (المخالفون) احراراً يقولون ما يشاءون، نحن لدينا الحجة والبرهان. الذي يملك البرهان لا يخاف من حرية البيان، لكننا لا نسمح بالمؤامرات.وهؤلاء ليس لهم كلام سوى المؤامرة.»..«ان ما اطلبه من الشعب ان يكون واعياً. لا تضيعوا دماء شبابكم. لا تخافوا من كلمة:«الديموقراطية» انها نظام غربي ونحن لا نقبل النظام الغربي. نحن نقبل الحضارة الغربية ولكن لا نقبل مفاسدها»(١).

ويقول: «الديموقراطية الغربية فاسدة والديموقراطية الشرقية فاسدة ايضا والديموقراطية الصحيحة هي الديموقراطية الاسلامية. واذا وفقنا فسوف نثبت للشرق والغرب بعدئذ ان ديموقراطيتنا هي الديموقراطية، لا الديموقراطية التي عندهم والتي تدافع عن الرأسماليين الكبار، ولا التي عند اولئك المدافعين عن القوى الكبرى وقد جعلوا الناس كلهم في كبت شديد»(٢).

لقد ترك الامام لنا خزيناً هائلاً من المنطلقات التي تسمح للاسلام بان يعيد بناء دورته الحضارية ليتقدم فيها على الايديولوجيات الغربية او الشرقية. وان بناء التجارب البديلة ان كان سيعتمد على جهد الامة، بما فيها من علماء ومفكرين ومثقفين، لكنه سيعتمد اصلا على الجهد الرئيسي الذي انجزه الامام الخميني وهو تأسيس الجمهورية الاسلامية واقامة نواة الحكومة الاسلامية.فمسألة الحكم هي مسألة مركزية في الدعوة الاسلامية.وان تقرير نظام الحكم وطبيعة المؤسسات هو ايضاً مسألة مركزية في مسألة الحكم. لان المعركة شاملة، فيجب من جهة مواجهة ضغط الخصوم الذي يرمي بكل ثقله لبث عوامل الفتنة في صفوف شعبنا وامتنا،

---

(١) مختارات من كلمته في المدرسة الفيضية بمدينة قم المقدسة في ٤ ربيع الثاني ١٣٩٩ هـ الموافق ٣ مارس ١٩٧٩. مختارات من كلام الامام الخميني، مصدر سابق، ص ٣٠ ـ ٣١.

(٢) مختارات من كلام الامام الخميني، مصدر سابق، ق ١، ص ٤٢.

ومن جهة اخرى يجب ان يقدم الاسلام نموذجاً ارقى من النموذجين الليبرالي او الاشتراكي القائمين على المراوغة والنفاق.

الديموقراطية: نظام خاص تحت لافتة عامة

عندما يتم طرح مفهوم الديموقراطية تتبادر الى الذهب فوراً مفاهيم الحرية والعدل في الحقوق والواجبات والحياة الاجتماعية المسالمة، حيث سيادة القانون وتساوي المواطنين وغير ذلك من مفاهيم وممارسات تعبر عن احترام الانسان والمواطن، بغض النظر عن فكره ولونه وانتمائه وثرائه. وهذه مسألة لها اغراء خاص وتدغدغ مشاعر ومطامح نبيلة عند الانسان.

ولكن هل عكس مفهوم الديموقراطية هذه المعاني بمثل هذه البساطة، او هل يعكسها الان؟

وهل هناك ديموقراطية تخفي الاستغلال والاستبداد فيجب محاربتها، واخرى هيالحقيقية وهي التي يجب ان يطمح اليها المواطن في نظامه السياسي والاجتماعي؟ وكيف التفريق بينهما؟

وهل نجحت البشرية في إقامة نظام يشترك فيه الشعب، كل الشعب، في القرار، ام الحقيقة هي ان مختلف الانظمة تحكم باسم الشعب، لكنها في الحقيقة تمثل مصالح خاصة صغيرة او كبيرة حسب الحالات ؟

وهل الديموقراطية مفهوم او ممارسة احادية، اي انها لمصلحة الجميع، ام ان لها مقابلاً ضرورياً بدونه لا يمكن ان يعمل. وان هذا المقابل قد يكشف وجها هو اكثر اذى وضررا ؟

شيء من التاريخ..شيء من المفاهيم والخلفيات

تتعلق الديموقراطية اساسا بالحكم والنظام السياسي وطريقة ادارة البلاد، واسلوب اصدار القوانين والضرائب وتحديد الحقوق والواجبات. اي ان لها علاقة مباشرة بمسألة الحاكم والمحكوم، والمستكبِر والمستضعَف، او بكلمات اخرى

المستغِل والمستغَل، والمتحكِم والمتحكَم به.

ظهرت كلمة الديموقراطية في اوربا في الفترة اليونانية(اثينا) وتعني «ديمو_Demo»، اي الشعب، والادق انها تعني قطعة الارض التي تعود الى جماعة معينة..و«قراط ـ Grate» وتعني الحكم او بشكل ادق «الماسك بالسلطة» او«شكل الحكومة» وكلها تنتمي لعائلة الكلمات اليونانية ـKratês و Kratia و Kratos، وهي تعني «القوة». او Kratein وتعني «السيد المالك» (مقابل العبد).

وقد استخدمت كلمة الديموقراطية خلال العهود اليونانية وبعض العهود الرومانية، ثم اختفت عن الاستخدام، لتعود الى الظهور مع العصور الحديثة، خصوصا مع الثورة الفرنسية والامريكية. فالمفردة لها علاقات بالحكم وبشكله، وان الحكم وشكله له علاقة مباشرة بالمحكوم، والتي ما هي في النهاية سوى علاقات الاستكبار والتحكم والاستغلال، وهذه نظرة سريعة لتطور هذه الاشكال في الغرب، البلاد التي نشأت وتطورت فيها هذه المفردة.

نلفت الانتباه اننا مرغمون في هذه العجالة الى اللجوء الى التجريد والاشارة الى الاشياء اشارة سريعة. فالمهم عندنا الان هو ان نسجل خط التطور بمعناه كقانون عام وكاتجاه رئيسي، مجردا عن الكثير من التفاصيل التي قد لا تكون متطابقة مع خط التطور العام، ان لم تتناقض معه في بعض الاحيان، وهذه مسائل مفهومة في الدراسات التاريخية والاجتماعية.

مراحل تطور نظام التحكم والاستكبار

ان معاينة خط التطور الاوربي عموما وبتجريد كامل بهدف استخلاص قانون، بات واضحاً في تطور عملية نظام التحكم والاستعباد، وقد مر بعدة مراحل نستطيع ايجازها بالشكل التالي:

ـ التعامل مع الانسان كحيوان.

ـ التعامل مع الانسان كآلة.

ـ التعامل مع الانسان كصورة، كوهم.

وتتطابق كل مرحلة من هذه المراحل ـ في الحقيقة ـ مع تطورات اساسية جرت خصوصاً في الغرب.

ـ الحضارة (اليونان، روما) ضد ما اسموه بالبربرية والوحشية.

ـ الثورة الصناعية، او عصر التنوير، مقابل العصور المظلمة.

ـ الثورة التكنولوجية والمعلوماتية.

هذه المراحل هي في الحقيقة مراحل تطورات علمية وتنظيمية هائلة وجبارة، لكنها بالمقابل مراحل في تطور اشكال انظمة التحكم بالجماعات البشرية وبالانسان ذاته. فالعلوم (والتكنولوجيا والتنظيم) ليست احادية لا في اتجاهاتها ولا في نتائجها وان الاكتشاف، نفسه قد يكون في خدمة الانسان والطبيعة، وهي ذاتها قد تكون مدمرة لهما. فالبارود قد يستخدم في شق الطرق، لكنه ايضا قد يستخدم في الحروب، والبارود الذي يستخدم في شق الطرق، قد يهيئ لتوفير سهولة الاتصالات، لكنه بالمقابل قد يساهم في تدمير التوازن الكوني... والطاقة النووية قد تنقذ ملايين البشر، لكنها قد تدمر الحياة على الكون. مهما يكن من امر فان التطورات العلمية بالشكل الذي جرت فيه في الغرب قد احدثت سلسلة تحولات فيانماط التفكير والقيم والاولويات واشكال التنظيم.

ونحن لا نستطيع في هذه العجالة تناول شتى الجوانب. لكننا في سعينا لالقاء الضوء على نظام التحكم الاجتماعي نستطيع القول ان خط التطور الاوربي، والذي اصبح مكلكلا على مجموع الفكر الانساني(خصوصا منذ القرن السابع عشر والثامن عشر) قد نجح في ايجاد نظام تحكم عبر تحويل الانسان والكتلة البشرية نفسها. مستثمراً كل الطاقات المشروعة وغير المشروعة التي تمكن منها.

١ ـ الاشكال الواضحة للتحكم والاستعباد:

فالعبودية بشكليها الرقّي (امتلاك الانسان والتعامل معه كسلعة وكحيوان) والقناني(ارتباطه بالارض وبيعه وشراؤه معها) صورت كنظام طبيعي. فقد اقترح ارسطو نظرية العبودية الطبيعية وشرح كيف ان بعض الناس هم بالطبيعة مالكون،

وبعض الناس هم بالطبيعة عبيد، وان النظام العبودي هو مفيد للطرفين.

فالنظام العبودي يبني منطقه وشرعيته على هذا الاساس. فالملّاك والرجال الاحرار ـقانوناً وعرفاًـ هم الشعب والمواطنون، ولا احد غيرهم. اما العبيد والاقنان والنساء والاجانب فكلهم خارج محيط دائرة الشعب والمواطنة، وان الحريات والحقوق اي ما تضمنه القوانين، «الديموقراطية» هو للطرف الاول. اما الطرف الثاني المستضعف والكادح والذي يشكل اغلبية السكان فانه خارج هذه الدائرة، وليس له فيها شيء منها. هذه هي القاعدة الاساسية والاولى لنشأة المجتمعات الحديثة في الغرب. يقول (انجلز): «بدون الرق لم يكن بالامكان تصور قيام الامبراطورية الرومانية وانه بدون الاسس التي ارستها الهلنستية (اثينا) والامبراطورية الرومانية لا وجود لاوربا الحديثة»[١].

٢ ـ الاشكال التجريدية او الخفية للتحكم والاستعباد:

لكن للشكل الاول من التحكم مشاكله وعقباته وحدوده. فمصادر توفير الرق بكميات كبيرة محدودة، ثم ان كلفته عالية جداً، والاهم من ذلك كله فان تطور التحكم يحتاج الى تطوير انظمة التحكم. لذلك شهدنا انتقالاً من الانظمة الواضحة والمباشرة الى الانظمة الاكثر تجريدا، والاكثر مرونة وديناميكية. لكن تحقيق هذه المرحلة كان بحاجة الى توفير الشروط اللازمة لها، وهي انتزاع الانسان من ارتباطاته العقائدية والقرابية والطبيعية وتحويله الى مجرد صفة او قوة. هذه العملية تمت خلال مراحل تاريخية متعددة ومعقدة. فكانت اولا عملية الفصل عن الخالق، وثانياً عن المحيط الطبيعي، وثالثاً تجزئة صفاته وفصلها عنه.

أ ـ الفصل عن الخالق:

ان النقطة الحاسمة لهذا التطور ـ الذي سيؤثر لاحقاً في ولادة مفاهيم «اللائيكية، وهو ما يترجم خطأ بالعلمانية» وانفصال الدين عن الحكم (الدولة)

---

(1) Engels, Anti Duhring p:213

وغيرها من مفاهيم هو بذلك التطور الذي اصاب النصرانية. فالانجيل الذي جاء به المسيح (ع) لم يتم الحفاظ عليه، او انه قد حُرِّف عن قصد واعتبرت كتابات وروايات القديس بولس هي المدخل الرئيسي لتعريف النصرانية وتعاليم السيد المسيح. فتم الفصل بين الايمان والتشريع. واصبح الايمان الفردي هو الساحة التي يتناولها الدين (Religon) ليصبح التشريع امراً وضعياً يختص به الحاكم، وهكذا اخذ الدين معنى غيبياً فقط. واعتبر امراً فرديا. فانتقلت القدسية من السماء الى الارض، ومن الخالق الى المخلوق[(١)].

ب ـ الفصل عن الجماعة والمحيط:

اي فصل الانسان عن امته وارضه وعائلته او عشيرته وجماعته، الخ، وذلك تحت ستار تصفية العلاقات النسبية او «البطرياركية»...وبالتالي تصفية ـ او على الاقل الحط من ـ اي انشداد او انتماء يمنع بشكل مباشر او غير مباشر من التحكم بالفرد وتجريده من حمايات وضمانات وولاءات تصطف مع الفرد طبيعياً لتتركه عارياً مجرداً اعزل وحيداً[(٢)]. فانتقلت المصلحة من اتحاد الفرد مع الجماعة الى

---

(١) يقول الامام الخميني: «ان وضع الاسلام في جميع جوانبه يختلف.. عن وضع الاديان الاخرى» (مختارات من كلام الامام الخميني،ق ٢، ص ٨٤) بمعنى ان الاسلام استمر دينا بينما تحولت الاديان الاخرى الى (ريليجيون) (Religon). وللتمييز بين الدين والريليجيون يراجع مقال الاستاذ علي قلي قرأي وهو رد على سميت والذي يتناول فيه التمييز بين المعنى الحقيقي للدين كما استخدم في التاريخ كما يستخدمه الاسلام، والمعنى الحقيقي لكلمة Religon كما صار الفكر الغربي يستخدمها، ينابيع الحكمة. باللغة الفرنسية العدد العاشر، السنة ١٤١٧ / ١٩٩٦.

(٢) يد الله مع الجماعة.

ورد عن الرسول (ص): من كان يؤمن بالله واليوم الاخر فليصل رحمه. وورد عن الامام علي (ع): ايها الناس انه لا يستغني الرجل وان كان ذا مال عن عترته ودفاعهم عنه بايديهم وألسنتهم وهم اعظم الناس حيطة من ورائه والملمّ لشعثه واعطفهم عليه عند ⮐

تنافر وتضاد بين الجماعة والفرد. لنصبح امام احتمالين اما اخضاع الاول للثاني او ـ على الاغلب ـ اخضاع الثاني للاول.

ج ـ تجزئة صفاته وفصلها عنه:

كسب الفرد بعض الحريات القانونية والشكلية، لكن هذه لم تتم بدون تطورات في شكل العلاقة مع الانسان، اذ تم تجزئة صفاته وطاقاته واستلابها واخضاعها والسيطرة عليها بتحويل كل صفة الى وحدة مستقلة يمكن ان تقاس وتباع وتشترى وتُحدد كميا. فلم يعد الانسان كلا متكاملا له صفات وطاقات مختلفة، بل صار صفة، ليس إلا، يُعرف عبرها وعبرها فقط... فالذي يباع لم يعد الانسان، بل تباع صفة الاثارة فيه (الجنس)، او يباع جهده (قوة العمل). او يباع فكره (الخبرة)، الخ.

عندما فصل الانسان عن هذه الامور وغيرها، فان اشكالاً كثيرة قد تغيرت. ان بعض القيود واشكال الاخضاع قد زالت شكلا ومضمونا، لكن اشكالا ومضامين اخرى قد تولدت، وهذه الاخيرة قد تكون من حيث النتيجة النهائية اكثر عنفاً وتعقيداً وشمولاً.

فَتَشيؤ الانسان (جعله شيئاً او سلعة) لم يلغَ بالغاء رقيته، وان التعامل مع الانسان كسلعة لم يتغير بزوال عملية بيعه كانسان، هذه الممارسات استمرت وتعمقت، ففتحت واجهة العلاقات الحرة بين انسان وانسان. كانت تختفي شبكة علاقات تحكم انسان بصفات وخصائص انسان آخر. فالانسان لم يعد يسحب من يده او عنقه بل صار يسحب من غرائزه او احتياجاته او طاقاته وهلم جرا. فالصفات قد استرقت، اما الانسان نفسه فقد اصبح قانونيا حراً.

نازلة اذا نزلت به. ولسان الصدق يجعله الله للمرء في الناس خير له من المال يرثه غيره. (ومنها) الا لا يعدلن احدكم عن القرابة يرى بها الخصاصة ان يسدها بالذي لا يزيده ان امسكه ولا ينقصه ان اهلكه ومن يقبض يده عن عشيرته فانما تقبض منه عنهم يد واحدة وتقبض منهم عنه ايد كثيرة».

اصبح الحكم والحاكم أعلى سلطة تشريعية وتنفيذية وقضائية(بعد ان استبدل الغيب بالسلطة الخفية المتحكمة).

اصبح باستطاعة الحاكم او الحكم، الكلام باسم المجتمع كله. هذا المجتمع الذي لم يعد اجتماعا لتفاعل المجاميع والكيانات العقيدية او الطبيعية (الامة. العائلة. العشيرة، الخ)، بل تحول الى مجرد كمّ عددي من الافراد المجردين من انتماءاتهم الطبيعية. صحيح ان مفهوم «المجتمع المدني» يوفر بعض الحصانات والدفاعات للافراد لكن تنظيمات المجتمع المدني اقيمت على حالة فردية تقوم على المصلحة الخاصة والمطلبية الفردية والقيم التنافسية، التي يستطيع نظام التحكم ان يساومها او يسيطر عليها دون تهديد حقيقي لنظام الاستبداد والاستلاب والاستغلال. وان نظرة سريعة لسلوك مؤسسات المجتمع المدني الغربي من نقابات واحزاب تبين كيف انها تبقى ضعيفة امام قوة النظام، بل كيف تشاركه في احيان كثيرة في مواقف، سواء ازاء مسائل داخلية او خارجية، فالمسألة في النهاية هي ان النظام القيمي والذي منه يستمد النظام شرعيته في عملية استلابه وتحكمه التجريدية والمقنعة، اصبحت مهيمنة وسائدة فيها الحاكمون والمحكومون على حد سواء. وبدت ـ كما بدت القنانة في زمن ارسطو ـ وكأنها القانون الطبيعي والذي لم يوضع موضع تساؤل (اي قانون القنانة القديم) الا بعد ٢٠٠٠ عام تقريباً (اي في القرن الثامن عشر وما بعده)، فهل يجب ان ننتظر (٢٠٠٠) سنة اخرى لندرك ان ما يسمى بالطبيعي اليوم هو ليس بالطبيعي اطلاقا، ام ان البشرية ستدرك بسرعة قياسية اكثر هذا التشوه الذي اصاب مسيرتها، وهو ما نعتقده.

اصبح بالامكان الغاء وتحريم الرق والقنانة، اذ لم يعد هناك من حاجة لبيع الانسان وشرائه ككل. فالمطلوب هو ليس الانسان، بل المطلوب هو صفته، والولاء والطاعة المطلوبتان لم تعودا حركة او موقفا او رأي الانسان ككل، بل المطلوب هو اخضاع وقبول الصفات والطاقات الانسانية كاملة لنظام التحكم، هذه التطورات التي تنعكس في قوانين وقيم وتنظيمات جديدة، هي ما وفرتها

العملية التاريخية التي المحنا اليها اعلاه، خصوصا في فصولها الثلاثة الرئيسية، وحينها ستبدو العبودية من بعض الجوانب اكثر رحمة من النظام الحديث، فبدل ان تكون فئة محددة من الناس هي السلعة والقنية والشيء، تحول الناس كلهم او في غالبيتهم الساحقة الى سلع او اشياء وادوات تحت مفهوم تجزيئي الانسان وتشيئه والاستحواذ والسيطرة على صفاته، فتحول الانسان المستغل المستضعف من انسان / حيوان في الحالة العبودية او الاقطاعية، الى انسان / آلة في النمط الحديث. وان اعظم تلخيص لهذا التطور كله نجده لدى (ديكارت)[١] (١٥٩٦-١٦٥٠) الذي تعتبر نظرياته حول الفيزياء الميكانيكية وحول الحيوانات / المكائن (animaux-machine) الاساس للعلوم الحديثة (المنهج الكارتيزي) والذي يقوم منهجه على الشك وعلى المعرفة الوضعية (انا افكر اذاً انا موجود). فكر يرى الانسان الة، ويرى اعضاءه كعتلات ورافعات، ويرى قلبه كمضخة، «فالخلية هي ماكنة»، ولا شيء آخر غير هذا. الطبيعة هي ماكنة كبيرة، والحياة كلها عبارة عن الة وماكنة لصنع الاشياء من نبات وحيوان وانسان، فلم يعد الانسان يخضع العلوم الطبيعية ويعطيها صورته، بل صارت العلوم الطبيعية من ميكانيك وفيزياء وكيمياء وغيرها تخضع الانسان وتعطيه صورتها.

وهكذا تطور فكر يعتبر المصدر الرئيسي لما يسمى بالفكر العقلاني والذي يعتمد المنهج الصارم (méthode) مما سمح بتنظيم رؤية فلسفية وتنظيمية واجتماعية تساعد بتأكيد قولبة المجتمع وتنظيمه بشكل دقيق لاستثمار طاقاته بشكل جبار وعظيم، ولو كان ذلك على حساب امور مقابلة ستظهر خطورتها لاحقاً في تدمير المعاني الاولى للانسانية، وفي حرف مسيرة البشرية كليا. مما

---

(١) راجع ديكارت (١٥٩٦ - ١٦٠٥)، فيلسوف ورياضي وفيزيائي فرنسي وراجع ايضاً:

Principes de La Philosophic Discoursde La méthode,Règles Pour Le direction de L'esprit, Les Passions de Lâme.

قادها وسيقودها اكثر للدخول في مرحلة الانتحار الذاتي. وسواء اكان هذا المنهج او هذا الفكر هو مجرد تسجيل وتنظير للحقائق التي نمت عبر القرون في تشيؤ الانسان، او انها كانت انطلاقة فكرية مجردة اسست هذا المنهج، الا ان عهدا جديدا من الفكر والقيم قد بدأ في الغرب سيعزز عملية انفصال مسيرة الغرب عن مسيرة البشرية ككل، وفي آن واحد سيعزز عملية سيطرة الغرب على مقومات وامكانيات البشرية كلها.

لقد دخلت دورة الحضارة في نمو متسارع، لم يعد بالامكان السيطرة عليها، مهددة بتدمير الحياة على هذا الكوكب، هذه التطورات دفعت مفكرين كبار منهم المؤرخ المعروف «توينبي» للقول بانه لو عاد «فولتير» بيننا الان لجعل صرخته «التقنية» هي العدو! دمروا هذا العدو الشائن[1]. «فولتير» نفسه رغم دعواته للعصرنة والحداثة كان قد صرح قائلا:«اي بؤس، واي فقر القول بان الحيوانات هي مجرد آلات لا احساس ولا ذكاء لها»[2] لكن الامر لم يتوقف عند هذه الحدود فعملية تحويل طبيعة الانسان والسيطرة عليه والتمكن منه اخذت في كل يوم اشكالا اكثر تجريدا.

من انسان حقيقي الى انسان وهمي:

فاذا كان تطور «الحضارة» قد حول الانسان المستضعف الى حيوان. واذا كان تطور الثورة الصناعية قد حول الانسان الى آلة. فان تطور الثورة التكنولوجية والمعلوماتية بدأت بتحويل الانسان الى صورة ووهم. الى انسان يزاوج الحالة الوهمية او النظرية «virtuel» لتزول عنه حتى فرديته، متحولا الى مجرد جهاز غرائز واعصاب، ليس فقط بتأثير المخدرات والكحول بل بما هو اخطر، اي بتأثير السقوط تحت تأثير الوهم والصور الاجتماعية التي تولد له احاسيس شخصية

---

(1) Amold Toynbee: La religion vue par un historien; Gallimard; 1963.

(٢) نقلا عن: La Grande Implosion, Pierre Thuillier.P.318 Fayard 1995.

وهمية وكاذبة تدغدغ مشاعره وغرائزه لتخضعه الى اقسى اشكال العبودية والاسر. ودون الكلام عن تاثير ذلك في مجالات الصناعة والادارة والسياسة والاعلام نشير فقط الى تأثير تطور هذه الحالة في العلاقة الانسانية وتطور مفهوم الانسان ذاته فيما اصبح يسمى بـ«cybere-culture» (علم التوجيه). اذ اصبح بالامكان الان عبر اجهزة الحاسوب (الكامبيوتر) التي تُربط بطرفين ان يقيم شخصان علاقة جنسية كاملة(ولكن وهمية) عبر جهاز الحاسوب ليحصلا على المتعة الجنسية بل اصبح بالامكان ان يحصل(او تحصل) عليها ليس بالضرورة مع طرف اخر (رجل او امرأة) بل ذاتياً (ليس عن طريق الاستمناء) عبر علاقة مع جهاز كامل يضبط له التوقيت وشكل المتعة واساليبها. يقول الكاتب«A.C.Clarke» «بان الممارسة الجنسية كمانقوم بها اليوم ستختفي بعد سبعين عاما»(١).

وان هذا الشكل من الثقافة الذي يتطور بسرعة عبر الحاسوب «الكامبيوتر» وعبر ما يسمى بالخط الوردي التلفوني (minitel rose) (كما هو الحال في فرنسا مثلا) يروج له بالطبع لاعتبارات تجارية ومادية ويجد ارضية لا حدود لها بعد ان حُطمت كل الحواجز الفاعلة التي تمنع من انتشاره.وان احدى وسائل الترويج المستخدمة تقول ان هذه الممارسة الجنسية نظيفة من مرض الايدر، فتصور عظم المصيبة ومدلولاتها حيث يتم استيعاب انهيار اجتماعي واخلاقي بانهيار اجتماعي واخلاقي آخر.

اذ تولد نظام تتقدم فيه الصورة (image) على الحقيقة، بل صارت الصورة وسيلة رئيسية لتوليد الحقيقة وذلك في كل المجالات السياسية والاجتماعية وغيرها.. وهذه حقيقة كبرى لا يمكن مناقشة موضوع الحريات والقيم السائدة بدونها.

على كل حال، فان هذا التجريد ان كان قد فتح امام الانسان طاقات استغلالية هائلة اصبحت ممكنة بسبب السيطرة على الانسان (التنظيم، الكم، السرعة، العلوم)، لكنه بالمقابل جرده من خصائص هي من صلب انسانيته. اذ تحول

---

(1) Ibid 92.

الانسان الى فرد معزول مُستلب صفاته وخصائصه العامة مُسيطر عليها في الكليات، رغم اعتقاده انه يتصرف بها بكل حرية وقناعة. لم يعد الدين او المجتمع او الانسان هو الذي يسيّر الحياة. بل صارت قوى اخطبوطية عملاقة تسيّر الجميع نحو لعبة الموت.هذه القوى ليست قوى المافيا او النوادي والتكتلات الخاصة، بل هي نظام القيم الذي عممته آلية التحكم عبر شتى الوسائل ليصبح قيماً عامة واجتماعية ليس في الغرب فقط، بل في العالم كله. ولا يتعلق الامر ـ بالضرورة ـ بسوء نية او بتصميم مسبق، بل يرتبط بانحراف الفكرة او الافكار الاولى عن الخالق والمخلوق والعلوم والمصالح الخ، والذي شكل بالتدريج سياقا ينمو طبيعيا ليولّد هذه النتائج. ولقد شكك «ماكس فيبر Max Weber»[١] متسائلا في مطلع القرن عما اذا لم تؤذن الحضارة باعلان «الانسان الاخير» مؤكداً ان الغرب الحديث قد انتهى من حضارته وهو حبيس «قفص من حديد» وان هذا التجريد ان كان قد اعطاه حريات شكلية او حقيقية لكنه سلب منه ايضا حريات شكلية او حقيقية. فالقيد الذي كسر عن معصمه او عن عنقه استبدل بقيد وضع في عقله وقلبه. وان قوانين الغاء العبودية والقنانة لن تبدو عملية تحرير حقيقية للانسان من داخله، بل ستبدو بوضوح كامل كعملية تحرير خارجية لتجعله اكثر ميسورية ومطاوعة امام القوى الطاغوتية.

صار بالامكان تحميل الانسان كامل كلفته ليؤخذ منه كامل جهده. بل نحن نسير الى مستقبل لم تعد فيها القوى الطاغوتية بحاجة الى الكثير من البشر لتسيير مجتمعات الغد. فالمجتمع كله قد يصبح عبئاً على القلة التي تمسك بامكانيات استغلال الطبيعة والكون. وان علم الجينات وعلوم التكاثر الصناعي هي ليست مجرد اكتشافات علمية لمصلحة الانسان، بل انها تبشر بتطورات تنظيمية اجتماعية لتغير جذرياً من مفهوم المجتمع المدني، ليتحول بدوره الى عبء على القوى

---

(1) Max Weber: L`éthique protestante et l´esprit du capitalisme, Plon, 1964: Essais sur la théorie de la science,plon,1965: La ville, Aubier,1982.

المتحكمة كما تحول الانسان في جمهرته العظمى الى عبء على هذا النظام.

هذه التطورات ونتائجها عندما ينظر اليها بالعين التاريخية والفعلية ستبدو في احيان كثيرة اكثر تعسفاً واسراً من القيود التي كانت تضعها الانظمة العبودية والاقطاعية، يخاطب «بيير ليرو» مواطنيه قائلا: «انك تعيش ميكانيكياً كرجل آلة، او كانسان منوم»(١).

هذه بعض الاشارات التي مهما تعمقنا فيها فانها ستبقى سطحية وهشة امام الحقائق التي تجري تحت انظارنا.

بدون الاشارات اعلاه سيبدو نقاش النظام الديموقراطي شكليا او مموهاً. فهذا النظام لا يقف على فراغ. وان بعض الاشارات اعلاه تبين مصادر قوته وضعفه وتسمح بالتالي في تنظيم رؤية اكثر علمية وموضوعية والتزاماً من الكلام الذي ينطلق من الشعارات وذكر الايجابيات دون ذكر السلبيات، ودون معرفة الثمن او المقابل. او تجميل الصورة بتسليط الضوء على اوضاع الفئات المستفيدة، واغفال او تبرير اوضاع الفئات المسحوقة والمستضعفة.

الديموقراطية: غطاء شرعي لانظمة غير شرعية

ان تغير المضامين والاشكال ان كانت تعبر عن تطورات ايجابية على اصعدة معينة، فانها تعبر ايضا عن تطورات سلبية قد تكون اكثر خطراً على اصعدة اخرى. فالنظام ـ اي نظام ـ بحاجة الى «شرعية» والى حدود يعرف عبرها مصالحه كما يحدد عبرها مخاوفه ومصادر تهديده. فلم يعطنا التاريخ السياسي والاجتماعي تجربة سياسية معروفة يحكم فيها الناس، كل الناس، بانفسهم ولانفسهم، اللهم الا تلك التجمعات حيث تنصهر فيها مصالح الفرد كليا مع مصالح الجماعة، وهي تجمعات ابعد ما تكون عن التجمعات التي حكم فيها باسم الديموقراطية. من هنا

---

(1) Pierre Leroux, Aux philos- ophes, aux artistes, aux Politiques: Trois discours et autres textes, Payot, 1994.

فان كلام الديموقراطية باسم المجموع والعام هو جزء من طبيعة هذه الممارسة التي تغطي فيها المصالح الخاصة نفسها بمضامين وحجب عامة. سنكذب ونزور الحقيقة ان قلنا ان الديموقراطية لا توفر الحريات، ولاتضمن الحقوق وتوزع الواجبات لكننا سنكذب ونزور الحقيقة ايضاً ان لم نقل ان الديموقراطية هي ايضاً استبداد وديكتاتورية لسحق الحريات واستلاب الحقوق وفرض الواجبات، فهناك وجهان لا وجه واحد. وهناك طرفان لا طرف واحد.

هناك ديموقراطية ملّاك العبيد... وكانت هناك ديموقراطية الاقطاعيين.... وعندنا اليوم الديموقراطية (البرجوازية) الرأسمالية او العمالية (الاشتراكية)... ولا نعرف ما هو الاسم الذي سنطلقه في المستقبل على الديموقراطية التي ستنمو مع التطورات الجارية.

هذه هي اشكال الديموقراطيات الكبرى التي عرفها التاريخ ونعرفها لحد الان، وانطلاقاً منها يمكن قياس الديموقراطيات المشتركة او الهجينة كما هو الحال في معظم بلدان العالم الثالث اليوم.

هذه الديموقراطيات تنظر اليها ليس من قبل القطاعات التي تتمتع بالحريات داخلها، بل تنظر اليها من زاوية القطاعات التي تعاني منها هي ايضاً ديكتاتوريات او انظمة حكم، هدفها التحكم في بقية فئات الشعب.

فالنظام العبودي والاقطاعي كانت فيه ديموقراطية حقيقية للمالكين والمتحكمين بالامر. ولولا حريتهم هذه التي كانوا يتمتعون بها، ولولا تلك «الشرعية» التي اقامتها ـ والتي اصبحت قناعة مقبولة عند القطاع الاعظم من المحكومين ايضا ـ لما استطاعت ان تتحكم لقرون طويلة باغلبية سكان المجتمع، وان تستولي وتسرق بالتالي كدحهم وجهدهم وعملهم. يستطيع برفسور كالاستاذ «فنلي»[١] ان يشرح مفصلا الديموقراطية في اثينا، وهي ديموقراطية مباشرة يستطيع فيها «الشعب» ان

---

(1) Moses I.Finley, Démocratie antique et démocratie moderne.

يقرر الكثير من شؤونه وان ينتخب حكامه، وستبدو فيها المحاكم اقرب للصورة الاسلامية باعتبارها ليس جهازاً من اجهزة الدولة، بل باعتبارها الشعب (او الامة) في حركته. ديموقراطية يستطيع اي مواطن ان يقيم الدعوة مباشرة على اي مواطن اخر ليحاكم الاخير في محكمة علنية امام المواطنين ويستطيع فيها الدفاع عن نفسه. يستطيع شخص عادي كـ«ميلوس Méléos» ان يجلب سقراط (استاذ افلاطون) نفسه الى المحكمة والحكم عليه بالموت. لكن ما لا يقوله البروفسور «فنلي» هو ان مفهوم المواطن والشعب كان يشمل الرجال الاحرار(دون النساء بالطبع)، وان المجتمع الحر كان يمثل الربع فقط، ليمثل الارباع الثلاثة الاخرى مجتمع العبيد المحروم من اية حقوق سياسية او مدنية. وانه في اليونان التي كان يسكنها(٥) ملايين مواطن كان هناك اكثر من (٣,٥) من الارقاء، وان ارستقراطية سبارطة التي كانت تشكل (٣٠) الف «نبيل» كانت تتحكم بـ(٦٠٠) الف عبد[١].

كذلك الامر بالنسبة للديموقراطية البرجوازية، اذ لم يخجل «ماركس» وانصار المدرسة الماركسية من تسمية نظامهم بديكتاتورية البروليتاريا او ديكتاتورية العمال والفلاحين بل اعتبر ذلك من باب العلمية وتسمية الامور باسمائها وهذه التسمية لم تأت اعتباطاً، او تفاخراً بالانتماء الى الديكتاتورية، بل جاءت بعد تحليل ومتابعة طويلة للمجتمع الليبرالي او البرجوازي (الرأسمالي) لتؤكد في النهاية ان ديموقراطية البرجوازية هي في الحقيقة ديكتاتوريتها، او ديكتاتورية الاقلية. وانه اراد قلب الصورة بمنح الديموقراطية (او الشرعية الجديدة) لغالبية الشعب من العمال والفلاحين لتطبيق الديكتاتورية على البرجوازية. وهو عند كلامه هذا اعتبر اعطاء البروليتاريا حرية حرمان وتدمير البرجوازية عبر الدولة التي تستولي عليها البروليتاريا(الحزب الشيوعي) هو شرط اول لانتصار

---

(1) B.Hemmerdinger,"L´esclav- agisme Antique vu par le thermidorien Volney",Quqderni di Storia, l(janvier-juin 1957), p. 115-116. Aussi Volney, p. 592-593. aussi P.V.Naquet p.34.

الشيوعية وللوصول الى مجتمع لا طبقي عديم الملكية تنعدم فيه كل من الديموقراطية والديكتاتورية.

والامر صحيح ايضا بالنسبة للديموقراطية الاشتراكية (العمالية او الفلاحية). فاذا كانت الرأسمالية قد تكلمت باسم المجتمع والشعب كله وهي تقصد مصالحها كبرجوازية او طبقة حاكمة، فان الماركسية تكلمت باسم العمال والفلاحين واعتبرتهم هم المجتمع والشعب، واعتبرت ان اطلاق الحرية لهم للانقضاض على الرأسماليين والبرجوازيين والبرجوازيين الصغار هو النظام الديموقراطي الحقيقي. لكن التجربة قد بينت، هنا ايضاً ان هناك تشوهات وانحرافات كبيرة خصوصاً في رؤية المجتمع عبر المنظار الطبقي والاقتصادي فقط، فالدولة التي اقامتها الانظمة الاشتراكية لم تكن دولة العمال والفلاحين الا بالاسم، بل هي كانت انظمة الحزب الحاكم والذي لم يكن يمثل في النهاية سوى (٤ ـ ٥ ٪) من مجموع السكان. بل ان الحزب الحاكم نفسه لم يكن يملك حريته، بل كانت الحرية بيد الزعماء والدوائر المتحكمة بالجيش والسياسة والاقتصاد والاعلام، اي بيد اقلية من الافراد لا ينتمي اغلبهم اصلا الى العمال والفلاحين، بل ينتمون الى فئات الاداريين والموظفين والعسكريين الذين يستحوذون على السلطة لينظموا بدورهم «شرعية» ودساتير تسمح لهم ولانصارهم بالتحكم برقاب ملايين الناس، بل ان هذه الانظمة افتقدت حتى الرقابة القاعدية او حرية الحركة ولو بابسط اشكالها. من هنا فان هذه السلسلة من التحكمات والقيود قد سمحت بتنظيم الانتخابات في اطار اللجنة المركزية ثم في اطار الحزب، ثم في اطار الامة مع ضمان مسبق للنتائج، وان ما سيظهر على السطح من تظاهرات ضخمة وتأييد وتصفيق سيسمح بالكلام عن الديموقراطية الشعبية التي ما هي في النهاية سوى ديكتاتورية الحزب والفرد الواحد.

الديموقراطية تنظيم لا يمكن ان يعمل بدون شروط

ان قراءة دقيقة لكلمات الامام الخميني ستظهر انه لم يعترض على المعاني الظاهرة التي تقولها الديموقراطية في خطابها العام، بل المشكلة هي في امرين:

الاول: الطبيعة المرائية التي يحاول بعض انصار«الديموقراطية» ان يعطوها لمطلبهم.

الثاني: في اخفائها الجانب المستلب الذي به وبه فقط يستطيع هذا النظام ان يحقق المكاسب للجانب المستَلِب.

ففي النقطة الاولى تجد ان بعضهم يطالبون ويختفون وراء«الديموقراطية» عندما يكونون في المعارضة، ثم عندما يصلون الى الحكم يتحولون الى اعتى اشكال الحكومات واكثرها استبدادية...او تراهم «ديموقراطيون» في بلدانهم، لكنهم ديكتاتوريون، وحوش خارجها.

يحاول البعض ـ عن وعي او بدون وعي ـ ان يزرع الوهم بان الديموقراطية يمكنها ان تعمل بدون شروط، او بدون قيود وانها هي الحرية الحقيقية او حتى المطلقة، او انه ينتقد النظام الاسلامي لانه يضع بعض القيود، لكنه يبرر للقيود التي تضعها الانظمة الرأسمالية او الاشتراكية او غيرها باسم الديموقراطية، انه يصور ثوابت المجتمع كما يشتهي ويفسر مصالح الامة حسب اهوائه ليقرر الحدود التي ستتطابق في النهاية مع توفير الحماية المطلقة لنظام تحكّمه واستبداده. وهذه اشارات ليس الا لبعض القيود التي تفرضها الديموقراطية ولبعض شروط عملها ولبعض نتائجها.

المصلحة العامة او الوطنية او المبادئ التي تشكل الثقافة العامة او ايقاف التهديد الخارجي، او مفهوم مصلحة الدولة(Raison d Etat): هذه تعابير عامة لكنها غالبا ما تستخدم لخدمة اغراض خاصة. وغالبا ما تساهم الحملة الاعلامية في ايجاد حالة طوارئ او توتر لفرض هذا المفهوم واخراجه من دائرة الرقابة والنقاش

الحقيقيين. فالمصلحة الوطنية تتحول هنا الى مصلحة الدولة، ومصلحة الدولة ستعبر في النهاية عن مصلحة شبكة القوى المدنية والعسكرية التي تتحكم بمجمل النظام.

تحت هذا الغطاء تعاملت فرنسا مع الجزائر، بعد ان اعتبرت ان الاخيرة هي جزء من الوطن الفرنسي لتغطي بذلك، وباسم الديموقراطية والحقوق الوطنية الاستعمار الذي مارسته والذي تم عبره نهب وتدمير الجزائر. وتحته ايضا تصدر قوانين منع الحجاب والتضييق على المسلمين. وتحت هذا الغطاء استقدمت الولايات المتحدة جيوشها واساطيلها الى منطقة الخليج لتشن اعمال العدوان والحرب ولتحاصر من تشاء ولتدعم من تشاء تحت حجة الدفاع عن مصالحها الوطنية والاستراتيجية وللدفاع عن مبادئ الديموقراطية وحقوق الانسان، وتحته ايضا منعت اي نشاط شيوعي علني وسري في الولايات المتحدة. وتحت هذا الغطاء ايضاً غزت القوات السوفياتية افغانستان، وتحته ايضا منعت من حرية تشكيل اي حزب معارض حقيقي على الارض السوفياتية. وتحت هذا الغطاء تحتل اسرائيل الاراضي الاسلامية سواء في فلسطين او لبنان او سوريا، وتحته ايضاً تقيم المستوطنات وتطارد الفلسطينيين. وان الامثلة العملية التي جرت في الجزائر حيث عطل الجيش الانتخابات التي جرت تحت ظل حكومة مناهضة للقوى الاسلامية، او في تركيا حيث يضع الجيش التهديدات والحواجز لحدود العمل الديموقراطي تبين كلها ان للديموقراطية ايضا حدوداً، وان الحكم الاخير في المسألة هو ليس رأي الشعب، كل الشعب، كما يدعى، بل هو رأي الجهة صاحبة القوة والقرار، والتي تستطيع بوسائل عديدة اقتصادية وقمعية واعلامية وغيرها من الحصول على شرعية لعبة وضعية تحت اسم الممارسة الديموقراطية.

هذه الممارسة تجد تبريراتها عند انصار الفكر الغربي، لكننا عندما نأتي الى التجربة الاسلامية، التي لها ايضاً حدودها ومصالحها، وهي حدود ومصالح تكشف الارقام، كما يكشف التاريخ حتى من الناحية الوضعية، انها اكثر شعبية وتمثيلية من اي التجارب تلك فان الدنيا تقام ولا تقعد. فعند هذه الحالة ـ وعندها

فقط ـ يريدون حياة بدون ضوابط ويطالبون بحريات بدون حدود.

ملازمة الديموقراطية للديكتاتورية

لا تعمل الديموقراطية في فراغ، وهي ليست مجرد مسألة تربوية او اخلاقية في التعامل مع مختلف القضايا، بل ان الجانب الرئيسي في الديموقراطية هي انها نظام او آلة او آلية للحكم، وكأي آلية فانها بحاجة الى ان تضحي بشيء او ان تستهلك وتحرق مادة مقابلة بدونها لا يمكن تسيير آلة الحكم. فالانسان بحاجة الى غذاء من حيوان ونبات والالة بحاجة الى وقود، ولا شيء في هذا الكون لا يستهلك شيئاً آخر ليتحرك، بل ان الآلة كلما ازدادت ضخامة وثقلاً كلما احتاجت لان تستهلك وقوداً اعظم واكثر. لهذا نقول ان تضخم آلة التحكم الراهنة قد زاد من حاجياتها واصبح يتطلب المزيد من القوى الاخف وزناً ولكن الاكثر احترافاً وعطاءً (اي المزيد من عملية التجريد التي اشرنا اليها لاستلاب ما هو اعظم دائماً). هذا هو قانون تطور الامور بمنطق التحكم والاستكبار. وهذا بمجمله يلخصه الامام علي(ع) بقوله «ان الله سبحانه فرض في اموال الاغنياء اقوات الفقراء فما جاع فقير الا بما متع به غني والله تعالى سائلهم عن ذلك»[1]. او «يأكل عزيزها ذليلها، وكبيرها صغيرها»[2] وهو يطابق ما يذكره القرآن الكريم في مواقع عديدة منها ذكره عزوجل ﴿لتأكلوا فريقاً من اموال الناس بالاثم﴾[3].

هذه الحقيقة البسيطة والواضحة يتم اخفاؤها ويتم الكلام عن الديموقراطية وكأنها لا تحتاج الى هذا المقابل. وان كلامنا السابق عن الخطورة العظمى التي اكتسبتها عملية تجريد الانسان والاشياء هدفها التخلص من اشكال التحكم والاستغلال المتخلفة والبطيئة، وفي آن واحد اخفاء الحقائق وتوليد قناعات قيمية

---

(١) نهج البلاغة، قصار الحكم، رقم ٣٢٨.

(٢) نهج البلاغة، الكتاب رقم ٣١.

(٣) سورة البقرة، الآية ١٨٨.

وسلوكية تقبل بالواقع وتعطيه «شرعية» اجتماعية وتاريخية بكل ما فيه من ظلم واستبداد، يقول الامام علي (ع) «سيأتي زمان ليس فيه شيء اخفى من الحق ولا أظهر من الباطل»[١].

يقول البروفسور «فنلي» استاذ التاريخ القديم في جامعة «كامبردج» بان قيام الامبراطورية كان هو الشرط الرئيسي لقيام الديموقراطية الاثينية، فالامبراطورية بحاجة الى اسطول ضخم لتوسع من مناطق نفوذها خصوصاً نحو الجنوب.... وكان اساس هذا الاسطول فئات الشعب المتواضعة، وهو ما قاد الى ضرورة قيام «نظام مساومة بين الاغنياء والفقراء يعطي للآخرين بعض حقوق المساهمة في النظام السياسي، خصوصا في النظام القضائي مع احتفاظ الاغنياء بالثقل الرئيسي في اتخاذ القرارات[٢] هذا الشرط لقيام الديموقراطية في اثينا لا يختلف كثيرا عن شرط قيامها في الغرب، اذ ترافق قيامها مع تطور النظام الاستعماري، ونهب واستثمار بقية الامم والشعوب. فالديموقراطية الامريكية بقدر ما تستغل شعوبها، فانها قامت ايضاً على اكتاف صيد واستيراد مئات الملايين من العبيد من افريقيا. وبدون غزو العالم من قبل العالم الغربي ما كان بالامكان تصور قيام النظام الديموقراطي فيها، وهو ما اقتضى قيام مصالحة بين فئات الشعب الغنية والمتواضعة لتقاسم ثروات الامم الاخرى مع الاحتفاظ ايضا باليد العليا في القرارات للاغنياء.

فالديموقراطية لا يمكن ان تقوم بدون مقابل، انها داخلياً شكل للحكم يمارس فيه الاغنياء او الاقوياء السلطة، اما خارجياً فهي الاستيلاء على امكانيات بلدان اخرى.

وفي الحقيقة ان الفارق الرئيسي بين الحكم الديموقراطي والحكم الاستبدادي،

---

(١) نهج البلاغة، الخطبة ١٤٧.

(2) Finly, ibid. p.105

هو ليس ان الاول هو حكم الشعب او المجموع والثاني حكم الفرد فالحكمان هما حكم الاقلية، غير ان الحكم الاستبدادي هو حكم الاقلية المتأزمة المحاصرة المشتبكة بشكل حاد مع خصومها. اما النظام الديموقراطي فهو حكم الاقلية وهي في اوج قوتها الاقتصادية والتنظيمية والعلمية. فهو حكم راسخ استطاع عن طريق المحاصصة غير المتساوية من إشراك الاطراف المنافسة في النسيج الاجتماعي في توجهاته، فالمعارضة لا تخيفه بالمعنى التهديدي للكلمة، كما ان المعارضة لن تغير من جوهر النظام، وان التاريخ لم يقدم لنا تجربة واحدة استطاعت فيها الديموقراطية مثلا ان تغير الانظمة الطاغوتية الاستعمارية الى انظمة غير استعمارية، او الانظمة الاستبدادية الى انظمة غير استبدادية.هذه الحقيقة يسهل معاينتها على ارض الواقع إذ كلما يتعرض فيه النظام الى ضغط داخلي او خارجي حقيقي، فان مفاهيم وممارسات، الديموقراطية تتراجع الى الخلف، لتظهر بوضوح اكثر طبيعة النظام الحقيقية.

حول مفهوم الحريات

لا ريب ان هناك حريات واسعة يتمتع بها المواطنون خصوصا في الدول الغربية وفي التجارب الديموقراطية خصوصا تلك التي تجيز الاحزاب وحرية الصحافة وتتمتع بقضاء مستقل، ولا ريب ايضا انه لا مجال للمقارنة بين هذه الانظمة والانظمة الاستبدادية. لكننا نعتقد ان تحويل الديموقراطية التي ارادها مؤسسوها وسيلة، نقول ان تحويلها الى ايديولوجية كان لابد أن يقوم على مفاهيم ومصطلحات. وان من اهم المفاهيم التي تستخدمها الديموقراطية الحديثة لاعطاء نظامها، المضمون الايديولوجي هو مفهوم الحرية، إنها ايديولوجية اللاايديولوجية. واننا اذا كنا قد ناقشنا في فقرات سابقة المضامين الفعلية لعملية تحرير الانسان من ارتباطاته الدينية والطبيعية والاجتماعية، فان مفهوم الحرية قد اخذ بشكل متزايد بعداً مستقلا. فعندما تم تجاوز الحاجز الاول لم يبق من

معنى لعدم اجتياز الحاجز الثاني ثم الثالث وهكذا. فمفهوم الحرية نفسه يجب ان يجرد من ضوابطه وحدوده والا فانه لن يكون مفهوما صافياً نقيا.لذلك لم يعد الهدف ايجاد الانسان الحر بمعنى تخليصه مما يكبله، بل صار الهدف ايجاد الانسان الذي يستطيع ان يعمل ما يشاء او ان يعمل به ما يشاء نظام التحكم والاستبداد. وان الفكرة القائلة بان حريته تقف عند حدود حرية الآخرين، هي فكرة عائمة. فمن هم الآخرون؟ ومن الذي يضع حدودهم اذا ما كانت مصادر القيم والاحكام قد اوكلت منذ البداية لعقل وضعي، او لقلة حاكمة لها مصالحها ومنظورها؟ وكمثال يمكن تعميمه على بقية العلاقات، لنأخذ مثلا حرية العلاقات الجنسية خارج مؤسسة الزواج (العقد) فما هي حدود الآخر؟ هل تراعى فيه حقوق الوليد(ابن الزنا) الذي ينتج عن هذه الممارسة الشاذة؟ هل تراعى فيه حقوق المرأة التي قد تجهل والد ابنها؟ ثم عندما تصبح العلاقات الجنسية حرة، فان ذلك كله سترافقه اخلاقيات وقيم جديدة، فهل ان بث افلام جنسية او استخدام الجنس في الاعلانات التجارية التي تشاهدها في القطارات والشوارع وعندما تجلس مع اولادك تشاهد التلفزيون، هل يدخل هذا ضمن احترام حقوق الآخرين الذين لا يؤمنون بهذه الممارسات الشاذة التي تنكرها الاعراف والقيم والديانات على مختلف اتجاهاتها ام يجب اسكاتهم، بانهم يجب ان يحترموا الحرية والنظام الديموقراطي، وهل ان انماط الحياة من ملبس وعمارة وعلاقات عامة، والتي ستأتي كنتيجة حتمية لتطور هذه الممارسات والتي ستصبح عادة وتقليدا لا يمكن مقاومتها، هل يعتبر ذلك كله داخل حدود وحقوق الآخرين، ام انه مجرد حق شخصي، ومجرد تطبيق لمبادئ الحرية؟ اين هي حدود حقوق الآخرين عندما تقود مغامرة سياسية لتوريط الناس في حروب وازمات. اين هي حقوق الآخرين وكيف ستقف الحرية عند الحدود الشخصية عندما يقوم مجمل النظام السياسي والاقتصادي والقيمي على اسس فردية وشخصية؟ اين ستقف الحريات الشخصية عندما تتحرك الآلة الرأسمالية الضخمة والمصالح الخاصة

الجشعة لتجعل من المياه والهواء سموماً ليس إلا؟ هذه امثلة قليلة ويمكن القياس على ذلك.

إنَّ مفهوم الحرية كما يستخدم في الغرب هو مفهوم غير وظائفي الا من ناحية تفكيك الروابط الانسانية والاجتماعية، وان استخدامه بهذا الشكل المتعسف سيقيد في الحقيقة المعنى المتوازن والملتزم للحريات الفردية والاجتماعية. فهو مفهوم لا يمكن تعريفه دون ان يربط بمفهوم العدل. فالعدل هو الذي يعطي لمفهوم الحرية مقوماته الوظائفية.«بالعدل قامت السماوات والارض ». وقد جعل القرآن الكريم العدل ـ اضافة لكونه موقفا موضوعيا، جعله ايضا موقفاً ذاتياً لا يخضع للانفعالات وردود الفعل المجردة.فالعدل حقيقة تقف بذاتها **﴿يا أيهاالذين امنوا كونوا قوّامين لله شهداء بالقسط ولا يجرمنّكم شنآن قوم على ألّا تعدلوا اعدلوا هو اقرب للتقوى واتقوا الله ان الله خبير بما تـعملون﴾**[(١)] «والعدل حسب التعاريف الاسلامية هو وضع الامر في موضعه.ويذكر الشهيد المطهري[(٢)] ابياتاً للشاعر الايراني المولوي يقول فيها:

«ماهو العدل ؟ هو وضع الشيء في موضعه
ماهو الظلم؟ هو وضع الشيء في غير موضعه
ماهو العدل ؟ هو اعطاؤك الاشجار ماءً
ماهو الظلم؟ انه اعطاؤك الاشواك ماءً
انه افساد للعب ان نضع مكان «القلعة» ملكاً»

وحسب الشهيد المطهري توجد اربعة موارد لاستعمال كلمة العدل والتي ضمنها يمكن ان نرى موقع الحرية:

١ ـ يقصد به كون الشيء موزوناً. الظلم هو اللاتوازن **﴿الله الذي انزل الكتاب**

---

(١) سورة المائدة، الآية ٨.

(٢) المطهري، الشهيد مرتضى، قم، منشورات مطهري، العدل الالهي، ص ٦٦ ـ ٧١.

بالحق والميزان﴾[1] ﴿والسماء رفعها ووضع الميزان﴾[2]، فاقترن الميزان بالكتاب وصار اسماً له.

٢ ـ المعنى الثاني للعدل هو: التساوي عندما يكون الاستحقاق متساوياً.

٣ ـ المعنى الثالث هو: اعطاء كل ذي حق حقه.

أ ـ الحقوق والاولويات.

ب ـ احترام الخاصة الذاتية للانسان.

فالظلم بهذا المعنى هو التجاوز على اولوية الآخرين والتصرف في حقوق الآخرين.

٤ ـ رعاية الاستحقاق في إفاضة الوجود وعدم الامتناع عن الاضافة والرحمة. فالعدل الالهي يعني ان اي موجود يأخذ من الوجود ومن كماله المقدار الذي يستحقه وبامكانه ان يستوفيه.

فالحرية التي تنفي الخصائص وتعتدي على المقومات الصحيحة وعلى الفطرة الطبيعية السليمة والتي يقرها الشرع والعقل، هي في الحقيقة اعتداء على الحرية وتقييد لها. وسواء أكان هذا السلوك موجهاً من الجماعة على الافراد أو من الافراد على الجماعة فإنَّه سيحمل الضرر والأذى. ففي هذه المسائل لا توجد أقلية وأغلبية.

إنَّنا نشهد للاسف الشديد، ان الاتجاه الايديولوجي لجعل الحرية التي لا تقيدها قواعد العدل المتوازنة اصبحت هي الخط الرئيسي لمفهوم الحرية في الغرب متجاوزة المعاني المعقولة والمطلوبة والمقبولة للحرية. ان ما تضمنه الدساتير والقوانين هو أمر مهم لكن الاهم منه هو رؤية النتائج وتلمس الوقائع على ارض الحقيقة والواقع. وعلى هذا الصعيد فان هذا النوع من الحريات يقيم في النتيجة سلسلة من التقيدات والاعتداءات والحواجز، ويرغم قطاعات متزايدة من الناس

---

(١) سورة الشورى، الآية ١٧.

(٢) سورة الرحمن، الآية ٧.

للانكفاء خوفاً على قيمها وعرضها، أو خوفها على حياتها، أو خوفاً على ثرواتها أو خوفاً على كل ذلك وغيره. وان نظرة سريعة لأنظمة الحماية والدفاع التي صارت لها شركات كبرى وأنظمة معقدة تبين ما تفرزه فلسفة الحياة المعاصرة من تناقض حريات غير محدودة من جانب وانتهاكات واعتداءات وخوف ورعب لا ضابط له من جانب اخر.

ان فلسفة الحرية القائمة على الانانية وتلبية الغرائز والمطامح الشخصية ان كانت تعطي الحرية لفريق، فانها سرعان ما ستطلق عنان كل الفرق لتعمل كما تشاء ووفق المنطق الذي تعتقد ان فيه مصلحتها. فاذا كان من حرية السياسي او الفئات المتنفذة ان يسرق خزينة الدولة بشكل قانوني، فان المواطن سيشعر بعد حين بان من حريته ان يسرق غيره. وان برنامجاً تلفزيونياً ظهر مؤخراً في التلفزيون الفرنسي كشف عن الفلسفة التي يدافع عنها المحكوم عليهم والسارقون.فهم يشعرون ان هذا من حقهم ايضا ولا يرون عاراً عن القيام بذلك. فالمسألة هي مسألة فرص وتنافس، فان لم تحصل عليه انت فغيرك سيحصل عليه، واذا لم تتمتع بالقوة والمقدرة فانك ستسحق وتدمر. المهم هو ليس القيم الاخلاقية، فلا حساب مع الذات ولا حساب مع الآخرين ولا حساب في يوم القيامة، المهم ان لا يطالك القانون، هذا هو معيار الفشل والنجاح. اما اذا استطعت ان تصطف مع نظام التحكم والاستبداد، او اذا استطعت ان تجعل القانون لمصلحتك، فستكون من النخبة المستفيدة، اما الآخرون فان لسان حالهم سيقول: هذا ما يقوم به التاجر والسياسي والشرطي، فلماذا لا اقوم به انا، يتساءل احدهم في الندوة التلفزيونية المذكورة، ويقول اخر: «ان سرقة دراجة باتت اصعب من سرقة ١٠٠ مليون دولار بشكل قانوني».

النظام السياسي والانفتاح العام

اذا تجاوزنا الانفتاح والتنوع وطبيعة تلك الحريات التي هي واسعة جداً بالتأكيد والتي سبق شرح ضروراتها للقوى المتحكمة اللازمة لعمل نظامي التحكم والاستعباد، اذا تجاوزنا ذلك وأزلنا من وعينا تلك الاوهام التي تجعل من انظمة

وقيم غير شرعية انظمة وقيماً شرعية، فاننا لن نجد امامنا في الحقيقية انظمة سياسية واجتماعية منفتحة حتى على الصعيد الداخلي. النظام السياسي الغربي نفسه ليس نظاماً منفتحا داخلياً من الناحية السياسية، بل هو نظام مغلق، ونستطيع ان نقول انه شديد الانغلاق.

فهذه الولايات المتحدة الامريكية تحكمها طبقة وحزبان منذ مئات السنين، لم يتغير شيء، وان الحزبين لا يختلفان في الاساس والاهداف، بل يختلفان في التفاصيل والمواقع ليس الا. لم يصل لرئاسة الدولة كاثوليكي واحد سوى جون كندي. جماهير السود المليونية معزولة عن الحكم الا ببعض الواجهات الديكورية. ولم يساهم اي حزب او اية قوة سياسية عدا الحزبين الجمهوري والديموقراطي في ادارة شؤون البلاد.

لنترك المؤسسة السياسية ولننظر الى المؤسسة القضائية فمن بين (٧٢٩٠٠٠) محام في البلاد في عام ١٩٩٠ هناك فقط (٢,٣ ٪) من السود، ومن بين (١٢٠٠٠) قاضٍ يمارسون العمل بوقت كامل لن نجد سوى (٤٦٥) اسود. ولا تشكل نسبة الحكام الفيدراليين سوى نسبة(٤,٣ ٪) من مجموع ٨٣٧ حاكماً[(١)]. فاين هي الفرص الحقيقية المفتوحة امام كل ابناء الشعب؟!.

هذا على الصعيد الداخلي، لكن المسألة الاخطر تكمن على الصعيد الخارجي، فعندما نحكم على البلدان الغربية يجب ان لا ننظر الى مستوى الحريات التي تحققها على صعيد بلدانها. فهذه مناورة تخفي الحقيقة الكبرى، وهي ان هذه الدول وحكوماتها هي في الواقع حكومات عالمية، وان مساحتها ومناطق تحكمها هو العالم باسره، فاذا اخذنا الحالة الامريكية دون الكلام عن مجمل الحالة الغربية، نستطيع القول بان الولايات المتحدة منذ ان خرجت غازية العالم، وضعت العالم

---

(1) D´Alemberte Talbot: Racial Injustice ans American Justice in Justice: ABA Journal, Washington, ,1992:P: 26.

كله ارضاً وطنية لها. وقد جعلت كل شعوب العالم اتباعاً لها. وهذه هي الحقيقة الموجودة في ضمير كل مسؤول امريكي بل هي اساسية في الحس العام للوطنية الامريكية. انه شعور لدى هذه الامة بان العالم كله بات حقاً لها. وهذا أمر لا غرابة فيه، فهو يشبه شعور ملّاك العبيد ازاء عبيده، سواء اولئك الذين يعيشون داخل اراضيه او خارجها. فالولايات المتحدة ترسل الاساطيل الى الخليج وتشن الحروب وتغزو البلدان اذا ما تهددت مصالحها النفطية مثلا للخطر. وهذا امر لا تستطيع اية دولة اسلامية من العالم الثالث ان تفعله. فهي لا تستطيع ان تهدد الولايات المتحدة او ان تتدخل في شؤونها، لان ارصدتها او اموالها او سلعها تتعرض للانهيار او الخطر، وهو الامر الذي تعاني منه يومياً والذي يتسبب الى حد كبير في شقائها وفقرها. وعليه فإنَّ تقويم الديموقراطية التي توفرها الولايات المتحدة مثلا يجب ان لايكون ما يتحقق على الارض الامريكية فقط، بل ما يتحقق في العالم كله، لانها وغيرها من دول استعمارية قد اعطت لنفسها حقوقاً عالمية،وانها قد الغت الحدود، وان العالم كله (بل والمدارات الفلكية كلها) هو مجالها الحيوي. وان شعوب العالم كلها اتباع لها بشكل او بآخر. إذاً اذا استكملنا الصورة الداخلية بتتمتها الطبيعية وهي الصورة الخارجية فلن تبدو الديموقراطية كنظام يوفر الحرية الا لاقلية على حساب اكثرية البلدان والامم والشعوب. على العكس سيبدو النظام الديموقراطي من هذه الزاوية اكثر قسوة وتدميراً لمليارات البشر وبشكل لم يسبق له مثيل. انه امتداد للنظام الاستعماري والقمعي. وان تقويم ايجابياته لا يمكن ان تتم بدون تقويم سلبياته ايضاً.

اذاً، لكي نفهم المديات والهياكل التي تعمل فيها الديموقراطية في داخل بلدانها، علينا ان نراها وهي تعمل خارج بلدانها، فالحريات في الداخل مرتبطة بالقمع في الخارج، وهذه وجه لتلك، وتلك شرط لهذه، فالنظام الاستعبادي والاستعماري القديمان جددا نفسيهما بشكل اكثر تجريدية وتوغلا وعمقاً، وهذه اشارات سريعة لبعض الهياكل الدولية:

أ- ففي الجانب السياسي لم تؤسس مؤسسات دولية تتمتع فيها كل الامم والدول بحرية المساهمة،بل هناك مستويان، الاول لجميع الدول، وهو منبر خطابة اكثر منه اداة حكم وقرار، ونقصد به الجمعية العامة. اما مركز القرار والحكم على الصعيد الدولي فهو مجلس الامن الذي يتكون من قلة من الدول تمسك (٥) منها بالقرار الدولي مع سيطرة عملية لجهة واحدة هي الولايات المتحدة.

هذه هي الصورة للديموقراطية وكيف تعمل على الصعيد الدولي، وهي صورة للديموقراطية على الصعيد الداخلي، فالانتخابات والانتقادات والتكتلات ليست هي المحركة للنظام، فما يحرك النظام هو مصالح الدول العظمى، وبالتحديد مصالح الولايات المتحدة الامريكية، بل غالباً ما تكون مراكز القرار في غير هذه الهيئات التي غرضها(اي ديموقراطية الهيئات العامة) اعطاء الشرعية للقرارات التي تتخذ في الكواليس والاجتماعات الخاصة. وما اجتماع الدول السبعة الكبار الا مثال من بين امثلة كثيرة يعج بها سلوك الدول التي تسمي نفسها بالدول الديموقراطية، فالمسألة في الخارج كما هي في الداخل هي ليس الوصول الى رأي المجموع بل المسألة هي كيف تحكم قلة هذا المجموع، حسب مصالحها وحساباتها بدون مثل وقيم غير مثلها وقيمها، وان وجود غطاء شرعي واخلاقي وقيمي ظاهري هو شرط لهذا التحكم.

فالمهم هنا ليس الحقيقة، بل المهم هنا فرض المصلحة الخاصة. يقول «جوزيف شومبيتر» ان الديموقراطية «هي طريقة لتشكيل حكومة قوية ذات سلطة لا توجد بها اي مثالية» وهذا يختلف حتى عن التصورات القديمة للديموقراطية، فقد كان لدى ارسطو وافلاطون بحث عن مجتمع مثالي، وان هذه التوجهات قد اختفت الان تقريباً من خطاب السياسيين، الذين سيتهمون بالبساطة والضعف من قبل زملائهم اذا ما ظهرت عليهم بعض الاحاسيس الانسانية او المثالية. لذلك باتت السياسة (الداخلية والخارجية على حد سواء) تحمل وجهين: الاول داخلي والاخر خارجي. الوجه الخارجي يجب ان يكون جميلاً يلاطف الشعب(او

الشعوب) ويمالئ امانيه، اما الوجه الداخلي فسيكون صارماً وحازماً. وقد اعتبرت بعض الدراسات ان وجه «نيكسون» العبوس كان سبباً رئيسياً في خسارته في الانتخابات الاولى التي خاضها، وان جهدا عظيماً قد بذل في المرة الثانية لتقديم صورة جيدة تخدع المواطنين.

ب ـ اما في الجانب الاقتصادي فان بنك النقد الدولي والمصرف الدولي ومن خلفه البنك الفدرالي الامريكي، ومن خلفه شبكة المصالح والمصارف الصهيونية والانكلوسكسونية تسيطر على مجمل النظام الاقتصادي العالمي. وان اخطبوط السيطرة الاقتصادية لا يعرف عالم وقيم الديموقراطية كما يتكلمون، بل هم ثلاجات بشرية تسحق بقرار صغير مليارات البؤساء، لكي تضيف الى ثرواتها مليارات الاوراق والسندات تخزنها في اقبية مصارفها[١]. صحيح ان البشرية قد حققت قفزات اقتصادية هائلة. صحيح ان الانسان قد وصل الى القمر، لكن الصحيح ايضاً ان عدد الفقراء في العالم هو اليوم اكثر بكثير مما كان عليه بالامس. وان الذين يموتون جوعاً او من التخمة هم اعظم بكثير من المعدلات السابقة، حتى اذا ما اخذت الزيادة الديموغرافية العظيمة بنظر الاعتبار.

---

(١) اتذكر مرة(عام ١٩٦٤) وانا اتقدم للامتحان الشفهي في وزارة الخارجية العراقية ان وجه لي المرحوم الدكتور مصطفى كامل الياسين، وكان مسؤولا عن الدائرة القانونية في الوزارة وعضو محكمة العدل الدولية سؤالا باللغة الانجليزية يطلب فيه مني ان احدد شكل التصويت في صندوق النقد الدولي. ولما كنت في مقتبل العمر وما زالت الافكار الساذجة تنطلي علينا وتخدعنا مقولات الامم المتحدة والحق المتساوي للصغار والكبار. فاجبته one member, one vote (عضو واحد صوت واحد).فصرخ بي قائلا This is money اي «هذا (عالم) النقد». عندها فهمت الحقيقة وعرفت ان الولايات المتحدة لها عدد من الاصوات بقدر اسهمها، اي لها اكثر من ٣٠ صوتاً. وكذلك البلدانالاوربية (اكثر من ٢٠ صوتاً) وكذلكبقية الدول الصناعية. اما الدولالاخرى التي تشكل ٩٠ ٪ من الارضوالسكان فليس لهم سوى الارقامالاحادية. هذه هي حقيقة الديموقراطيةعندها يتعلق الامر بالمسائل الجديةوالحقيقية.

ان قارات كاملة تتعرض اليوم لخطر التهديد والفناء والتصحر، وان كائنات حية تزول بسرعة بسبب الجشع والمنافسة واخضاع كل شيء لقانون السوق الظالم والاعمى. ان مصادر المياه تجف والهواء يلوث والطبقة الازوتية تخترق. وان الانسان اصبح للمرة الاولى في التاريخ قادراً على تدمير هذا الكوكب بمن فيه خلال لحظات قليلة. هذه امور ليست بسيطة وهي التي يجب ان تحظى بالاهتمام الاول وليس خداع الناس بامور شكلية، هذه المشاكل لن تحلها احزاب، او بعض الانتقادات التي تصدر من هنا وهناك، فالمسألة اعظم واخطر من ذلك بكثير.

ج ـ اما على الصعيد القضائي فان ديموقراطية الغرب تصنف عملياً او ضمنياً البشر الى صنفين، الاول له كامل الحقوق ويتمتع بكل الحصانات، والثاني ملاحق ومطارد ليس فقط في البلاد الاجنبية، بل في بلاده ايضا. فاذا ازحنا عن الواجهة النفاق والرياء الذي يخفي الحقائق فما هو الذي تغير من مضامين حقيقية واشكال ان لم يكن ما تغير هو اعطاء المزيد من الحرية للدول الاستعمارية للتدخل بطرق ووسائل لا يمكن تشخيصها وكشفها بسهولة. فهذا مؤتمر برلين (حزيران ـ تموز ١٨٧٨) قد قدم الاعتراف الدولي للدول الغربية بموجب المادة (٦٢) في حماية مواطنيها المسافرين في الدولة العثمانية وفي حماية مؤسساتها الدينية وجمعياتها وما شابه ذلك. اما اليوم فالامر يبدو اسوأ، اذ لم تعد الدول الاستعمارية التي تتكلم باسم الديموقراطية بحاجة حتى الى المعاهدات، اذ تستطيع محكمة امريكية ان تصدر قراراً ليصبح نافذ المفعول على اي مواطن او شركة في خارج الولايات المتحدة، تستطيع قلة من الدول ان تفرض وجهة نظرها على مجموع الدول والهيئات الدولية وان تجعل دماء وحريات مواطنيها محرمة حتى وان اعتدوا، لتستبيح من دماء وحريات الشعوب الأخرى حتى وان اعتدى عليها. وتستطيع ان تشن ضدهم الحروب وتحتل بلادهم، فاذا ما قاوم الشعب فانه ارهابي ويجب ان يلاحق، ليس فقط داخل بلاده بل في اية بقعة يذهبون اليها وسط تأييد قضائي واعلامي، مما جعل ابناءنا انفسهم يعترفون لتلك الدول بهذا الحق وينكرونه لانفسهم.

ان عملاء الـ"CIA" والموساد والدوائر الغربية تغتال وتنسف وتقتل وتطارد من تشاء، وفي اي ارض تشاء. هذه القوى لا تعقد لمعاقبتها المحاكمات، بل تتمتع بتواطؤ لوجستيكي وتغطية اعلامية وسياسية كاملة. بالمقابل، اذا ما حدث عمل لا يرضي الغرب، فان المحاكمات سرعان ما ستعقد وستوجه الاتهامات اعتباطاً وستتخذ القرارات في المقاطعة والحصار واصدار اوامر الاعتقال، مع تغطية قانونية ودولية للتنفيذ، وسيبدو المظلوم ظالماً، وستبدو القلة، والمعتدى عليه معتدياً. وقس على ذلك.

د ـ اما على الصعيد القيمي، فان سلسلة المؤتمرات التي تعقد والتي لم تعد محلية بل اخذت وجها دوليا منذ عدة عقود خصوصا ما عقد من مؤتمرات سكان ومرأة وغير ذلك وما يصدر من لوائح حقوق الانسان لا تمثل حواراً حقيقيا بين الحضارات والقيم، بل هو فرض تلك القيم التي سادت في تلك القلة من الدول الاستعمارية على مجموع حضارات وامم العالم. فاذا ما اصبح الشذوذ الجنسي مقبولا في بريطانيا او هولندا، فانه يجب ان يصبح امرا مشروعاً في العالم كله، والا تحولت الى بلدان تنتهك من الديموقراطية وحقوق الانسان. فقانون «التحرر» من كل شيء الذي بات جزءاً طبيعياً من عمل نظام السيطرة، يهدف في الواقع الى تكبيل الجمهرة الكبرى من الشعوب والى تفكيك مقاوماتها الفطرية والطبيعية تمهيداً لوضع اليد عليها اكثر فاكثر. هذا النظام ومهما بلغ في قسوته لابد ان يرتد على الجميع، بما في ذلك على الفئات المتحكمة المتسلطة هذه الحقيقة هي التي جعلت اصواتاً كثيرة تظهر في الغرب ذاته مطالبة باعادة النظر بنظام القيم وانظمة العلاقات الاجتماعية...الخ.

الديموقراطية السياسية والديموقراطية الاجتماعية

لا ريب ان البلدان الغربية باتت تتمتع بحريات وحقوق واسعة. ولكن يجب عدم تبسيط الامر، والتصور ان اية دولة في العالم تستطيع تحقيق ذلك. فهناك امكانيات وطاقات قد تراكمت عبر التاريخ في داخل الغرب ومن خارجه موفرة

لهذه المناطق امكانيات هائلة وقدرات عظيمة تتمتع بها، اذ كما يقول «اندرية غوندر فرانك» «كلما كانت المنطقة في الماضي غنية، وجدنا هذه المنطقة اليوم فقيرة ومتخلفة. وكلما كانت المستعمرة انذاك فقيرة وجدناها الان غنية ومتطورة. وليس لهذا الامر سوى سبب واحد، هو ان التخلف ناجم عن الاستغلال، وعن البنية الاستعمارية، وعن الطبقة المبنية على الاستغلال الاقصى»[١]، وان العملية لم تتوقف، ولكن الفارق هو ان مستويات المعيشة وطبيعة التنظيمات السياسية التي كانت متقاربة الى حد ما في القرن الثامن عشر والى حدود اقل في القرن التاسع عشر قد تغيرت، إذ قام اليوم بون شاسع يفصل بين عالمين: الاول مترف في غناه، مطلق في حرياته، والثاني مدقع في فقره، مطلق في استبداداته. هذه الامكانيات عندما تتوافر لبلد معين (او منطقة معينة) فان من شأنها ان تقلل الى حد كبير من عملية التصارع والتنازع الداخلي، وتوجد اتفاقاً وطنياً قاعدته ومبدؤه تقاسم الحصص او الغنائم. رغم هذه الحقيقة، لكننا اذا وسعنا دائرة النظر واخذنا مجمل اداء النظام وليس العملية السياسية فقط، فان النتيجة لن تكون برّاقة على كل الاصعدة، كما يتم تصويرها.

ان الفساد بات هو الشكل الرئيسي للعلاقات في الدوائر الحاكمة، بل باتت الفضيحة جزءاً من اللعبة الديموقراطية. كأعمال اغتصاب السكرتيرات، واعمال سرقة وتزوير الفواتير، واعمال التجسس والتنصت وتزوير الحقائق وصنع الاكاذيب. هذه اعمال يقوم بها كبار القوم من رئيس الدولة الى رئيس الحكومة الى الوزراء الى اجهزة الشرطة وذلك من اجل المال والشهوة والسلطة. هذه العوامل ـ اضافة لعوامل اخرى ـ هي التي طورت من مستوى التغيب في الانتخابات في معظم البلدان الغربية. فالشعب يفقد يوما بعد اخر ثقته بالزعماء السياسيين وباللعبة السياسية. وان نظرة دقيقة لاسلوب الانتخابات، ستبين ان رئيس الدولة او اعضاء البرلمان لن تنتخبهم في النهاية سوى قلة قليلة، رغم انهم

---

(١) فرانك، اندرية غوندر «البرجوازية الرثة والتطور الرث»، ص ٢٨.

سيتكلمون ويقولون بان الشعب كله قد انتخبهم. فمن مجموع الشعب لا يشكل عدد الناخبين سوى الثلث او النصف في احسن الاحوال. ومن مجموع الناخبين فان نسب التغيب باتت اليوم حوالي النصف تقريبا، وهذا النصف يتقاسمه على الاغلب عدة اشخاص. وحتى لو افترضنا تقاسمه بين شخصين فقط، فان الحقيقة هي ان النسبة التي ستسمح لحاكم لان يصل الى الحكم لن تتعدى (١٢,٥ ٪) من مجموع السكان، في احسن الاحوال.

ان اعتراضنا الرئيسي لا ينصب على ذلك، ونجد ان هذه الوسيلة تبقى افضل من الوسيلة الفردية والاستبدادية المطلقة، فهذا الجو يبقى مفيداً على الاقل على صعيد الحمايات القضائية والحريات الفردية والتنظيمية والصحفية، رغم ان هناك كلاماً طويلاً في كل مجال من هذه المجالات...

ان ما نعترض عليه هو عدم معالجة او ذكر كل الحقيقة، ففي ظل نظام القيم السائد، وفي ظل الآلية الاقتصادية والاجتماعية الراسخة، فان الناس كقاعدة ـ وليس كاستثناء ـ لن يجدوا امامهم الكثير من البدائل، رغم كل الاسماء والعناوين، فالنظام السياسي هدفه السيطرة، وان يفرز اجتماعياً وقيمياً نتائج خطيرة لا تنفصل كلها عن لعبة الديموقراطية بالمعنى الذي اسسه الغرب.

ان سجون الامم الغربية باتت مملوءة ليس فقط بالمجرمين من تجار المخدرات واعمال السرقة والاغتصاب والقتل والنهب، بل ايضاً بالسياسيين السابقين ورجال الاعمال والاحداث والنساء. هذه النتيجة لا يمكن عزلها عن النظام السياسي والاجتماعي، ففي الولايات المتحدة اليوم اكثر من مليون شخص يقفون خلف القضبان. وفي نيويورك وحدها يعتقل (٣٠٠٠٠٠) شخص خلال العام. وهناك (٢٦٧٠٠) شرطي باللباس الرسمي. وارتكبت في عام ١٩٨٩ (١٩٥٣) جريمة في اليوم، منها (٥) جرائم قتل و(٩) جرائم اغتصاب، و(٢٥٦) جريمة سرقة[1]. وقامت

---

(1) Guns:Record Firearm Sales;Los Angeles Times,5 juin 1992:A 39.

الشرطة بـ(٤٣٠٠٠٠٠) عملية تدخل اي (١١٧٠٠) عملية في اليوم الواحد. علماً ان الاحصائيات تشير ان (٤٥ ٪) فقط من الجرائم يبلّغ عنها الشرطة [١]. وان نسبة الجريمة ارتفعت خلال الاعوام الثلاثين الماضية بنسبة (٥٦٣ ٪)[٢]. صحيح ان هذه الجرائم تقع اكثر ما تقع في الاحياء الفقيرة. لكنها تصيب ايضاً السود والفئات الفقيرة اكثر ما تصيب اي جهة اخرى. فالاسود يتعرض (٥ و ٢) مرة اكثر من الابيض ويتعرض لضعفي معدل العنف الذي يتعرض له الابيض. وان معدل القتل الذي يصيبهم هو (٥) اضعاف بقية السكان[٣]، بل ان الكثير من القضاة باتوا يطلقون سراح المحكوم عليهم لانه لم يعد هناك من مكان في السجون بل باتوا يبرعون في ابتكار طرق جديدة كوضع نوع من القيد في اليد او الرجل (تذكِّر بقيود العبيد) لا يستطيع المحكوم عليه من التخلص منه، وترتبط بجهاز كامبيوتري يكشف لمركز مراقبة (الشرطة) عن تحركات المحكوم عليه وعدم مغادرة مكان اقامته المقرر. اي ان السجين بات يحمل حتى نفقات سجنه. ان هذه النتائج على صعيد الاداء الاجتماعي لا يمكن مناقشتها خارج مجمل النظام. فنحن لا نستطيع ان ننسب الايجابيات للنظام الديموقراطي لننسب السلبيات لغيره.

ان اوضاع السكان الاقتصادية تزداد تحسناً بالنسبة لبعض الفئات، لكنها تزداد سوءا وتدهورا بالنسبة للغالبية الساحقة، اذ تزداد معدلات البطالة بنسب كبيرة وتتدهور الدخول وتزداد الفوارق بين الاثرياء والفقراء، سواء كان من حيث الارباح والمداخيل، ام من حيث نسبة الضريبة كما تزداد المديونية والاعباء، وان المصارف تبتكر في كل يوم وسائل جديدة لتكبيل الافراد باشكال جديدة من المديونيات وتتولى وسائل الاعلان دوراً ضاغطاً شديداً في دفع قطاعات

---

(1) Voilent Crime in the UnitedStates; Lamerique Urbaine p206.

(2) CBS,´may 1993.

(3) CBS,13 november 1992.

السكان نحو الحياة الاستهلاكية التي باتت تعتبر الاسر الجديد الذي يكبل الانسان المعاصر.

اما الحياة الاجتماعية فهي تشهد تدهوراً حقيقياً على جميع الاصعدة تقريباً. فاذا ازحنا الصورة الجميلة التي تقدمها المسلسلات التلفزيونية السطحية، فاننا سنشهد عملية تآكل متنامية باتت تقلق الغالبية العظمى المسؤولة من المفكرين والسياسيين المصلحيين الاجتماعيين،بما في ذلك في الغرب نفسه.

ففي الستينات كان (٦٥ ٪) من الامريكيين يعيشون في ظل عائلة تقليدية (اب وام واولاد)، مقابل (٤٥ ٪) في بداية التسعينات[١]. وازداد عدد الافراد الذين يعيشون بمفردهم مرتين خلال العقد الاخير فقط. وخلال الاعوام ٦٨ـ١٩٨٨ فان نسبة النساء اللاتي يتزوجن في العمر (١٥ـ٤٤) قد تناقص بشكل خطير. فهبط من نسبة (٥١ ٪ الى ٢٩ ٪) لدى السود ومن (٦٩ ٪ الى ٥٥ ٪) لدى البيض. وخلال هذه الفترة ارتفع عدد الامهات بدون زواج من نسبة الـ(٥٠ ٪) الى (٥) مرات اكثر من الجيل السابق (١و٥٥ ٪ في عام ١٩٩٠ مقابل ٥و١١ ٪ في عام ١٩٦٠). وان هذا الرقم قد ازداد (٣) مرات بالنسبة للمرأة البيضاء.. وارتفعت الولادات غير الشرعية خارج الزواج، فبلغت (٢٦ ٪) من مجموع الولادات. ومن هذه النسبة يحتل السود نسبة (٦٤ ٪) كما ان حالات حمل البنات الصغار قد ارتفع بشكل مذهل. فاكثر من (٤٠ ٪) من المراهقات الصغار قد حملن مرة واحدة قبل بلوغ سن (١٨) سنة، مقابل (٢٠ ٪) من البنات البيض.. وارتفعت حالات الطلاق كما ارتفع عدد العوائل التي تديرها المرأة بمفردها[٢]. وان ازدياد حالات

---

(1) Culter and katz, Macroec-onomices Performance. p 20L'Amerique Urbaine: p69 .

(2) Hacker A.Two Nations: p.74.L'Amerique Urbaine, ChapourHaghighat, p72 puf 1994.

اغتصاب الاطفال او استغلالهم في التجارة الجنسية اصبحت اشهر من ان تذكر، ناهيك عن تزايد كبير في حالات مداعبة الاباء لبناتهم جنسياً. من جهة اخرى نسمع ان ٣٠٪ من الشعب الامريكي هو امي تقريباً (كتابة وقراءة) حسب التقرير الفدرالي الذي القاه الرئيس كلنتون مؤخراً. وان هناك اناساً مازالوا يموتون من البرد في الشوارع، وان معدلات الانتحار الجماعية والفردية في تزايد مستمر، يقابلها ازدياد اعمال القتل والاعتداء بدون سبب او غرض، بل لاسباب نفسية ولاختلالات في العقل والسلوك الاجتماعي. وان حالات الادمان على الكحول والمخدرات (يمثل سوق المخدرات في الولايات المتحدة فقط سوقاً مقداره ١٥٠ مليار دولار)[1]. ويبلغ الرقم السنوي للمقامرة العامة والرسمية (وليس الشخصية) في فرنسا وهي تكاد لا تذكر امام ما يجري في الولايات المتحدة. نقول يبلغ الرقم الرسمي (٦،٧) مليارات من الدولارات، وان (١) من كل (٥) مقامرين يرتكب جنحة او جريمة لاستحصال المال الذي يقامر به[2]. وان امراض القلب (بسبب الضجيج والحياة المرهقة والتغيرات المستمرة في انماط الطعام والضغط)، والسرطان والايدز وحوادث الطرق وغيرها من اسباب، تطورت مع انماط العيش الحديثة، تخطف سنوياً ملايين البشر في الدول الغربية. وان حالات الكآبة والعزلة اصبحت سمة من سمات الحياة يعاني منها ملايين من البشرليس فقط من العجزة والشيوخ، بل من الشباب ايضاً.

هذه المشاكل هي اشارات مخففة يسمح بها المقام الان، وهي مشاكل لا يمكن فصلها عن طبيعة النظام الديموقراطي، بل هي جزء ملازم له. وان ازدياد القوانين والتشريعات والندوات والمؤتمرات وغيرها لا يعكس عن توجه حقيقي لحل هذه الازمات، بل يبين عن عجز وانهيار نظام الحصانة الاجتماعي

---

(1) L'Amerique Urbaine. ibid.p.220

(٢) القناة الثانية الفرنسية مساء يوم١٩ / ٤ / ١٩٩٧.

الفطري والطبيعي، الذي بانهياره لا يمكن ايجاد اي مضاد لايقاف هذه الظواهر وتوسعها، فالمشاكل التي لا تحل اليوم ستظهر غداً بشكل اعنف، والقطاعات التي لا تنصف اليوم، او التي تهمش ستنظّم نفسها باشكال جيدة او هجينة لتظهر كتمردات وثورات اجتماعية، وان الشعوب التي تظلم وتسرق اليوم ستتعلم كيف تقاوم بشكل سيئ او جيد غداً، هذه كلها تقع في دائرة مسؤولية نظام التحكم الذي يتخذ من الديموقراطية واجهة له.

اننا نعيش في وضع لم تعد القدرات المطروحة بقادرة على ايقاف هذه التطورات. كما لا تستطيع مقاومة المجتمع المدني معالجة هذا التآكل المتصاعد الذي هو كالوباء يصيب المرضى والاصحاء، ويصيب الغربيين والشرقيين على حد سواء. فالمسألة هنا هي ان طبيعة النظام الكلية ـ التي مازالت بالنسبة للكثيرين قدوة يريدون الوصول اليها تحت تأثيرات الانبهار والتركيز على نتائج وتغافل اخرى ـ هي التي تغذي وتشجع مجموع هذه الظواهر وانها ثمن او معادل طبيعي لعمل النظام. فانت لا تستطيع ان تتفنن في عرض الجريمة والمخدرات والجنس والسرقة وجعلها سلعة وتجارة لتصبح جزءاً رئيسياً من الاقتصاد والاعلام والسلوك اليومي، ثم تسعى لمقاومتها عن طريق القوانين ورجال الشرطة. انت لا تستطيع ان تفسخ الاخلاق على صعيد العائلة وعلى صعيد القيم التربوية والدينية، ثم تسعى لاصلاحها على صعيد المجتمع. انت لا تستطيع ان تدمر الطبيعة بالوسائل الشمولية التي تدمر ضربة واحدة ما لم يكن بمقدور ملايين البشر وقرون عديدة ان تدمره، ثم تأتي لتوقف ذلك عن طريق احزاب الخضر او قوانين الحماية الشكلية والجزئية. انت لاتستطيع ان تسمح بنظام الابتزاز والاستغلال الذي يحميه القانون وتسرقك المصارف ووكالات التأمين والاقتصاد المرابي وعقود العمل ورجال الضريبة والشركات الكبرى بموجب القانون، ثم تسعى لمقاومة ذلك عن طريق جمعيات الاستهلاك، او الاضراب والتظاهر من اجل بعض المطاليب الشكلية والجزئية. انت لا تستطيع ان تقاوم نمط الحياة

والاستهلاك الذي يغزوك غزواً، ويأسرك اسراً لتعمل كالعبد ثم تخرج في نهاية يومك مديناً تطوقك الفواتير لتتركك ذليلاً متوسلاً متسولاً ضعيف القدرة والارادة. انت لاتستطيع ان تتعرض لكل هذه الضغوطات، ثم تحاول ان تبني استقلالية في الرأي والقرار والمصلحة، فتذهب الى الانتخابات لا تملك من حرية سوى الاختيار ان يجلدوك باليد اليمنى او اليسرى. انت لا تستطيع ـ بهذه الوسائل ـ ايقاف العلة الاولى (نظام التحكم الخاص) لان ايقافها هو ايقاف الدوافع والغايات التي تحرك هذا المجتمع وتعطيه قوته وزخمه ومعنى حياته فان فعلت ذلك قضيت عليه، وهذا ما ستحاربك بسببه وبشراسة منقطعة النظير القوى الطاغوتية والشيطانية، بكل الوسائل والامكانيات، وهذا بعض ما تعرض له الامام الخميني (رض) وبعض ما يتعرض له بقية الثائرين والسائرين على نهجه.

ان المجتمع الغربي (بما في ذلك محيطه العالمي) الذي يدّعي الديموقراطية هو كل واحد، وان معالجة مشكلته ومعه المشاكل البشرية، لا يأتي بعمل ترقيعي لا يتناول الجوهر.

ان الاسلام يمكنه ان يقدم نظاماً سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وقيمياً اكثر توازناً، يستطيع ان يضمن حقوق وحريات المواطنين. نظاماً متوازناً يتحمل كل قطاع من قطاعات الامة مسؤوليته ودوره دون كذب او استلاب او تزوير وضمن حماية مقدسة يضمنها الشرع لكل المقومات، كل ضمن خصائصه ومكوناته. نظاماً قد يكون اقل سرعة وانتاجاً من حيث الكم، لكنه نظام متوازن دائم العطاء، يبحث عن حسن العاقبة وحسب قاعدة (افضل الامور ادومها وان قل). نظام نظيف يضمن النوع ويحميه. نظام لا يقوم على اكتاف الامم الاخرى ويعتبر العدوان والظلم حراماً لا يمكن ان يحمله قانون او مصلحة وضعية.

ان معالجة ذلك لا يكون الا بنظام راق متوازن صادق وهو الجهد الذي بذله الامام الخميني (رض) في تأسيس الجمهورية الاسلامية، وبطرح الاسلام حلاً ليس لشعب ايران فحسب، بل للبشرية جمعاء.

هل هناك علاقة بين الحكومة الاسلامية والثيوقراطية؟

تتكون الثيوقراطية من كلمتين يونانيتين هما: ثيو (Theos) وتعني الرب، وقراط (Kratos) وتعني الحكم والسلطة، كما رأينا. وبالتالي فان الثيوقراطية تعني حكم الرب الذي يمارسه وزراؤه. باعتبار ان الثيوقراطية حسب معناه هي حكم الله والتي يمارس فيها الحكم وزراء الله (الرب Theos).

في حين ان ولاية الفقيه لا تعني الحكم الثيوقراطي، لا من الناحية المفاهيمية ولا من الناحية العملية، وان المقارنة هي بين شيئين مختلفين. صحيح ان بعض المفكرين المسلمين البارزين يستخدمون هذا التعبير مجازاً للاشارة الى الحكم الذي يستهدي بتعاليم الله، لكن هذا الاستخدام يبقى مجازياً، وهنا مجال التحذير. ولاية الفقيه هي حكومة لا تدّعي الالوهية بمعنى ان الحاكم هو الله شخصاً أو مجسداً (نستغفر الله من كل ذلك)، بل هي حكومة لتطبيق القانون الالهي. والفقهاء والمجتهدون هم اولياء امر يطبقون الشريعة الاسلامية كما وردت في القرآن الكريم والسنة الشريفة. وهم بشر يصيبون ويخطئون. كما ان ولاية الفقيه لا تدخل الانسان في الدين ولا تخرجه منه، كما السلطات الثيوقراطية. فـ (تمسيح) الناس ليعتبر المسيحي هو ذلك الذي له اسم في الكنيسة يقبل فيها او يشطب منها هي ممارسة ثيوقراطية انحرفت فيه عن الدين النصراني كما جاء به سيدنا عيسى (ع) وسلطان الحاخامات اليهود، حيث تحول الدين اليهودي الى مسألة وراثة لتحوّل قوماً بالوراثة الى شعب الله المختار الذي له الحقوق المطلقة على الناس وعلى الارض، هي ممارسة ثيوقراطية انحرفت فيه عن الدين اليهودي كما جاء به موسى(ع). وان اقامة الحكم الاستبدادي باسم الاسلام واعطاء الشرعية الدينية والدنيوية لحكام الجور والطغيان ليتحولوا باسم الدين الى آلهة، جاعلين حكمهم فوق حكم الله، معطلين ارادة الامة، يكفّرون من يشاءون ويدخلون في الاسلام من يشاءون هي ممارسة ثيوقراطية انحرفت فيه عن الدين الاسلامي كما جاء به النبي محمد(ص).

ولاية الفقيه هي حكومة اسلامية تقوم نظرياً وعملياً على ركيزتين:

الاولى: التعرف على الحكم الاسلامي من ادق مصادره، ومن هو افضل من اولئك الذين ذكرهم القرآن الكريم، اولئك العلماء الذين يتفقهون في امور الدين ليرشدوا الناس ويعلموهم الاحكام. اولئك الذين يقول فيهم القرآن الكريم **﴿وما كان المؤمنون لينفروا كافة فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الديـن ولينذروا قومهم اذا رجعوا اليهم لعلهم يحذرون﴾**[1].

الثاني: تنظيم الجماعة المسلمة وفق الاحكام القدسية ووفق علاقات الشورى والتشاور ورأي الامة. يقول الامام الخميني «نحن لا نريد ان نفرض امراً على الشعب، والاسلام لا يجيز لنا الديكتاتورية (الاستبداد). نحن نتبع آراء الشعب وكيفما اعطى الشعب رأيه قبلنا به. ان الله تبارك وتعالى ونبي الاسلام (ص) لم يسمحا لنا بفرض آرائنا على الشعب»[2] بل ان الامام لم يقبل (رغم ان الامة كلها كانت تراه على الحق) الا اجراء الاستفتاء وتنظيم الانتخابات واقامة دولة دستورية ستتطور في كل يوم في هذا الاتجاه باذن الله.

مؤسسات الجمهورية تقوم كلها على اساس الشورى والعودة لرأي الشعب. الدستور (بما في ذلك التصويت على فقرة ولاية الفقيه) والجمهورية ومجلس الخبراء ومراقبة الدستور ومجلس الشورى ورئيس الجمهورية، كلها يصوت عليها الشعب مباشرة. فاين هذه الممارسة من ممارسات فرض الحكومات المسيحية او اليهودية، او حتى الاسلامية او غيرهم الحكم الثيوقراطي على رقاب الناس، الذي ما هو في النهاية سوى تنصيب آلهة واصنام ليحكموا برقاب الناس وليعصوا اوامر الله كما جاءت على يد انبيائه ورسله.

---

(١) سورة التوبة، الآية ١٢٢

(٢) مختارات من كلام الامام الخميني، مصدر سابق، ص ٤٢.

فالفكر والحكم الاسلاميان ومفهوم الدين بمعناه الاصولي، وليس بمعناه بعد حرفه او تحويله الى «ريليجيون ـ Religon» هما اعظم نقيضين للفكر والحكم الثيوقراطيين. وان الاسلام هو الذي وجه ضربة قاضية له وليس الفكر اللائيكي (ولم نقل العلمانية عن قصد) كما يدعون، بل على العكس هناك نوع من التحالف بين الفكرين والممارستين. وهذه ملاحظات سريعة في هذا الاتجاه.

١ ـ ان بعض الحكومات الاسلامية وفي مراحل عديدة من التاريخ الاسلامي القديم والحديث اقامت حكومات تقترب الى حد معين من مفهوم الحكم الثيوقراطي، حيث تحول الحاكم الى اله وصنم على الارض. يسخّر شريعة الله لتبرير فساده وجوره وظلمه. يشرّع كيفما يشاء ويحكم بما يشاء معطلاً ارادة الامة، ثم يقول هذا من عند الله. هذا انحراف، مصدره اما انحراف في اصل الايمان ابتداءً او نقص في فهم الرسالة السماوية او تحريف لها.

هذه الملاحظة تقابلها ملاحظة اخرى، وهي ان الفكر والممارسة الاسلاميين في خطهما العام هما اللذان حاربا هذا الشكل من الحكم الثيوقراطي، وليس اللائيكية القديمة او الحديثة. بل ان اللائيكية القديمة والحديثة تحالفت مع هذه الاشكال من الحكومات وان بعض الخلافات الجزئية لا يمكن ان تقف بوجه مسيرة كاملة معروفة من التعاون والتبادل والتعاضد.

٢ ـ وجّه الاسلام ضربة قاضية للحكم والفكر الثيوقراطيين عند وقوفه بوجه البيزنطيين. فدمَّر حكمهم ودولتهم في الشرق في صدر الاسلام ودفعهم للخلف وازال تحكمهم برقاب الشعوب واستغلالهم لهم باسم الدين. والاسلام هنا لم ينتصر عليهم لانه كان الاقوى عسكرياً او تقنياً او اكثر عدداً وعدة وتنظيماً، بل انتصر لانه دافع عن الحق ضد الباطل. يرى «موريس لومبار»[١] ان الاسلام هو الذي حرر الاموال الضخمة التي كان الحكام والرهبان يستحصلونها من الشعب

(١) لومبار، موريس، الاسلام في عصره الذهبي.

الفقير المنهك ويكتنزونها في قصورهم وكنائسهم.

٣ ـ مقابل ذلك، ورغم بعض الخلافات بين الفكرين والممارستين اللائيكية والثيوقراطية الا ان المسيرة العامة تبين تحالفاً وتكاملاً يبرهنان ان الفكرين والممارستين هما من معسكر واحد.

ولقد رأينا في السابق كما نرى اليوم كيف وقفت المؤسسات الثيوقراطية المسيحية واليهودية والاسلامية على حد سواء في تحالف مشترك مع القوى والسلطات اللائيكية في مشروع مشترك.

فها نحن نرى شتى الحكومات اليمينية واليسارية العلمانية وهي تدعم وتساهم في تأسيس دولة «اسرائيل» وهي دولة ثيوقراطية، لم تمنع ثيوقراطيتها من التزاوج بالممارسة والفكر اللائيكيين، كما نعرف جميعاً.

وللاختصار الشديد ودون الدخول في نقاش مفصل حول هذه الحقيقة نجد مثلا ان موضوعة: «علمانيون في اوربا كاثوليك في الخارج» تجد كل مصداقيتها عند النظر الى الرعاية التي اولتها الدول «العلمانية» الاوربية للتبشير. وهذه مقتطفات قصيرة جداً للحالة الفرنسية.

ذكرت مجلة (La Stampa) الايطالية في عددها ٥ ابريل ١٩١٤ قائلة «ان وطنية الرهبانيات الفرنسية في المشرق هي وطنية نقية وغيورة ومتفانية، والثقافة التي تنشرها هي ثقافة مسيحية خالصة وفرنسية واضحة. انها قبل كل شيء ثقافة فرنسية ومن ثم هي مسيحية. لقد اصبحت فرنسا سيدة سوريا بلا ادنى نقاش، وان النفوذ الفرنسي في سوريا متوغل الى العظم واداتها الاقوى لتحقيق ذلك هي المدرسة»، علماً ان المادة الثانية من القانون الفرنسي الصادر في ٧ تموز / يوليو ١٩٠٤ الغت التعليم الرهباني في فرنسا. ويقول «ميشيل سورات»[1]: «ان اهداف

---

(1) Le Role de Lyon dansl'installation du mandat francaisen Syris: Bulletin d'EtudesOrientales.

المجلد الاول من اصدار المعهد الفرنسيبدمشق ١٩٨٠م.

فرنسا الكبرى وضرورة سيطرتها (الروحية) على الشعوب الاخرى دفعتها لمنح معهد الاخوة للمدارس المسيحية، مثلا بحق الاحتفاظ بمدرستين ابتدائيتين في الرون والجيروند لاعداد المدرسين الدينيين لمدارس الخارج» وانه بالرجوع الى احصاء ١٩١٢ والذي قام به «موريس بيرنو ـ Maurice Pernot» المكلف من قبل لجنة المصالح الفرنسية في الشرق لدراسة وضع المؤسسات الدراسية المحمية من قبل فرنسا، نجد ان هذه المدارس (١٤٥ مدرسة تبشيرية من مجموع ٥٠٠ مدرسة تبشيرية لبقية البلدان الاستعمارية) كانت تستقبل (٥٢٠٠٠) طالب من مجموع طلاب سوريا وفلسطين البالغ عددهم آنذاك (٩٢٠٠٠) طالب.

هذا النشاط الديني لفرنسا جرى في وقت كانت فيه العلاقات بين فرنسا والفاتيكان مقطوعة (١٩٠٤ـ١٩٢٠) وان الموجة اللائيكية كانت في اوج قوتها وصعودها. ولعل ابلغ توضيح لتحالف اللائيكية والتبشيرية في استعمار البلدان الاخرى هو رد رئيس الوزراء الفرنسي «كامبيتا» في عام ١٨٨١ لزيادة الاعتماد المقدم للرهبانيات والحملات التبشيرية التي تقدمها الحكومة قائلاً: بان «معارضة تدخل رجال الدين في الشؤون العامة ليست مادة للتصدير»[١].

معرفة الحق.. تطبيق الحق

تميز القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة ومسيرة الائمة (ع) بنهج واضح صريح، وهو النهج الذي طبع ويطبع سلوك مراجعنا وكبار علمائنا وفي مقدمتهم الامام الخميني(رض). نقول تميز هذا النهج في ترتيب مستويين او ممارستين غير منفصلتين بالتأكيد لكنها غير مباشرتين وهي ان معرفة الحق شيء وتطبيقه شيء آخر. الله سبحانه وتعالى بيده ملك السموات والارض ويستطيع ان يفرض على الناس ما يشاء ويستطيع ان يهديهم او يضلهم كلهم كما يشاء، لكن حكمته المتعالية ارادت شيئاً آخر ليترك للانسان حرية الاختيار وحرية تحمل

---

(١) المصدر السابق.

مسؤوليته.. **﴿وما كان الناس الا امة واحدة فاختلفوا ولولا كلمة سبقت من ربك لقضي بينهم فيما فيه يختلفون﴾**[1]، **﴿ليس عليك هداهم ولكن الله يهدي من يشاء﴾**[2]، **﴿وما ارسلنا من رسول الا بلسان قومه ليبين لهم فيضل الله من يشاء ويهدي من يشاء وهو العزيز الحكيم﴾**[3]، **﴿ولو شاء الله لجعلكم امة واحدة ولكن يضل من يشاء ويهدي من يشاء ولتسئلن عما كنتم تعملون﴾**[4].. وكذلك الرسول الاعظم (ص) والائمة (ع) كانوا يعلمون الاحكام ويعرفون الحق والباطل، ولكنهم كانوا يشاورون الناس ويطلبون بيعتهم وتأييدهم ويجادلون مخالفيهم ويحترمون العهود والمواثيق معهم، ويشملونهم بانظمتهم ويساعدونهم في الوصول الى الحق مثلهم.

فمعرفة الحكم شيء والسير مع الناس او الجماعة نحو الحكم شيء آخر، اذ كلما تعلق الامر بالناس او بالجماعة فان اخذ رأيهم والنظر في قرارهم يصبح امراً ضرورياً. **﴿وشاورهم في الامر فاذا عزمت فتوكل على الله﴾**[5]. **﴿وامرهم شورى بينهم﴾**[6]. نعم قد لا يطيعون او قد يخطئون لكن هذا بمفرده لم يكن مبرراً للاستبداد والاكراه.. يقول القرآن الكريم، **﴿فذكّر انما انت مذكر، لست عليهم بمصيطر﴾**[7] **﴿لا اكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي﴾**[8]. وان يعقوب كان يتوجس خيفة من غدر اخوة يوسف له **﴿قال إنّي ليحزنني ان تذهبوا به واخاف ان**

---

(١) سورة يونس، الآية ١٩.

(٢) سورة البقرة، الآية ٢٧٢.

(٣) سورة ابراهيم، الآية ٤.

(٤) سورة النحل، الآية ٩٣.

(٥) سورة آل عمران، الآية ١٥٩.

(٦) سورة الشورى، الآية ٣٨.

(٧) سورة الغاشية، الآية ٢١-٢٢.

(٨) سورة البقرة، الآية ٢٥٦.

يأكله الذئب وانتم عنه غافلون﴾[1]، مع ذلك تركهم يأخذونه. ولما رموه في البئر جاءوا الى ابيهم باكين، **﴿وجاءوا على قميصه بدم كذب قال بل سولت لكم انفسكم امراً فصبر جميل والله المستعان على ماتصفون﴾**[2]. فهناك حكمة في ظهور الحق، وهذه الحكمة تقضي احياناً ان يظهر الباطل، وان لا يتم فرض الحق فرضاً، بل البقاء على النصح والارشاد وتأكيد الحق والدفاع عنه بكل الوسائل بروح ايجابية لا تعتدي ولا تقبل العدوان. فالرسول (ص) كان يستشير اصحابه ليس عن عدم معرفة، بل لتدريبهم وتعليمهم تحمل المسؤولية. لان التنفيذ والمصلحة في النهاية هي بيد الناس وللناس، والامام علي (ع) حضر اجتماع الستة لتعيين الخليفة الثالث رغم معرفته ان الحق معه، وانصاع وهو مكره لبعض مواقف اصحابه في صفين في وقف القتال ومسألة التحكيم رغم علمه وتحذيره الواضح من مخاطرها واخطائها. باختصار فان منطق الاستبداد وفرض الامور هو ليس من منطق الاسلام. لهذا يقول الامام الخميني (رض): «نحن لا نريد ان نفرض امراً على الشعب والاسلام لا يجيز لنا الديكتاتورية (الاستبداد). نحن نتبع آراء الشعب وكيفما اعطى الشعب رأيه قبلنا به.

ان الله تبارك وتعالى ونبي الاسلام (ص) لم يسمحا لنا بفرض آرائنا على الشعب»[3]. ان موضوعات انتصار الدم على السيف والشهادة محركة التاريخ والتي لازمت تطور ثورة الامام الخميني (رض) تلخص هذا الموقف. فالعنف والاكراه ليسا بأي شكل من الاشكال موقفاً ابتدائياً يمكن لمسلم ان يتخذه .فالاسلام دين دعوة وهداية وارشاد وموعظة وحكمة ومجادلة بالتي هي احسن، مع حزم لا يتزحزح في الدفاع عن المبادئ والموت من اجلها، فليس في الاسلام ذلك المفهوم الذي طوره الفكر الثيوقراطي او الفكر اللائيكي الحديث في الاعتداء

---

(١) سورة يوسف، الآية ١٣.

(٢) سورة يوسف، الآية ١٨.

(٣) مختارات من اقوال الامام الخميني،مصدر سابق، ق ١، ص ٤٢.

على الاخرين لمنع اعتداء مفترض لهم، وليس في الاسلام ايضاً اكراه الناس على الدخول في الدين او على القبول بالافكار الدينية بالقسر والقوة. فقد حمت بلاد المسلمين ـ في خطها العام ـ مخالفيهم من يهود ونصارى وزرادشتين وغيرهم، مع ان ميزان القوى حينذاك كان قادراً على ابادتهم. بل ان المسلمين ـ ورغم بعض الاعمال الجائرة التي قام بها حكامهم بحق الطوائف الاخرى كما قام بها وبشكل ابشع بحق المسلمين ذاتهم ـ قد جعل حماية الآخرين وحماية مقدساتهم واماكن عبادتهم وشؤونهم الشرعية والخاصة مسألة مقدسة وشرعية وليس قراراً وضعياً يعود لحاكم ما. مقابل هذا كله لم تتحمل اوربا ـ التي تدعي الديموقراطية ـ من تحمل المسلمين او اليهود مثلاً، ولاحقتهم واخضعتهم للسيف او اقامت بحقهم محاكم التفتيش ودمرت كياناتهم تدميراً عظيماً، لكن ليس معنى ذلك كله ان الاسلام يدعو لامة سلبية، تنتظر النتائج دون عمل او اعداد لها، لكنه عمل واعداد بالمعايير وبالوسائل الاسلامية. وان تجربة الثورة الاسلامية في ايران بقيادة الامام الخميني (رض) لهو اعظم درس في هذا المجال، اذ استطاع شيخ كبير لا يملك غير الكلمة الصادقة والايمان العميق والاعتماد كلياً على قوة الله وقوة الامة من ان يحطم طواغيت التسلط والقوة الشاهنشاهية المدججة باسلحتها وجيوشها وعنفها واساليبها المدمرة، وان يواجه كل المؤامرات الاجنبية بما في ذلك الحرب الظالمة التي شنها صدام حسين والولايات المتحدة و«اسرائيل» ومن وقف ذلك ويقف معهم في سبيل تركيع الجمهورية الاسلامية ومحاربتها.

الفصل الثامن

دولة الاستبداد الشرقي

دولة الغرب في الشرق

ان أهم سمة أعطيت لمفاهيم «الاستبداد الشرقي» أو «نمط الانتاج الاسيوي» هي مسألة الدولة المطلقة في سياستها وملكيتها / والتي تسيطر وتخضع كل ما هو دونها. بكلمات أخرى، وحسب هذا المنطق، ستحمل الدولة مهمات المجتمع كلها، فهي المقدّر لها أن تحمل مجمل التطور التاريخي (أو بالاصح السلبية[١] التاريخية). أي هي التي ستقابل في أوروبا الطبقة مالكة العبيد أو الطبقة الاقطاعية أو البرجوازية السائدة والرائدة والممثلة للمجتمع في وقت معين. من هنا صار بالامكان أن تُستنتج استنتاجات تاريخية خطيرة كالقول: «إذا كان ثمة احتمال تاريخي للوصول إلى المرحلة الرأسمالية، فعن طريق الدولة التي كانت تهيمن

---

(١) لان إحدى مظاهر نمط الانتاج الآسوي هي الجمود والسلبية بسبب وحدة الصناعة والزراعة ـ أي انغلاق الدائرة الإنتاجية، يقول ماركس «ان المجتمع الهندي لا تاريخ له، أو على الاقل تاريخ معروف. وان ما نسميه بتاريخ الهند ما هو الا تاريخ الغزاة المتعاقبين الذين أقاموا إمبراطوريتهم على القاعدة السلبية لهذا المجتمع الجامد واللامقاوم(*). كما يقول: «يظهر أن الاستبداد الشرقي يقود إذن الى غياب شرعي للملكية. ومع ذلك، ففي الواقع أن أساسه هو الملكية القبلية أو المشتركة المتكونة في معظم الحالات منخلال امتزاج الصناعة والزراعة ضمن الجماعات الصغيرة التي تصبح بسبب ذلك مكتفية ذاتياً والتي تتضمن في داخلها جميع شروط الانتاج وفائض الانتاج(**).

(*) K. Marx: Les resultats de la domination britannique en Inde. Le New York Daily Tribune du 8 aout 1853.

(**) K. Marx: Pro - Capitalist economic formation p.70 - Internation publishers - New York.

على كل شيء، والتي ارتبط بها كل تطور. لكن جليد الاستبداد الشرقي ونمط الانتاج الآسيوي لم يخرقه، لا القرامطة ولا محمد علي باشا، بل أوروبا الرأسمالية هي التي خرقته».[1]

ويتم السقوط في شباك هذا الموقف عند تعميم التجربة الخاصة لاوروبا وإعطائها بُعداً شمولياً في الزمان والمكان. فالمهم الامانة مع خط التطور الأوروبي، منطلقاً وسياقاً وغاية، حتى وان قادت إلى عدم الامانة علمية على صعيد فهم مجتمعاتنا. المهم رؤية المراحل الأوروبية وتطوراتها في تاريخنا، فإذا لم نجدها فسنحل المشكلة بالكلام عن خصوصيات واستثناءات مقياسها التجربة الخاصة لأوروبا التي عُممت. أما الحقيقة فهي أن ما نشاهده من بحث مستمر لمطابقة تاريخنا مع التاريخ الاوروبي أو الكلام عن خصوصياته واستثناءاته استناداً للنموذج المعيار الذي هو النموذج الاوروبي، ان هذا العمل لا يندرج عملياً الا ضمن الاخضاع الحضاري والفكري. فما قامت وتقوم به التجربة الأوروبية داخلياً، حيث لا يظهر المجتمع الا من خلال الفرد، قامت وتقوم به الان الحضارة الرأسمالية الاستعمارية عالمياً، التي تعمم فكر وممارسة وتاريخ وقيم الأقلية. في السابق أقلية من أفراد هي الطبقة السائدة، والآن أقلية من مجتمعات هي المجتمعات الاستعمارية. وفي الحاضر، كما في الماضي، فان تعميم فكر الأقلية ومعاييرها هو الأداة الرئيسية لإخضاع واستعباد الأكثيرة، ولا نجافي الحقيقة اذا قلنا إنه لا يمكن أن نكون أمناء مع فكر ومعايير التجربة الغربية الخاصة والمعممة قسراً، وأن نكون أمناء مع تاريخنا ومجتمعاتنا، بل لا يمكن أن نكون أمناء مع الاسس والغايات النظرية التي افترضناها عامة وفي نفس الوقت أن نكون أمناء في الاستنتاجات. فالدولة حسب النظرية الغربية هي جزء من بنية

---

(١) بو علي ياسين: «من التراث الى الثورة، مع طيب تيزيني ـ في الماركسية والتراث العربي الاسلامي» ـ ص ٤٠ ـ دار الحداثة ـ بيروت.

فوقية. وهي أولاً واساساً نتاج وأداة لا العكس. لذلك عندما تهيمن الدولة على كل شيء، ويرتبط بها كل تطور وتعجز كل التطورات الداخلية عن خرق جليدها ويجب انتظار «المصادفة» التاريخية أو «حتمية» «المنقذ» الخارجي الذي هو الاستعمار وحضارته، فان كل الجواهر النظرية عن القوانين الداخلية وصراع الطبقات وقوى وعلاقات الانتاج والبنى التحتية المحركة للاشياء ولتطور المجتمعات تختفي فجأة، فلنقف أمام حقيقة «الدولة المالكة» لكل شيء و «المستبدة» في كل شيء، وأمام مجتمع «سلبي» «جامد» لالاف السنين «بلا تاريخ». أما كيف ولماذا نشأت هذه الدولة؟ فمن «الاعمال العامة»[١] ولتقوم بأعمال الجباية (النهب الداخلي)[٢] والحرب (النهب الخارجي)[٣].

بهذه التبسيطية يختزل تاريخ شعوب وحضارات هي الى تاريخ قريب من أرقى الحضارات وأكثرها تقدماً مادياً ومعنوياً وفكرياً وفي مستوى المعيشة والتنظيم. وبدل أن نرى الاستعمار يدمر هذه الحضارات بالتحجج بالضبط «بجمودها» و«سلبيتها» ولا «عقلانيتها» وضرورة ادخالها التاريخ، أي تاريخه، لا لكي يعيد بناءها، بل لكي يواصل تدميرها واخراجها من التاريخ وعالم الحضارة، نقول بدل ذلك، نرى صراحة أو ضمناً للاستعمار مهمة رسالية حضارية ونصوغ أو نردد النظريات التي تبرر ما يقوم به.

وبهذا الصدد تجد كلمات أندريه فرانك معانيها ومدلولاتها عندما يقول: «ديالكتيك التطور الرأسمالي: كلما كانت المنطقة في الماضي غنية وجدنا هذه المنطقة اليوم فقيرة ومتخلفة[٤]. وكلما كانت المستعمرة آنذاك فقيرة، وجدناها

(1) Engels a Mark - 6 juin 1853. Mark - Engels Lettres sur le capital - p.62 edition sociales.

(٢)المرجع السابق.

(٣)المرجع السابق.

(٤) آسيا وأفريقيا مثلاً.

غنية ومتطورة[١]. وليس لهذا الامر سوى سبب واحد. هو أن التخلف ناجم عن الاستغلال، وعن البنية الاستعمارية وعن الطبقة المبنية على الاستغلال الاقصى»[٢]. وتبدو كل العوامل الاخرى ـ مما نجده اليوم أمامنا بالمقارنة مع هذا العامل ثانوية وتنحدر من السبب الاساسي، أو من العلاقة التي فرضت على العالم منذ القرن السادس عشر، اذا ما اعتبر هذا التاريخ هو بدء الغزوات الاستعمارية وما رافقها من هيمنة فكرية واقتصادية وعسكرية وسياسية وحضارية.

١ ـ التذبذب في طرح النظرية وضعف اطروحاتها

يشير التذبذب في طرح النظرية الى عدم متناتنها من جهة والى فشلها في تكوين منظور صحيح أو مفيد لدراسة المجتمعات الشرقية عموماً والاسلامية خصوصاً.

فهناك من رأى في «نمط الانتاج الاسيوي» ووجهه السياسي» «الاستبداد الشرقي» مرحلة تأتي بعد المجتمع المشاعي «قام فيما بين النهرين ومصر والهند للمرة الاولى في النصف الثاني للالف الرابعة قبل الميلاد»[٣] ومنهم من رآه «شكلاً للعبودية»[٤] أو مرحلة بعد العبودية وشكلاً شرقياً للاقطاع[٥] أو نمطاً مستقلاً

---

(١) أمريكا الشمالية أو استراليا أو نيوزيلندا أو جنوب أفريقيا مثلاً.

(٢) أندريه غوندر فرانك / البرجوازية الرثة والتطور الرث ـ ص ٢٨ دار الحقيقة.

(3) Ernest Hoffman - Les formation socia - economiques et la science historique - p. 184 Recherches Internationales. No. 57 - 58. 1967.

(4) Vassili Strouve - le concept de M.P.A: le gitimite et limites - p. 236 - Recherches Internationales. No. 57 - 58. 1967.

(٥) حسين مروة: النزعات المادية في الفلسفة العربية الاسلامية ج ٢ ص ٧٠٨ ـ دار الفارابي ١٩٧٩. نايف بلوز: بعض الملامح الحضارية للاقطاعية الشرقية في ظل الخلافة العربية ـ مجلة دراسات عربية ـ تشرين الثاني ١٩٧٢ ـ دار الطليعة بيروت.

يمثل «ملكية الدولة» و «العبودية المعممة»[١]... الخ.

وقد قبل بعض الماركسيين النظرية بينما رفضها البعض الاخر، بل ان النظرية قبلت في فترات ورفضت في فترات اخرى. هذا التردد في أخذ النظرية أو قبولها عكس التقلبات السياسية منجهة وكذلك التقلبات في طرح النظرية أصلاً من قبل ماركس وأنجلز ذاتهما. فقد أشار ماركس وأنجلز الى «النمط الاسيوي» و«الاستبداد الشرقي» في مراسلات ومقالات ١٨٥٣[٢]، وتكلم ماركس عن الشكل الاسيوي في مخطوطات رأس المال[٣] (١٨٥٧ ـ ١٨٥٨) وكذلك طرحه أنجلز في أنتي دوهرنك (١٨٧٧)[٤]... لكن ماركس لم يتكلم عنه ولم يشر اليه في تعليقه على كتاب كوفالفسكي[٥] حول «النظام العقاري في الجزائر». كما لم يشر اليه أنجلز في الكتاب الذي خصص لبحث الملكية والدولة وهو أصل العائلة (١٨٨٢)... كما ترك أنجلز المصطلح عند طبع الكتاب الثاني (١٨٥٨) والكتاب

---

(١) أحمد صادق سعد ـ في ضوء النمط الاسيوي للانتاج ـ تاريخ مصر الاجتماعي الاقتصادي ـ ص ٤١ ـ دار ابن خلدون.

(٢) مراسلات ماركس أنجلز ١٨٥٤ مقالات ماركس في جريدة نيويورك ديلي تريبيون يمكن مراجعتها في:

Textes Choisis de Marx-Engels - Lenine: Sur les societes prex-capitalistes CERM-Editions - Sociales.

(3) Marx-Crundisse 10/18-Anthropos.

Marx-Sur les societe pre-copitaliste.

Marx: pre-Capitalist economic formation - International publishers - Nwe York.

(٤) انجلز ـ أنتي دوهرنك.

(5) K.Marx: le systeme foncier en Algeria au moment de la conguete Francaise - 382 dans Sur les societes pre-copitalistes - CERM - Editions.

الثالث (١٨٩٤) من «رأس المال» الذي ظهر بعد موت ماركس[١].

أما لينين فقد رفض النظرية بعد أن كان قد قبلها[٢] بدليل أنه عندما عدد المراحل الخمس في مؤتمره حول الدولة (١٩١٩) أهمل نمط الانتاج الاسيوي[٣]. ويشير العالم السوفياتي نيكيفوروف ان بعض أنصار «نمط الانتاج الاسيوي» يؤكدون أنه لا يمكن اعتبار لينين كخصم لهذه النظرية. ويقول: «ان فيتكين يشير الى بعض العبارات الموجودة في أعمال لينين كان بأي شكل نصيراً لهذه النظرية[٤]. ويقول نيكيفوروف إن ماركس ليس هو كاتب نظرية «نمط الانتاج الاسيوي»[٥] أو أنه «لم يتكلم عن نمط انتاج آسيوي، بل عن أنماط انتاج»[٦].

وبما أن منطلق النظرية هو منطلق سياسي لهذا خضع بالتالي للاجواء السياسية وما تعكسه من اتجاهات عالمية خصوصاً في علاقة أوروبا بآسيا، وتأثر منظروا «النظرية» بهذه الاجواء المنطلقة أولاً من يميني أوروبا وسياساتهم والتي انتقلت عبرهم الى يساريي أوروبا وسياسياتهم. فبعد أن رفضت الاممية الثالثة الاخذ بالنظرية في سنواتها الاولي، عندما كان النشاط منصباً على الثورة في أوروبا، عادت بعد فشل تلك المحاولات في أوروبا عموماً وألمانيا خصوصاً، عادت للاهتمام بتيارات الثورة في الصين والهند وآسيا عموماً. فبعثت نظرية «نمط

---

(1) M. Godelier - La notion de M.P.A et les schemas marxiste d'evolution des societes p. 59 sur le M.P.A CERM. Edition Sociales.

(٢) استخدم لينين «النمط الاسيوي» لاول مرة في ١٨٩٤ وآخر في ١٩١٤.

(3) V.Nikifrov: Une discussion a l'institut des peuples d'Asie-p.83- Recherches Intenationales No.57-58-1967.

(٤) المرجع السابق p.84.

(٥) المرجع السابق p.85.

(٦) المرجع السابق p.86.

الانتاج الاسيوي» من جديد لانها تمثل المنظور الاساسي الغربي لرؤية الشرق فكتب ريزانوف Riazanov في ١٩٢٥ مقالاً حول «نظريات ماركس حول الهند والصين» جمع فيه أفكار ماركس عن المجتمع الاسيوي ونمط الانتاج الاسيوي(١). وفي نفس العام أعلن الاقتصادي فاركا Varga ان الاعمال المائية للانتاج والحماية والمدارة من قبل الحكومة تشكل قاعدة المجتمع الصيني. وفي عام ١٩٢٨ استخلص برنامج الاممية الشيوعية المعد تحت اشراف بوخارين انه في البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة «توجد في القرون الوسطى علاقات من النوع الاقطاعي، أو علاقات من نوع نمط الانتاج الاسيوي(٢). ولكن بعد انتكاسة ثورة الصين وبدء «المسيرة الكبرى» وبعد عودة الحيوية للحركة العمالية الاوروبية بعد انتكاسات مطلع عقد العشرينات. هي الحيوية التي ستثمر نتائجها في «الجبهات الشعبية»، اي بعد عودة مركز الثقل الى أوروبا(٣)، حسم النقاش داخل الاممية الثالثة ونتج عن نقاشات شباط ١٩٣١ في لينغراد ما مفاده أن تاريخ الشرق هو من النوع الاقطاعي مع رفض مفهوم «الاسيوي» باعتباره غير ماركسي.

ورفضت فكرة أن «البيروقراطية الادارية» يمكن أن تصبح طبقة سائدة. وقيل إن نظرية «نمط الانتاج الاسيوي» تعرض مجمل العمل الثوري الشيوعي في البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة للخطر(٤). وفي ١٩٥٠ أعلن مسؤولو الدراسات الشرقية في الاتحاد السوفياتي بلسان تولوستوف عن الانجاز الرائع،

---

(1) K. wittfogal - Le Despotisine Oriental p.521. Les editions de Minit.

(٢) المرجع السابق p.521.

(٣) لا نقصد انتقال مركز ثقل «الحركة الثورية» فقط، بل أولاً وأساساً انتقال مركز ثقل اهتمامات البرجوازية الاوروبية أولاً، حيث سيشهد عقد الثلاثينات في أوروبا أزمة خانقة للرأسمالية ستقود الى الحرب العالمية الثانية وتصادم القوى الاوروبية ذاتها.

(٤) المرجع السابق p.523 .p.45.

وهو تفنيد نظرية «نمط الانتاج الاسيوي»[1]. ولم يفتح الناقش مجدداً الا بعد تراجع «العمل الثوري» في أوروبا وانطلاقه مجدداً من آسيا وبلدان العالم الثالث، أي منذ الخمسينات والستينات وهو ما يبرهن أن طرح النظرية لم يرتبط بتحليل حقيقي للمجتمعات الاسيوية.. بل هو منظور غربي لرؤية هذه المجتمعات يستخدمه «يسار» أو «يمين» الثقافة والحضارة الغربية لفهم هذه المجتمعات.

٢ ـ نظرية «نمط الانتاج الاسيوي» و«الاستبداد الشرقي» نظرية عنصرية تبرر الاستعمار

ان تتبع تاريخ المفهومين، المترابطين لـ«نمط الانتاج الاسيوي» و«الاستبداد الشرقي» يوضح أن منشأهما أقدم بكثير من المفكرين الاشتراكيين الاوروبيين، بل منشؤهما عتات الرجعيين والعنصريين الاوروبيين. وهذا أمر طبيعي، فالاشتراكيون الاوروبيون أنفسهم لم يخرجوا عن الاسس والقواعد العامة للعلوم الاجتماعية (السياسية والاقتصادية) البرجوازية وما قبل البرجوازية... بل هم قد أجروا عليها تعديلات واكتشفوا من داخلها قوانين جديدة... أما مصطلحاتها ومضامينها الاساسية وخطوط تطورها الرئيسية فقد قبلت في اتجاهاتها العامة... أنه في أحسن الاحوال قلبوا اهرام المفاهيم فجعلوها تقف على قاعدتها (أو قمتها) أما الاهرام نفسها فقد قبلت كاطار وأساس. اذا كان هذا أمراً قد يكون طبيعياً بالنسبة للاشتراكيين الاوروبيين الذين أرادوا التواصل مع تاريخهم، فانه بالمقابل أمر مستنكر بالنسبة للوطنيين المعادين للاستعمار في البلدان الاخرى. فالمفهوم الذي يتبناه عتاة الرجعيين والعنصريين الاوروبيين عن بلداننا لن يتحول الى منظور علمي أو أمر صحيح بقلبه أو تعديل بعض أشكاله أو تعميق بعض مفاهيمه. فهو اما أن يقبل في أسسه العامة مع كل النتائج التي جرها ويجرها... او ان يرفض في اسسه العامة لانه ينطلق من بنية الاستعمار والعنصرية التي تحمل

---

(١) المرجع السابق p.54.

نفينا، لا يغير من ذلك انه قد يحمل بعض الامثلة والاشارات المقتطعة الصحيحة.

أما البديل فهو الانطلاق من المنطق الداخلي لتجربتنا بمضامينه ومصطلحاته. لان الخلاف في الاشكال والمفردات هو خلاف في مجمل الرؤيا والتكوين.

أما بعض الاشارات عن النمط الاسيوي والاستبداد الشرقي فقد وردت لدى رجالات البلاطات الاوروبيين من أمثال ميكافيلي وبودان وخصوصاً مونتيسكيو وقد قام الاخير في عام ١٧٤٨ بنشر كتابه المعنون «روح القوانين» حيث تعالج عدة فصول منه «الاستبداد الشرقي» والمعلوم أن هذا الكتاب قد ألهم مشرعي دستور ١٧٩١ الفرنسي، وكان الاساس لصياغة المذهب التشريعي «الحر» أو الغربي. ويؤكد كاتب «الاستبداد الشرقي» أن ماركس استعار هذا المفهوم عن ريتشارد جونز و «جون ستيورت ميل»[١]. وأنه بدأ أولاً بالكلام عن «النظام الاسيوي» للملكية العقارية، ثم تكلم في مخطوطات رأس المال «المعروفة بالcrundiss ١٨٥٧ ـ ١٨٥٨) عن «الشكل الاسيوي» للملكية والحكومة (الاسيوية) المستبدة القيمة على الجماعات الادنى بها، والاستبداد الشرقي و«الشكل الاسيوي للملكية»، ثم «النمط الاسيوي للانتاج»، و«الانتاج الاسيوي».

ان مصطلحات «نمط الانتاج الاسيوي» و«الاستبداد الشرقي» لم تأت كمصطلحات أفردتها التجربة الداخلية أو الحقيقية للمجتمعات الشرقية، أو نتيجة تحليل علمي لهذه المجتمعات، بل محورها «رؤية التاريخ عبر أوروبا»[٢]. انها نتاج صراع حضاري ترافق مع تنامي الحضارة الاستعمارية الرأسمالية ونزعتها للاستيلاء على ما عداها. ولانجاز هذه المهمة كان عليها البدء بتدمير المجتمعات الاخرى. وأنها قد غطت عمليتها هذه برسالة حضارية مدعية أن ما تدمره هو التخلف والاستبداد والجمود، ومقابل «الاستبداد الشرقي» تقف «الحرية»

---

(١) المرجع السابق p.50.

(٢) المرجع السابق p.23-24.

و«الديمقراطية» الغربية... ومقابل «التخلف الشرقي» القائم على عدم المبادرة الغربية تقف المبادرة الرأسمالية الفردية[١] ضمن هذه الرؤية.

نفهم الابعاد الحقيقية الواعية أو غير الواعية لتبرير كلمات ماركس والماركسيين عن المهمة البناءة للاستعمار البريطاني لتدمير المجتمعات الاسيوية وبناء الرأسمالية في الهند، وضمن هذه الرؤية نفهم أيضاً الابعاد الحقيقية الواعية أو غير الواعية لكلمات ماركس والماركسيين عن أن حل مسألة «الجمود» و«السلبية» التاريخية للمجتمع الاسيوي يتحقق فقط بالحل البرجوازي[٢] وهو تدمير الملكية الجماعية «للنمط الاسيوي». من هنا سنفهم أفضل لماذا عامل البيان الشيوعي البلدان غير الاوروبية «بالبربرية» أو «شبه البربرية»[٣] ولم ير من العالم

(١) يسقط ماركس والماركسيون «عندما يتبنون وجهات النظر هذه» في تبرير الاستعمار والدفاع عن مهامه واعطائها شرعية تاريخية. وأن ماركس نفسه في موقف واضح له قد وقف عملياً ضد تنظيرات ومواقف سابقة له عندما هاجم بعنف ووضوح تدمير فرنسا لمجتمع الجزائر ولم يجد فيه أي عمل تقدمي أو أية مهمة مشروعة(*).

(*) K.Marx: le systeme foncier en Algerie.

(٢) الامثلة عن الاخذ بالحل البرجوازي شاملة وعامة، وأية دراسة جدية وموضوعية لما يسمى بـ«البرامج البرجوازية الديمقراطية» ستبين على أي أرض نقف و لأي حل نصوّت ومن أجل أي مشروع نقاتل؟

(٣)كما جعلت (البرجوازية) الريف يعتمد على المدن. كذلك جعلت البلدان البربرية وشبه البربرية تعتمد على البلدان المتحضرة، والبلدان الفلاحية على البلدان البرجوازية والشرق على الغرب. ان البرجوازية بتطويرها السريع لجميع وسائل الانتاج، وبالتسهيلات الواسعة في طرق المواصلات قد جرت كل شيء بما في ذلك أكثر الامم بربرية الى الحضارة. وأن أسعار البضائع الرخيصة لسلعها هي المدفعية الثقيلة التي دمرت بها جدار الصين مرغمة الحقد العنيد للبرابرة ضد الاجانب على الاستسلام»(*)

(*) Manifesto of the Cgmmunist Party Selected Works. K. Marx and F. Engels v1 p.112. progress publishers. Moscow 1969.

سوى «الطبقة العاملة الاوروبية» وتاريخ وواقع أوربا الخاص جداً... ولعل كلمات فيدال ناكية هي خير ما يوضح الموقع الذي تدافع عنه هذه الافكار والتجربة التي تتبناها عندما يقول: «ان المكان الذي يحتله «المفهوم الآسيوي» في الفكر الماركسي هو مكان حقيقي، ولكنه محدود: انه محدود لان محور الافق التاريخي لا يمر عبر البلدان الاسيوية بل عبر البلدان الغربية»[1]. أما كيف قرر هذه الحقيقة وأي معايير استخدم لقسر العام العالمي بالخاص الاوروبي، ولاعتبار تجربة مجتمعات محدودة في حجمها ومجالها، وقصيرة في زمانها وتجربتها، هي المعيار للحكم على المجتمعات الانسانية الاخرى الغالبة في حجمها ومجالها والممتدة في زمانها والاغنى في تجاربها.

ألا تكشف كلمات ماركسي كبير مثل ناكية عن نزعة عنصرية ورؤية العام العالمي بالخاص الاوروبي. وهي نزعة تكاد أن تكون شبه عامة لدى مؤيدي ناكية الغربيين والشرقيين؛ يقول ناكية «بالمقارنة مع التطور الغربي المثالي للعبودية، الاقطاعية، الرأسمالية، الاشتراكية فان المجتمع «الاسيوي» يقف في طريق مغلق، انه مجتمع «جامد». ولكن هذا الجمود الذي تفسره الظروف الجغرافية وعوارض التاريخ لا يمثل سمة نهائية.

فقد كان ماركس طوال حياته حساساً للمؤشرات التي كان يلاحظها. فالرأسمالية الانكليزية حملت المهمة التاريخية لتفجير علاقات الانتاج «الاسيوية» الموجودة في الهند[2]. أما لماذا يجب أن نرى في العبودية والاقطاع والرأسمالية والاشتراكية مجتمعات المثال ونعممها على الصعيد العالمي لنرى منخلالها «العجز الشرقي» فهو أمر لا تبرره سوى نزعة المركزية الاوروبية. أما لماذا يجب أن نعتبر سرعة المجتمع الاوروبي والزمان الذي ينطلق منه والاسس

---

(1) P.Vidal - Nquet - Avant propos - Le despotisme orental. p. 23 - 24. Les edition de Minuit.

(٢) المرجع السابق p.21-22.

التي يقف عليها قواعد محورية، منها يجب الانطلاق لتقييم ماعداها، فهو أمر لا تبرره سوى رؤية التاريخ الانساني عبر التاريخ الاوروبي. وهذه منطلقات غير علمية وغير واقعية[1].

وفي الواقع، لا يجتهد «ناكية» دون الاستناد الى ماركس وأنجلز، يقول انجلز: «ان السيطرة التركية، ككل سيطرة شرقية، لا تنسجم بالفعل مع المجتمع الرأسمالي... اذ كان معدوماً أول وأهم شرط من شروط العمل لاصحاب المشروع البرجوازي وهو صيانة التاجر[2] وممتلكاته... وهكذا اذا كانت بنية المجتمعات الشرقية ترفض الرأسمالية التي يبرهن التاريخ على أنها اصطلاح معادل للاستعمار والامبريالية. فهي مجتمعات جامدة، لا تقبل التطور، سلبية... لكنها بالمقابل مطلقة في استبدادها وخوفها ووحشتها... الخ. فما الذي دُرس حقيقة وبأى معايير دُرس؟.

٣ ـ الجمود الحقيقي هو جمود الغرب في الشرق

ان ما درسه الغربيون في الشرق هو الوجه الملازم الاخر لمجتمعهم ودولتهم وهما تحت التأسيس. فما رأوه وكتبوا عنه حقيقة هى دول ومجتمعات دُمرت

---

(١) مثال بسيط قد يفيد في فهم خطورة الانطلاق من معيار خاص وفرضه على ما ماعداه، نستعيره من عالم الحيوان. فالارنب يركض أسرع من السلحفاة. لكنه لا يعمر مثلها، ولا يحمي نفسه أفضل منها، ولا يتعايش مع ظروف وأجواء مختلفة أكثر منها. ومع كل ذلك قد لا يصل الى الهدف المقصود قبلها كما تعلمنا حكاية أو حكمة الارنب والسلحفاة. فاذا انطلقنا من معيار الركض السريع فقط وفي اطار زمن محدود فاننا سنقول بأفضلية الارنب، وستبدو السلحفاة عاجزة كسولة بطيئة، أما اذا انطلقنا من مجموع المعايير فستنقلب النتيجة رأساً على عقب.

(٢) فريدريك انجلز ـ السياسة الخارجية للقيصرية الروسية ـ المؤلفات الكاملة لماركس وانجلز، الطبعة الروسية الثانية ـ المجلد ٢٢ ص ٣٣ ـ ذكره ـ لوتسكي في تاريخ الاقطار العربية الحديث.

ضماناتها وأسسها «الشرقية» لكي تشاد على أنقاضها مؤسسات النهب والاستبداد المطلق الضرورية لتحقيق رفاه و«ديمقراطية» الغرب. عندما رأى الغربيون الحياة مستبدة موحشة مطلقة بدون أية ضمانات فإنهم روا في الحقيقة وحشتهم واستبدادهم، لان عملاً منهجياً دقيقاً قد جرى لتحطيم الاسس أو الثوابت[(١)] التي يقف عليها حركة المجتمع الشرقي. فحطمت حيوية الجماعة وضماناتها. و دُمر شرع البلاد الذي يترجم ويلخص معاييرها وأحكامها. ان ما درس حقيقة هي مجتمعات بعد الغزو الاستعماري وليس قبله، والفارق جوهري ورئيسي. فمجتمعاتنا بعد الغزو لم تحمل من القديم الا الرميم والاجزاء المتفسخة. اذ يجب أن لا يغيب عن الاذهان أن صراعاً دام لقرنين أو ثلاثة نجحت فيه قوى الاستعمار من تدمير المجتمعات الشرقية الى حدود كبيرة واعادة بنائها فعلاً بما يتطابق مع مبادئ «ديمقراطية» الاقلية و«دكتاتوريتها» على الاغلبية، وهي مطبقة ليس على صعيد مجتمع واحد بل على صعيد عالمي. وخلال هذا الصراع رأوا سلبية الناس أمام الحضارة الغازية ومؤساستها فعمموا موضوعات السلبية والجمود. رأوا عدم انضباط الناس ومشاكستهم أسيادهم الجدد فعمموا موضوعات الكسل والخمول وعدم الرغبة في التنظيم. رأوا رفض الناس لثقافاتهم وعلومهم وفسروها خنوعاً للتخلف، ولم يفهموها كشكل للدفاع والمقاومة. شكل مكلف فيه الكثير من

---

(١) تراجع التعليقات القيمة لماركس حول «النظام العقاري في الجزائر» التي تناقض مقالاته حول الهند والشكل الاسيوي، وكيف دمر الغزو الفرنسي الاسس التأريخية لهذا المجتمع دون أن يحمل أية مهمة حضارية أو تقدمية. بل هدفه استعمار البلاد وتحطيمها بأخس وابشع الطرق. ويختتم ماركس تعليقاته بكلام يؤيده للمارشال نيل في ١٨٧٩ يقول فيه: (يقوم المجتمع الجزائري على رابطة الدم (أي علاقة النسب) وهكذا، وعن طريق تحويل الملكية العقارية الى ملكية فردية يُحقق في نفس الوقت الهدف السياسي: تدمير الاسس نفسها لهذا المجتمع) (*)

(*) K.Marx: Le systeme foncier en Algele p.400.

الخسائر والتشويهات، لكنه ضمن موازين القوى حينذاك، صار شكلاً وحيداً للمعركة، بعد أن امتدت الى الاسس والجذور تريد اقتلاعها. صار المهم الحفاظ على الذات والكيان والهوية حتى وان أدى ذلك الى التضحية بأمور عزيزة ملازمة لكل حياة طبيعية. صار الموقف الجماهيري للتعبير عن حرية القرار ومواجة المشروع التدميري الجديد هو الانكفاء والهرب والدخول في المقاومة السلبية أو الحياة السرية. لان الانكفاء في مثل هذه الظروف هو الخيار الوحيد المتبقي بين الموت أو القبول بالعبودية وتوقف المقاومة.الاختفاء، الخروج من الحياة العلنية، التبرقع بألف حجاب بات وحده الموقف العملي ضمن اختلال موازين القوى. صار المهم الحفاظ بأي ثمن على عوامل استمراية المجتمعات، والتي بواسطتها فقط يمكن العودة في ظروف لاحقة الى الحياةالطبيعية. وهكذا لم يجد دارسو هذه المجتمعات، الذين كثروا مع الحملات التبشيرية والعسكرية التي تزايدت في هذه الفترة، لم يجدوا أمامهم سوى صور وأشكال ومظاهر بعهضا مشوه، وبعضها لا حياة فيها، وبعضها لا يحمل أي منطق ولا تفسر نفسها، وهي أشكال ومظاهر تولدت من عملية التدمير من جهة، وعملية الانكفاء من جهة اخرى. فصار الغربيون، بما فيهم «حسني النيات» صار هؤلاء يسحبون ما ولده الغزو الاستعماري من صور مشوهة مقطوعة على عموم هذه المجتمعات. ومن هذه الصور عملوا تصورات متراجعة (falch back)، ولم تنقصهم الامثلة المجتزأة المقتطعة المأخوذة من هنا ومن هناك للبرهان على سلبية موضوعاتهم. هذا هو الاساس الحقيقي الذي يفسر كلمات «الجمود» و «السلبية» والمجتمعات التي «لا تاريخ لها».

٤ ـ الدولة المستبدة حقيقة هي دولة الغرب في الشرق

اذا كانت موضوعات «الاستبداد الشرقي» صحيحة واذا كان صحيحاً ما قيل من أن الرأسمالية والاستعمار حملا مهمتين: الاولى تدمير (القديم) والثانية بناء

الجديد[١] فان المنطق الطبيعي هو أن تتلاقى شعوب الشرق موضوعياً مع قوى التجديد الاستعماري بينما أن تعارضه موضوعياً قوى الاقلية والاستبداد القديمة. لكن ما حصل هو عكس ذلك تماماً. وهو ما يكشف حقيقة الاسس التي وقفت عليها نظرية نمط «الانتاج الاسيوي» و«الاستبداد الشرقي». وهكذا لم يجد مشروع الحضارة الغربية في الشرق سوى قوى الاقلية بكل تشعباتها وصورها. فتحالفت قوى الاقلية للخارج والداخل تحالفاً مباشراً أو موضوعياً للسير في مشروع واحد هو تدمير أسس المجتمعات الشرقية بما فيهاتدمير ضماناتها واستمراريتها، وبناء مجتمع ودولة الاستبداد الغربي في الشرق. وهذا المشروع أغلق لمن أخذ به آفاق التغيير والتجديد والثورة الحقيقية، وفتح فقط آفاق تكرار الاستبداد والتخلف والجمود. لان العملية الاولى غير ممكنة اذا لم تقف على أرض الاستمرارية التاريخية للمجتمع. وان شرعية التغيير أو التدمير أوالثورة لا يمكن أن تحملها سوى قوى الاستمرارية الشرعية، فان دُمرت هذه أو تراجعت الى مواقع الدفاع والانكفاء، فان أي أمل برؤية مجتمع حي متقدم متطور ستزول، أو ستؤجل على الاقل. فالاستبداد الذي نواجهه حقيقة هو الاستبداد الذي زرعته الغربة والاستعمار، لانه استبداد يحطم أسس وثوابت وضمانات هذه المجتمعات كما تكونت عبر التاريخ. أي يحطم الحياة في المجتمع ويحطم بالتالي المعنى الحقيقي للمجتمع الذي من سننه أن تتولد مقاومات الاستبداد مع تولد قوى الاستبداد، وأن تتولد قوى الحياة والتجديد مع تولد قوى الموت والجمود.

---

(١) يقول ماركس: «أمام انكلترا مهمة مزدوجة تنجزها في الهند: الاولى تدميرية والثانية توليدية ـ ازالة المجتمع الاسيوي القديم ووضع الاسس المادية للمجتمع الغربي في آسيا... ان عملية الولادة تشق طريقها بصعوبة عبر أكوام الحطام. لكنها مع ذلك قد بدأت». (*)

(*) K. Marx. Les resultats eventuels de la domination britannique en Inde, N.Y.D.T.8 aout 1853.

فاذا فقدت المجتمعات هذه الاسس فقدت صفتها كمجتمعات، ولا تعود لا «آسيوية» ولا «شرقية» ولا «استبدادية» ولا «اسلامية».. بل تصير مجتمعات غائبة لا وجود لها.

لهذا فان الغزو الاستعماري بتدميره المجتمعات الشرقية، أو سعيه لذلك، فانه يدمر المعنى الاول للحياة الاجتماعية، فيدمر ضماناتها ومقاومتها وعوامل تجددها وتطورها وهذا ما يصنع الاستبداد المطلق الذي هو الوجه الملازم الاخر للحرية المطلقة، بعد أن صار الفعل على صعيد عالمي، ولم يعد اقليمياً أو محلياً اطلاقاً. ولهذا فان المجتمع والدولة اللذين حاكمتهما نظرية «الانتاج الاسيوي» و«الاستبداد الشرقي» هما مجرد خليط من متفسخات ميتة لما حُطم، وانشازاً لما يراد زرعه ولا تجد أرضيتها الا لدى أقلة تغربت فكراً أو مصلحة.

على ضوء هذا التصور التاريخي الشمولي للمعركة الحضارية يجب رؤية الابعاد الحقيقية التي تحملها كلمات «التحديث» و«العصرنة» و«الديمقراطية البرجوازية».. الخ. واعتقادنا أن هذه الكلمات أخفت وراءها عمليتين الاولى تدمير المجتمعات الشرقية والثانية اعادة بناءها ولكن كمجتمعات تقود حركتها، والقاعدة التي تقف عليها الى أن تكون منهوبة مستلبة مكبوتة متشرذمة مقسمة متخلفة مطلقة الاستبداد والعجز.

وتجري العمليتان في سياق واحد، هو: بناء غرب مرفه مطلق في حرياته على صعيد عالمي وهذه هي «ديمقراطية» الاقلية، وتدمير الشرق وارجاعه الى مجتمع متخلف لا حياة فيه، مطلق في وحشته وغربته واستبداده، وهذه هي «دكتاتورية الاقلية على الاغلبية» فالهدف الحقيقي هو تدمير أسس مجتمعاتنا وعوامل الاستمرارية فيها وتدمير ثقتنا بأنفسنا وبمعاييرنا. فرفاههم مرتبط بتخلفنا، وحرياتهم مرهونة باستعبادنا، وحضورهم التاريخي والحضاري رهن بغيابنا التاريخي والحضاري، فكل شيء يجب أن يمر عبر الغرب ولمصحلة الغرب. فلقد راينا كلمات ناكية الصريحة التي يعتبر فيها أن الفكر الماركسي يرى «أن محور

الافق التاريخي لا يمر عبر البلدان الاسيوية بل عبر البلدان الغربية»[(١)]. والان نرى ما يقوله انجلز لندرك بأي «ديمقراطية» حوكم الشرق قبل الغزو الاستعماري وبعده، يقول انجلز: «على القارئ أن يتساءل: لماذا لم يعرف نمط ما أسماه ماركس بـ(الاستبداد الشرقي» هذه الحريات البرجوازية؟ بالتأكيد أن ذلك عائد، فيما يخص العصر الحديث الى فقدان برجوازية صناعية من الطراز الغربي. ولهذا بقيت المجتمعات الاسيوية الافريقية.. الخ مجتمعات مغلقة[(٢)].

عرفت اليونان ديمقراطية السادة مالكي العبيد. لكن أياً من المجتمعات الشرقية لم يمر بهذه المرحلة. يعود ذلك جوهرياً الى تأثير الدين الذي هو سببه ونتيجة لنمط الانتاج المركزي: إله واحد، ملك واحد، دولة مركزية. ففقدان الديمقراطية البرجوازية في العالم الهمجي حال دون قيام تنظيمات علنية في المدن. وجعل التنظيمات اما سرية واما فلاحية مسلحة. وبذلك جعل الثورة البرجوازية فيه تتحقق بشكل بيروقراطي استبدادي على صورة المجتمع السابق على قيام الثورات الديمقراطية»[(٣)].

---

(1) p.Vidal - Naquet. P. 23 - 24.

(٢) بالمقابل يؤكد مكسيم رودنسون أن «البرجوازية الاوروبية لم تتقدم على القطاع الراسمالي الاسلامي» الا في القرن السادس عشر. وبغض النظر عن دقة المسميات لكن رودنسون يحاول الاشارة الى حالة التقدم، بل والتفوق، هي على العكس تماماً من الافتراضات التي بنيت عليها نظرية «الاستبداد الشرقي والنمط الاسيوي». يقول رودنسون: «لم يعرف العالم الاسلامي قطاعاً رأسمالياً فحسب، بل ان هذا القطاع كان كما يبدو الاوسع والاكثر تطوراً من كل ما عرف قبل ظهور البرجوازية الاوروبية الغربية. وأن الاخيرة لم تتقدم على هذا القطاع الا اعتباراً من القرن السادس عشر». (*)

(*) M. Rodinson. Islame et Captalism. p.72 aux editios du Seuil. Paris.

(٣) فريدريك انجلز ـ تعاليم الماركسية ـ ترجمة فواز طرابلسي ـ تحقيق أبو مؤنس ـ دراسات عربية ـ السنة ٨ العدد ٧ آيار ١٩٧٢.

اذن «الديمقراطية العبودية» و«الديمقراطية الاقطاعية» ومن ثم الديمقراطية البرجوازية هي المرآة التي سيظهر بها الشرق كمجتعات «بربرية»، «همجية»، «بلا تاريخ»، «جامدة»، «سلبية»، «مطلقة الاستبداد والوحشة والجمود»، وهي المظاهر التي يلخصها نمط «الانتاج الاسيوي» و «الاستبداد الشرقي».

وهنا توجد مغالطتان تتعلق الاولى بمحاكمة المجتمعات الشرقية «بديمقراطية» أقلية ما بعد الاستعمار والثانية «بديمقراطية» ما قبل الاستعمار.

فان الحكم على المجتمعات الشرقية بالاستبداد الشرقي لا تتم بمعايير «الديمقراطية البرجوازية» أو الاصح «دكتاتوريتها» على ما سبقها. لان مفاهيم ومؤسسات وأدوات «دكتاتورية البرجوازية» لم تكن موجودة لا في الشرق ولا في الغرب. وهذه المفاهيم وأدوات حديثة جداً. كما أنها مفاهيم محدودة جداً لا عملها قاد كما برهنت التجربة التاريخية الى استبداد شمولي عالمي. ولان أسسها وضماناتها الحقيقية لا تحملها أساساً انتصارات تارخية للشعوب أو حركة تقدمية للانسانية بل حملها ويحملها الاستعمار والنهب الخارجي. لهذا اتسعت حدود هذه «الديمقراطية» في الغرب باتساع الاستعمار. وتتقلص مادة بعد أخرى، وممارسة وراء اخرى، وحقاً بعد آخر بتقلص الاستعمار واستيقاظ الشعوب ونزعتها للاستقلال.

«فالديمقراطية» الغربية الحديثة والقديمة ملازمة بالضورة «لدكتاتوريتها» على الاغلبية. وسمة الاستعمار الرئيسية هي الانتقال بهذه الممارسات من أصعدة محلية الى أصعدة عالمية. فاستبداد الاقلية على الاغلبية وديمقراطيتها أو حريتها لاستعباد الاغلبية في المجتمعات العبودية والاقطاعية تحولت الى استبداد أقلية من مجتمعات الاستعمار والرأسمالية و«ديمقراطيتها» أو حريتها لاستعباد بقية شعوب ومجتمعات العالم. فبدل الطبقة التي كانت تتمتع بالحقوق ـ وان كانت بدرجات متفاوتة ـ صار كل المجتمع يتمتع بحقوق الاستغلال والاستعباد ـ وان كان ذلك بدرجات متفاوتة أيضاً ـ.. لهذا لم تكن «الامبريالية» انحرافاً غير متوقع

لخط تطور الرأسمالية... بل هي مرحلة متقدمة منها ليس الا.. أما السلوك الامبريالي فهو ملازم لجوهر الرأسمالية منذ بدايتها والى نهايتها. أي لم تكسب الرأسمالية سمتها «السلبية» و«الرجعية» و«الطفيلية» بمرحلة الامبريالية بل هي كانت كذلك منذ البداية، وذلك اذا ما حاكمناها بالمعايير الانسانية والتاريخية العامة، لا «بالانجازات» التي حققتها المجتمعات الاوروبية نتيجة استغلالها واستعبادها لبقية العالم. يقول انجلز قبل ظهور نظرية الامبريالية بعدة عقود مشيراً الى حالة موجودة منذ عدة قرون، يقول في رسالته الى كاوتسكي: «تسألني ماذا يفكر العمال الانكليز في السياسة الكولونيالية. جيداً، انهم يفكرون فيها تماماً بالشكل الذي يفكرون فيه بالسياسة بشكل عام: كما يفكر البرجوازيون... وان العمال يشاركون بسرور عيد الاحتكار الانكليزي للسوق العالمي وللمستعمرات»[(١)].

ان الاستبداد والقمع والظلم والاستغلال هي وقائع قائمة وموجودة وأحياناً طاغية في المجتمعات الشرقية منذ فجر التاريخ والى الان، لكن المشكلة هي في نظرية «الاسيوي» و«الشرقي» وما شابههما وما تحمله من مفاهيم عنصرية واستنتاجات تمويهية تقود عند القبول بها الى رفض تاريخنا، وقبول التاريخ الغربي، والى تدمير مجتمعاتنا، لا لبناء بدائل متطورة عنها، بل لبناء أشباه تجارب، (شبه رأسمالي، لا رأسمالي، شبه مستقل، شبه مستعمر.. الخ) أو تجارب ممسوخة لمصلحة رفاه وتقدم وحرية المجتمعات الغربية. فالاستبداد الشرقي حقيقة لا يمكن كشفه وتعريته ومعرفة اسسه الا «بالمعايير الشرقية»، ان صح التعبير. أما القول «بالاستبداد الشرقي» بالمعايير الغربية، فانه يعني أن مجتمعات الغرب

---

(١) رسالة انجلز الى كاوتسكي في فينا ـ لندن ١٢ أيلول ١٨٨٢.

Selected Works of Marx and Engels. p480-v3. progress publishers. Moscow 1970.

تاريخياً وحاضراً، هي مجتمعات الحرية و «الديمقراطية»؛ وان الحل هو بمواصلة تدمير مجتمعاتنا لاستيراد طبعة ممسوخة من الحضارة الغربية، لان النمط الغربي بطبعه بفعل الاستعمار (المستعمَر ضرورة للمستعمِر ونفي أحدهما نفي الاخر). فقاعدة «الديمقراطية» الغربية ليست نتاج انتصارات «الطبقة العاملة» كما يقال، بل هي انتصارات للمجتمعات الغربية على الشعوب الاخرى.. لهذا فعند أزمة هذه المجتمعات داخلياً وخارجياً فان الحل هو الفاشية والنازية، التي هي «الرأسمالية في أزمتها» كما يقول ديمتروف.

من هنا فان الدعوة لتدمير مجتمعاتنا، لا لصالح التقدم ومراكمة التجديدات والمكاسب، بل لصالح تدمير الاسس وبناء التخلف الذي يسمح ببناء الغرب وتقدمه، نقول ان هذه الدعوة ليست استنتاجاً ضمنياً تقوم به.. بل هو موقف تتم الدعاية والتنظير له من قبل أنصار الفكر الغربي الرجعيين والتقدميين، اليمينيين واليساريين منهم، فمقابل أولئك الذين يروجون للاخذ بالحضارة الغربية الاستعمارية نجد هؤلاء يطرحون برنامج «الثورة الديمقراطية البرجوازية». وبغض النظر عن اي موقف عاطفي أو منفعل، وبغض النظر عن عدم المساواة بين أنصار من يقوم بدعاية مباشرة للاستعمار أو من يقف سياسياً ضده، بغض النظر عن كل ذلك فان هذه المفاهيم هي من رحم واحد، وامتداد لقوى خارجية متحدة في الارض التي تقف عليها وفي المنطلقات التي تنطلق منها رغم الاختلاف والتعارض في شؤون تفصيلية. هذه المفاهيم بمجملها بررت وتبرر للمشروع الاستعماري المدمر لنا ولبقية العالم، وفي النهاية للغرب نفسه (القنابل الذرية، تلوث البيئة، تدمير الطبيعة.. الخ) وان هذا المشروع الذي وصلنا بكلمات الحرية والحضارة والتقدم والتحديث والعصرنة والمدنية والديمقراطية لم يحطم ذلك القمع والاستبداد الموجود أصلاً في الشرق. بل حطم الامم والتجارب وخطوط التطور الشرقية ليبني (ان حمل المشروع أي بناء)، نقول ليبني على أنقاضها أمماً ومجتمعات ودولاً وتجارب مقطعة مشوهة متفسخة طفيلية رجعية هي التي تحمل

حقيقة الاستبداد والقمع والوحشية المطلقة، والذي هو الوجه الاخر الملازم والضروري لحريات الغرب وديمقراطيته المطلقة، وعندما نقول المطلقة فليس فقط، لان أصحاب نظرية «الاستبداد الشرقي والنمط الاسيوي» استخدموا هذا المصطلح، بل لان ما يقابل ظروف «الاستبداد المطلق» الذي تعيشه الاغلبية هو بالضرورة «الحرية المطلقة» التي تعيشها الاقلية، لذلك صارت الهيمنة الدولية والحقوق والاعراف والقوانين الدولية الاساسية، أي مجمل مكونات الحياة على صعيد عالمي تصاغ بحرية مطلقة لمصلحة قلة من الدول وبابعاد مطلق لاكثرية الدول.

هذه هي الحقيقة، فقانون القمع والاستغلال الداخلي الذي ميز خط التطور الاوروبي حيث القلة مطلقة في رفاهيتها وحريتها على حساب كثرة مطلقة في استعبادها وفقرها، نقل نفسه الى اطار عالمي، هذا هو جوهر الصراع، وما يحمله من مشاريع ونظريات.

أما اذا اردنا القول بالاستبداد الشرقي، فهناك طريقان: الاول أن ندرس التجربة بمنطقها ومعاييرها وأدواتها ومنطلقاتها لنصل الى تحديد مواقع الاستبداد والاستغلال والقمع، وهو موضوع ندرسه في مكان آخر. أو أن نقارن بين المجتمعات عند مرورها بذات التجارب وفي أزمان متقاربة أو متشابهة. لا أن نحاكم المجتمعات الشرقية قبل الاستعمار بمعايير «الديمقراطية البرجوازية» التي جاءت بعد الاستعمار[١]. وهذا امر صحيح ليس لان التجربة «الديمقراطية البرجوازية» أرقى من التجارب التي سبقتها. على العكس نرى أن التجربة الغربية اذا حاكمناها بمعايير ما أصاب غالبية المجتمعات واذا حاكمناها بمجموع المعايير لا بمعيار واحد، نرى أن التجربة الغربية قادت للتخلف والاستبداد والعنصرية، واستبداد

---

(١) على العكس، قد يجوز عمل مقارنة بمعايير «الديمقراطية البرجوازية» على التجارب العبودية والاقطاعية في أوروبا، والتي ستصل بالضرورة الى مفهوم «الاستبداد الغربي».

الاقلية المطلق. أو اذا شئنا استخدام كلمات «لينين» نفسه انها «الامبريالية الاحتكارية» التي هي «رأسمالية متفسخة طفيلية»، «تسعى في كل مكان للسيطرة لا للحرية، وتسعى لاستغلال أعداد متزايدة من الامم الصغيرة أو الفقيرة من قبل حفنة من أقوى الدول وأغناها»[1].

نقول أن هذا أمر صحيح ايضاً لأن المعايير والادوات «الديمقراطية البرجوازية»، لم تكن موجودة لا في الشرق ولا في الغرب وان التشبيه والمقارنة لا يصحان الا في المتشابهات والامور القابلة للمقارنة.

---

(1) Lenin. Imperialism, The highest stage of Capitalism. In, selected Work p.774-v1 progress publishers. Moscow 1967.

المحتويات

الفصل الرابع

النهضة الاقتصادية للعالم الاسلامي بين الممكن والمستحيل

الفصل الخامس

الحكومة الاسلامية والحكومة الوضعية

الفصل السادس

الحاكمية الالهية.. حكم الامة والشعب تعارض ام تكامل

الفصل السابع

ولاية الفقيه، الديموقراطية والثيوقراطية

الفصل الثامن

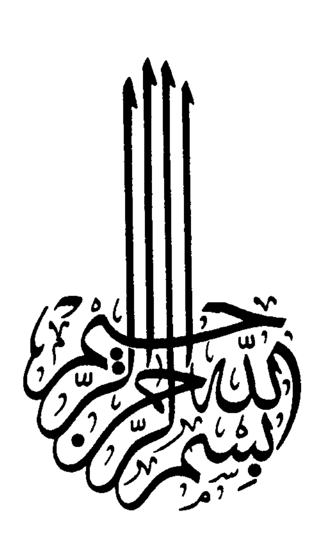
دولة الاستبداد الشرقي دولة الغرب في الشرق

عادل عبدالمهدي

* مواليد العراق سنة ١٩٤٢.
* ماجستير علوم سياسية من باريس. دِماجستير علوم اقتصادية من بواتيه.
* أنجز اطروحة دكتوراه دولة، لكنها لم تناقش لظروف خاصة.
* مدير المركز الاسلامي للدراسات والتوثيق في باريس.
* أصدر مجلة المنتقى في باريس، ورأس تحريرها منذ صدورها.
* أصدر مجلة ينابيع الحكمة بالفرنسية، ورأس تحريرها منذ صدورها.

آثاره:

١ ـ الاقتصاد الرأسمالي العالمي لكريستيان بالوا (ترجمة) دار الحقيقة ـ ١٩٧٨.
٢ ـ التبادل اللامتكافي لسمير امين (ترجمة) ـ دار الحقيقة ـ ١٩٧٨.
٣ ـ التضخم على الصعيد العالمي ـ معهد الانماء العربي ـ ١٩٧٩.
٤ ـ الموسوعة الاقتصادية ـ دار ابن خلدون ـ ١٩٨٠.
٥ ـ الثوابت والمتغيرات في التاريخ الاقتصادي للمجتمعات الاسلامية ـ دراسة في ٦٠٠ صفحة ـ المعهد القومي للانماء ـ ١٩٨٢.
٦ ـ النرويج والسوق الاوربية المشتركة (اطروحة ماجستير) المعهد الدولي للادارة العامة ـ باريس ـ ١٩٦٩.
٧ ـ النظرية الكنزية والدول المتخلفة (اطروحة ماجستير ـ جامعة بواتية) ـ ١٩٧٢.
٨ ـ التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية للمجتمعات الاسلامية ما قبل الاستعمار (اطروحة دكتوراه ـ جامعة بواتية).
٩ ـ اشكالية الاسلام والحداثة (هذا الكتاب).


بسم الله الرحمن الرحيم